RIGHTS RADAR

اليمن..
حرب ضد العقول

تقرير حقوقي نوعي يوثق انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضت لها شريحة الأكاديميين اليمنيين خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر/ أيلول 2014م وديسمبر/ كانون الأول 2024م

تقرير رقم 19

سبتمبر 2025

اليمن..
حرب ضد العقول

تقرير حقوقي نوعي يوثق انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضت
لها شريحة الأكاديميين اليمنيين خلال الفترة الممتدة بين
سبتمبر/ أيلول 2014م وديسمبر/ كانون الأول 2024م

RIGHTS RADAR |
E-Mail: contact@RightsRadar.org , www.RightsRadar
Hague, Netherlands

RIGHTS
RADAR

فهرس المحتويات

المقدمة 5

منهجية التقرير 7

التكييف القانوني 9

أولًا: الاعتداء على الحق في الحياة 14

ثانيًا: الاعتداء على حق السلامة الجسدية 21

ثالثًا: الاعتداء على الحريات العامة والخاصة 32

الاختطاف 34

الاختفاء القسري 38

التعذيب والمعاملة القاسية 46

المحاكمة السياسية 52

رابعًا: الاعتداء على الحقوق الاقتصادية 57

خامسًا: الاعتداء على الحقوق الصحية 86

سادسًا: الاعتداء على حق السكن والمأوى 102

التوصيات 113

المقدمة

في سياق السعي الدائم نحو مجتمعات أكثر تقدمًا وعدلًا وإنصافًا، يقف الأكاديميون كحراس للعقل وضمير المجتمع. فهم ليسوا فقط مصادر للمعرفة المتخصصة، بل هم أيضًا شهود على الحقائق، ومحللون نقديون للسلطة، ودعاة للتغيير الإيجابي، إلا أن النزاع في اليمن جعل من (عقول اليمن وأدمغتها) أهدافًا لأطراف النزاع -ولو بنسب متفاوتة- طيلة عقد كامل من الحرب التي اندلعت شرارتها الأولى في صيف 2014، ولا زالت نيرانها متقدة حتى اللحظة تحت رماد هدنة أممية (هشة) ومفاوضات سلام توشك أن تصبح عقيمة، فيتحول بعدها كل ما كان متاحًا بالأمس إلى مجرد سراب مع مرور الوقت، وهذا التقرير الحقوقي النوعي يسلط الضوء على الانتهاكات المروعة التي يتعرض لها الأكاديميون في اليمن، مؤكدًا على أن هذه الاعتداءات ليست مجرد حوادث فردية، بل هي مؤشر خطير على تدهور بيئة الحريات وتضييق الخناق على الفكر النقدي، حيث أن حماية الأكاديميين وتمكينهم من أداء رسالتهم بحرية وأمان هو دفاع عن الحق في المعرفة والحقيقة، وضرورة ملحة لبناء مستقبل أكثر عدلًا وازدهارًا للجميع.

دفع الأكاديميون اليمنيون، كباقي فئات الشعب، ثمنًا باهضًا جراء استمرار الصراع الدامي في البلاد، إذ لا زالت أعمال القتل والاعتداءات الجسدية تطارد أساتذة الجامعات الحكومية والخاصة حتى لحظة كتابة هذا التقرير ومن لم يمت بالرصاص أو تحت القصف، مات جوعًا أو قهرًا أو متأثرًا بأوبئة وأمراض مزمنة لا يمتلك ثمن الدواء الذي يفترض أن يكون مجانًا أو على نفقة الجامعات.

وتتواصل حملات الاختطاف والاعتقال التعسفية التي زجت بالعشرات منهم داخل زنازين انفرادية مع المجرمين دونما تهمة أو مسوغ قانوني، ولم يسلموا من أساليب التعذيب الوحشية والمعاملة القاسية التي أفضت إلى موت بعضهم وحطت من كرامة وآدمية البقية، ناهيك عن مصادرة حرياتهم وتكميم أفواههم لاسيما في السجون والمعتقلات الحوثية.

بل تعمدت بعض أطراف النزاع لا سيما الحوثيون الإساءة لهذه الشريحة التي تمثل صفوة المجتمع، وتستمر بعض الأطراف في تشويه سمعة الأكاديميين المناوئين لسياساتهم المتشابهة إلى حد كبير، وإخضاع البعض لمحاكمات صورية بعد إجبارهم، تحت سطوة التعذيب، على الاعتراف بتهم ملفقة.

على الصعيد الإنساني يصارع أساتذة الجامعات الحكومية في مناطق الحوثي الجوع، ويقاسون أوضاعًا معيشية وصحية ونفسية صعبة ومعقدة للغاية منذ انقطاع مستحقاتهم قبل تسع سنوات، فضلًا عن طرد المئات مع عائلاتهم من مساكنهم الحكومية أو الخاصة، إما بموجب تعديلات غير قانونية لقرار سابق بأثر رجعي، أو إنفاذ أحكام إخلاء لعدم سداد إيجارات متراكمة.

ورغم ما شكلته الحرب من بيئة طاردة لمئات الأكاديميين اليمنيين الذين هاجروا خارج البلاد طلبًا للأمن والعيش الكريم، إلا أنها خلقت لدى آخرين روح التحدي في مواجهة واقع الإلغاء والتهميش، والتغلب على ظروف الحياة المعيشية الصعبة المفتعلة، عبر اللجوء لمزاولة أعمال هامشية ومهن شاقة بعيدة عن تخصصهم بهدف الكسب الحلال وإعالة أسرهم.

في المقابل تشهد مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا وتشكيلات خارج إطارها، حالة شبه استقرار وظيفي لأساتذة الجامعات، إلا أن الوضع لا يخلوا من بعض المنغصات نتيجة عدم انتظام صرف الرواتب الشهرية، إضافة إلى الفساد المستشري في أروقة المؤسسات التعليمية، وتدني معدلات الأجور مقارنة بالغلاء المعيشي الناجم عن الانهيار المستمر للعملة المحلية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن تناول بعض صور العناء والمكابدة للأكاديميين اليمنيين ضمن هذا التقرير يأتي كحلقة متواصلة ضمن سلسلة تقارير نوعية تسلط الضوء على الانتهاكات والأضرار التي لحقت كل شريحة بمفردها من باب الغوص أكثر في الأعماق، وعلى اعتبار ان المعاناة واحدة ومشتركة.

منهجية التقرير

(اليمن .. حرب ضد العقول) تقرير نوعي يسلط الضوء على الانتهاكات التي ارتكبت بحق الأكاديميين اليمنيين وأساتذة الجامعات اليمنية (الحكومية والخاصة) من قبل أطراف الصراع المحلية وحجم الأضرار والمعاناة التي لحقتهم جراء ذلك، مع تقديم قراءة تحليلية عميقة لآثار وانعكاسات ذلك على سير العملية التعليمية ومخرجاتها في أعلى مؤسساتها.

ويعتمد التقرير في صياغته ومضمونه المنهجين: (الموضوعي) و(الاستقصائي) القائمين على فحص واستقراء الاستدلالات والبراهين والحجج والشهادات المستقاة من مصادرها الأصل عبر وسائل اتصال مباشرة وغير مباشرة تبدأ بالبلاغات الأولية ثم تنتهي بالمقابلات المسجلة للضحايا وذويهم والشهود وباقي الأطراف المعنية.

أما ما يخص الجانب الإحصائي والبيانات الرقمية فقد اتبع التقرير المنهجين (الكمي) و(التحليلي) واللذين غالبًا ما يهتمان بتحليل الأرقام والبيانات القابلة للقياس، وتصنيفها وفقًا لخطة تبويب التقرير المعتمدة، ثم الكشف عن المتغيرات وإسقاطها على الواقع المعاش مع بناء علاقة نسبية بينهما وصولًا للخروج بمجموعة استنتاجات تشخص المشكلة وتجسد حجمها الحقيقي.

كما يستند التقرير شكلًا ومضمونًا لمنهجية ثابتة يتبعها فريق منظمة رايتس رادار والتي تمر بعدة مراحل: تبدأ بإجراء عملية رصد وتوثيق ميداني، تتطابق مع المعايير المعتمدة عالميًا، بحيث تشمل جمع المعلومات الأولية المستقاة من مصادر موثوقة أو عبر تلقي بلاغات هاتفية أو مكتوبة أو شبكة الرصد الميدانية التابعة للمنظمة المنتشرة في (20) محافظة يمنية.

تليها عملية بحث واستقصاء ميدانية للتحقق من صحة ومصداقية المعلومات والبيانات التي تم رصدها وجمعها أو التوصل إليها مع تدعيمها بالوثائق والأدلة والبراهين المادية والعينية التي تثبت صحة وقوعها عبر إفادات شهود العيان والتقارير الطبية وشهادات الوفاة للضحايا وغيرها من الوثائق الرسمية.

بعدها يتولى فريق مختص مهمة تحليل ومراجعة المعلومات والبيانات التي تم جمعها عبر استمارات الاستبيان والمقابلات المسجلة وإدخالها في قاعدة بيانات شاملة، ثم فرزها وتحليلها وتصنيفها بحسب التوزيع النوعي والجغرافي والزمني للضحايا والوقائع والجهة المتسببة تمهيدًا لصياغة التقرير الحقوقي وإخراجه فنيًا بالشكل النهائي.

وفي كل مرحلة نحرص على تناول جميع أطراف النزاع المنخرطة في ارتكاب هكذا انتهاكات تأكيدًا لمنهجية الحياد والموضوعية، ويتم ربط المؤشرات الإحصائية بقاعدة بيانات ومعلومات شاملة تضم الكم ذاته من الضحايا الذين تم تصفيتهم جسديًا في اليمن خلال عقد كامل من الحرب التي لم تضع أوزارها بعد؛ وذلك وفق آلية تدقيق شفافة قابلة للتحقق

التكييف القانوني

يشير مصطلح (الأكاديميون) ضمن هذا التقرير إلى أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية، ويقتصر ذلك فقط على ضحايا انتهاكات أطراف النزاع خلال السنوات العشر الأخيرة.

وكغيرهم من المدنيين العزّل الذين لم يحملوا سلاحًا أو يشاركوا في قتال مع أو ضد أي طرف فإن التشريعات اليمنية والمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية عملت مجتمعة على توفير نظام حماية شامل للأكاديميين اليمنيين يجرم المساس بحقهم في الحياة والسلامة الجسدية كأساس تقوم عليه باقي الحقوق المكتسبة.

إذ تنص المادة (47) من الدستور اليمني النافذ لعام 1991 وتعديلاته أن: (المسؤولية الجنائية شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو قانوني، وكل متهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات، ولا يجوز سن قانون يعاقب على أي أفعال بأثر رجعي لصدوره)، وهو ما تُقرره المادتان الثالثة والرابعة من قانون الإجراءات الجزائية رقم (13) لسنة 1994، وتُشير إليه المادة الثانية من قانون الجرائم والعقوبات رقم (12) لسنة 1994».

كما تُقرر المادتان (231) ، (234) من قانون الجرائم العقوبات اليمني (تحريم قتل الإنسان المعصوم، مع تقرير الإعدام قصاصًا كعقوبة لمرتكبي جريمة القتل العمد، والإعدام تعزيرًا لقاتل نفس معصومة ولو امتنع القصاص أو سقط بغير العفو)، كما حدد المشرع اليمني في المادة (254) من قانون الجرائم والعقوبات (الحبس مدة لا تزيد على سنة أو الغرامة) كعقوبة جزائية على (كل من هدد غيره عبر أي وسيلة بارتكاب جريمة أو عمل ضار يقع عليه أو على زوجه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة إذا كان من شأن ذلك التهديد أن يحدث فزعًا لدى من وقع عليه).

ومبدأ الحق في الحياة حق مصون كما ورد في المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948، والمادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.

ويُعد إخضاع الأكاديميين للتعذيب مخالفًا للمادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي نصت على أنه: (لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو الحاطة من الكرامة)، وأيضًا نص المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: (لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو الحاطة بالكرامة).

فيما تحظر المادة الثالثة المشتركة من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في 12 آب/أغسطس1949 (الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية بما في ذلك القتل والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب، وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون محاكمة قانونية تكفل الضمانات القضائية الضرورية)، بينما تصنفها المادة (147) من نفس الاتفاقية ضمن المخالفات الجسيمة.

وبحسب الفقرتين (أ، ب) من المادة (48) للدستور اليمني (تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحفظ كرامتهم، ويُمنع تقييد حرية أي شخص إلا بحكم محكمة مختصة، ويُجرم القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة تلبس أو بأمر من القاضي أو النيابة العامة وفقًا لأحكام القانون، بينما يُحضر التعذيب جسديًا ونفسيًا ومعنويًا أو القسر على الاعتراف أثناء التحقيقات).

ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثالثة على الحق في الحرية، وتمنع المادة التاسعة منه الاعتقال، وهو ما تؤكده المادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

واستنادًا إلى المادتين (249) (250) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن خمس سنوات كل من خطف شخصًا، والحبس مدة لا تزيد عن سبع سنوات إذا كان الخطف بالقوة أو التهديد أو الحيلة، والحبس عشر سنوات إذا رافق الخطف أو تلاه إيذاء أو اعتداء أو تعذيب دون الإخلال بالقصاص أو الدية أو الأرش، ثم تتضاعف العقوبة إلى الإعدام حال صاحب الخطف أو تلاه قتل، ويعاقب بما سبق على حسب الأحوال كل من اشترك في الخطف أو التعذيب أو إخفاء المخطوف).

وطبقًا للمادة الخامسة من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري فإن ممارسات الاختفاء القسري العامة أو الممنهجة تشكل جريمة ضد الإنسانية وتنتهك سلسلة من القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني، أبرزها القاعدة (90) التي تحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللا إنسانية، ثم القاعدة (99) الخاصة بحظر الحرمان التعسفي من الحرية.

وفيما تكفل المادة (42) من الدستور اليمني النافذ لكل مواطن (حق حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون)، فإن المادة الثالثة من القانون (29) لسنة 2003 بشأن تنظيم المظاهرات والمسيرات، كفلت هي الأخرى لأساتذة الجامعات اليمنية ونقاباتهم حق الاحتجاج السلمي للمطالبة بحقوقهم المشروعة بما لا يتعارض مع القانون.

اشترطت الفقرة (ج) للمادة (12) من قانون الخدمة المدنية رقم ((19 لسنة 1991 أن (يقوم شغل الوظيفة العامة على مبدأ تكافؤ الفرص والحقوق المتساوية لجميع الموظفين دون تميز).

وبموجب نص وأحكام المواد المنضوية تحت الفصل الثاني من الباب الثالث في قانون الخدمة المدنية، والمتعلق بـ (نظام الأجور) فإن الراتب الأساسي الشهري وكذلك العلاوات السنوية حق لكل شاغلي الوظيفة العامة في اليمن، الملتزمين بأداء واجباتهم ومهامهم الوظيفية، ولا يحق لأي جهة تأجيل موعد صرف تلك الاستحقاقات أو حرمان مستحقيها منها إلا بأمر قضائي أو قرار تأديبي.

ويقرر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 في المادة السابعة منه حق الأكاديميين كغيرهم في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية لاسيما الأجور المنصفة، وتوفير عيش كريم لهم ولأسرهم، وأيضًا ظروف عمل تكفل الصحة والسلامة.

تمنح المادة (82) بفقرتيها (أ، ب) أعضاء هيئة تدريس الجامعات اليمنية الحكومية المفرغين علميًا وأكاديميًا حق (استلام رواتبهم كاملة أثناء مدة التفرغ، وفي حال أقتضى الأمر انتقال الأكاديميين المتفرغين إلى مناطق داخل أو خارج اليمن لغرض تنفيذ بحوثهم العلمية أو المهام الموكلة لهم يعاملون من حيث البدل معاملة حالة الندب).

بينما تمنع المادة (111) من القانون نفسه فصل أي موظف مخالف، قبل التحقيق معه، وإخضاعه لإجراءات تأديب تسلسلية ابتداء من (الإنذار)، ومرورا بخصم 20% من الراتب وتأجيل العلاوة السنوية وقطع الأخيرة نهائيا، وتأجيل الترقية، ثم تخفيض فئته وراتبه معا، ووصولا إلى الفصل من الخدمة مع حفظ الحق في المعاش والمستحقات الأخرى.

نص القانون رقم (13) لسنة 2010 بشأن التعليم العالي في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة، على أحد المبادئ التي يقوم عليها التعليم العالي وهو: (الحرية الأكاديمية والبحث العلمي وفق الدستور والتشريعات النافذة وثوابت المجتمع).

وتُصرح المادة (91) من الدستور اليمني على أن «للمساكن حرمة، وفي غير حالات التلبس بجريمة أو الحيلولة دون وقوع ضرر جسيم على الأشخاص والأملاك، لا يجوز دخولها أو مراقبتها أو تفتيشها أو التنصت عليها أو إغلاقها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة وعلى نحو يحفظ كرامة ساكنيها ويجب إبراز الأمر القضائي وتسليم نسخة منه لساكنيها قبل اتخاذ أي إجراء».

أولًا/ الاعتداء على الحق في الحيـــاة:

ينطبق ذلك على أعمال القتل التي طالت الأكاديميين اليمنيين في إطار العمليات العسكرية ومنها أعمال القصف والقنص وحتى الاشتباكات المتبادلة بين الأطراف المتحاربة دون التقيد بقواعد القانون الدولي الإنساني (العرفي) القائمة على مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، مع مراعاة تقدير نسبة الخطأ المتوقع وحجم الأضرار المترتبة.

كما يندرج ضمنها التعذيب المفضي إلى الموت وأعمال التصفية (الجسدية) و(الإعدام) السياسي التي غالبًا ما ترتكب بحق النخب مثل الأكاديميين وغيرهم ممن يمتلكون القدرة الكافية لتشكيل الرأي العام والتأثير على الجماهير، وذلك باعتبارهم حجر عثرة أمام بعض القوى الديكتاتورية والمتطرفة التي تسعى للسيطرة الكاملة على باقي فئات المجتمع.

توزيع الضحايا حسب الجغرافيا والمسؤولية

وهنا وثق فريق رايتس رادار مقتل (33) أكاديميًا من أساتذة الجامعات الحكومية والخاصة ومساعديهم وحملة الشهادات العليا في عدد (12) محافظة يمنية تصدرتها العاصمة صنعاء بواقع (11) حالة قتل تتحمل جماعة الحوثي مسؤولية ست وقائع منها، بينما تقع المسؤولية على طيران التحالف بعدد ثلاث وقائع أخرى، وقيدت واقعتي قتل ضد مجهولين.

تليها في المرتبة الثانية العاصمة الحكومية المؤقتة عدن بإجمالي ست وقائع قتل تعرض لها أكاديميون يمنيون يتحمل قناصة الحوثي مسؤولية سقوط أستاذتين جامعيتين عقب اجتياحهم جنوب البلاد، بينما تقع مسؤولية ارتكاب واقعتين منفصلتين على تشكيلات أمنية وعسكرية لا تخضع للحكومة الشرعية، وقيدت واقعتان إضافيتان ضد مجهولين.

واحتلت محافظة الحديدة المرتبة الثالثة بعدد ثلاث وقائع قتل ارتكبت بحق أكاديميين تتحمل جماعة الحوثي المسؤولية عن واقعتين منها، والثالثة ضد مجهول، ثم تبعتها (ذمار، صنعاء، تعز، الضالع) بواقعتي قتل لكل منها، ويتحمل الحوثي مسؤولية أربع وقائع في الأولى والثانية، وواقعة واحدة في الثالثة، بينما قيدت واقعتان ضد التشكيلات ومجهول في الرابعة.

كما توزعت باقي وقائع القتل التي تعرض لها أكاديميون يمنيون خلال الفترة التي يغطيها التقرير على خمس محافظات أخرى هي (الجوف، المحويت، حجة، صعدة، عمران) وبمعدل واقعة قتل في كل محافظة، وتتحمل جماعة الحوثي وحدها مسؤولية ارتكابها، إضافة إلى ذلك تصفية دكتور فلسطيني الجنسية بجامعة صعدة والذي زعم الحوثيون وفاته بفيروس (كورونا).

33

مقتل (33) أكاديميًا من أساتذة الجامعات الحكومية والخاصة

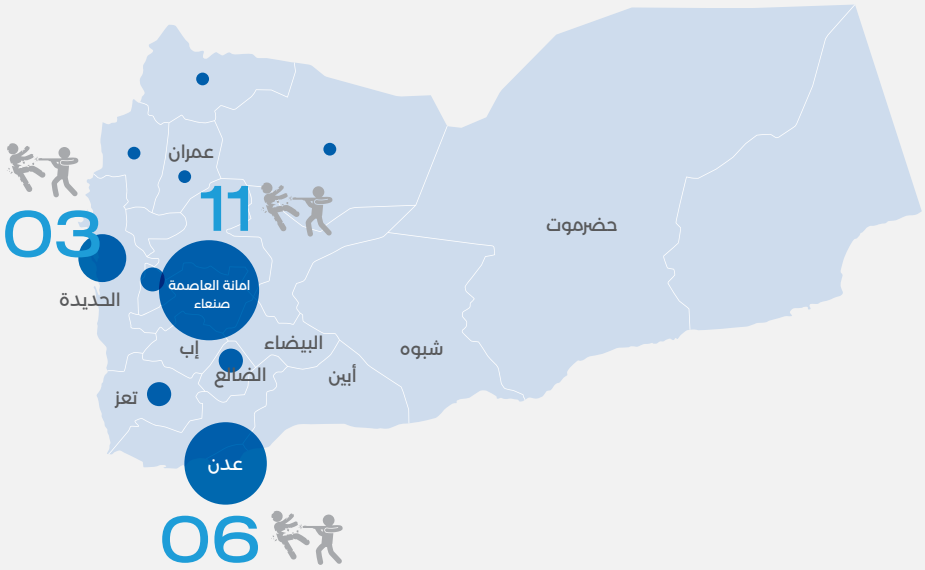

توزيع الضحايا حسب طريقة القتل والمسؤولية

وتنوعت أعمال القتل الموثقة حسب طريقة القتل بين (19) واقعة اغتيال وتصفية جسدية، يتحمل الحوثيون مسؤولية تسع وقائع منها في خمس محافظات، وتُشار أصابع الاتهام لتشكيلات مسلحة لا تخضع للحكومة الشرعية بارتكاب ثلاث وقائع أخرى في محافظتي عدن والضالع، بينما قيدت سبع وقائع ضد مجهول في محافظات (العاصمة صنعاء، عدن، الحديدة، الضالع، تعز).

أضف إلى ذلك ثمان وقائع قتل عن طريق القصف الجوي والمدفعي، يتحمل الحوثي مسؤولية خمس وقائع أسفرت عن مقتل خمسة أكاديميين في محافظات (عدن، تعز، عمران، حجة، الجوف) وبمعدل واقعة وقتيل لكل محافظة، بينما سقط ثلاثة قتلى أكاديميين خلال الغارات الجوية لطيران التحالف العربي التي استهدفت صالة العزاء بالعاصمة صنعاء.

19
واقعة اغتيال وتصفية جسدية

08
عن طريق القصف الجوي والمدفعي

04
متأثرين بأعمال تعذيب

02
مقتل برصاص قناصة

وتحقق الفريق من وفاة أربعة أكاديميين يمنيين متأثرين بأعمال تعذيب وحشية تعرضوا لها داخل سجون جماعة الحوثي، منهم بروفسور وأستاذ مشارك في جامعة صنعاء تُوفيا بعد أسابيع فقط من إطلاق سراحهما وهما بحالة صحية سيئة للغاية، ومعيدان كانا يحضرا الدراسات العليا وسلمت الجثتين لأسرتيهما في المحويت والحيمة الداخلية بصنعاء

كما سجل الفريق مقتل أكاديميين اثنين يعملان في جامعة عدن برصاص قناصة تابعين لجماعة الحوثي أحدهما وسط مدينة كريتر بالعاصمة المؤقتة عدن عقب شهر واحد من اجتياحها لها مطلع 2015، والآخر لحظة تواجده في مهمة إنسانية بمدينة حيس جنوب محافظة الحديدة مطلع شباط/فبراير 2023..

توزيع الضحايا حسب النوع الاجتماعي والفئوي

سجل فريق الرصد التابع لمنظمة رايتس رادار ثلاث وقائع قتل ارتكبت بحق نساء أكاديميات الأولى أستاذ مساعد بكلية الآداب بجامعة عدن وقتلت برصاصة قناص حوثي، والثانية أستاذ مشارك بكلية الهندسة، وقتلت بقصف مدفعي حوثي، بينما تشغل الثالثة منصب عميد كلية العلوم بنفس الجامعة وهي الدكتورة نجاة علي مقبل وقد تعرضت لعملية اغتيال تقف وراءها جهات مجهولة.

وتم توزيع القتلى الأكاديميين في اليمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى ثلاث فئات عمرية تتراوح الأولى بين (32- 40 عامًا) وعدد ضحاياها سبعة قتلى بينهم امرأة، ثم تمتد الثانية بين (41- 55 عامًا) والتي سقط منها (15) قتيلًا بينهم امرأة، وأخيرًا فئة المسنين، إذ تتراوح أعمارهم بين (56- 81 عامًا) ويبلغ عدد قتلاها (11) أكاديميًا بينهم امرأة.

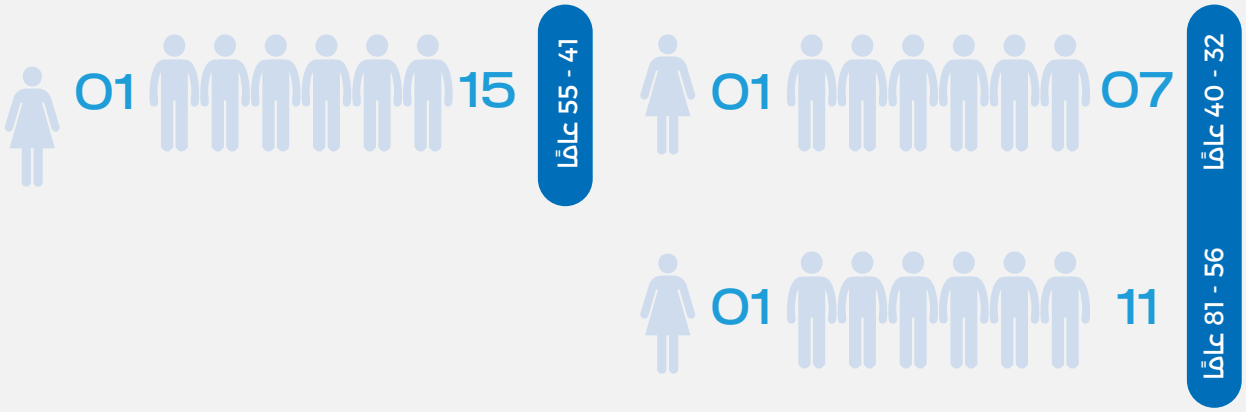

توزيع الضحايا حسب الدرجة والتوصيف

ويتوزع ضحايا القتل من الأكاديميين اليمنيين الذين شملهم التقرير إلى: ثلاثة أكاديميين بدرجة (بروفيسور) قتل اثنان منهم برصاص مجهولين، والثالث جراء غارات جوية لطيران التحالف، ثم عدد خمسة عمداء كليات، قتلت التشكيلات المسلحة التي لا تخضع للحكومة الشرعية ثلاثة عمداء منهم، في حين تتحمل جماعة الحوثي مسؤولية مقتل العميدين الآخرين.

وفي حين ثبت تورط الحوثيين بتصفية رئيس قسم جامعي في مدينة صعدة، قتل آخر بجامعة عدن من قبل مجهول، بينما قتل (15) أستاذًا مشاركًا ومساعدًا، يتحمل الحوثيون مسؤولية قتل (12) منهم، إضافة إلى ثلاثة قتلى آخرين من أصل أربعة معيدين، وقتيلين اثنين من أصل ثلاثة قتلى إداريين بدرجة دكتوراه، مقابل جريمتي قتل بحق معيد وإداري تم تقييدهما ضد مجهول.

نماذج لوقائع تتحمل مسؤوليتها جماعة الحوثي

الدكتورة/ نيفين جميل قاسم محمد الطيب (42 عامًا) أستاذ مساعد في قسم الاجتماع كلية الآداب بجامعة عدن، تتصدر قائمة ضحايا أعمال القتل والتصفية التي ارتكبتها جماعة الحوثي ضد أكاديميي المحافظات الجنوبية فور اجتياحها المسلح لمحافظة عدن، أواخر مارس/ آذار 2015.

عصر السبت 18 أبريل/ نيسان 2015 استهدف قناص حوثي يتمركز في رأس قمة (جبل الباردي) الدكتورة (نيفين الطيب) برصاصة قاتلة لحظة تواجدها أمام شرفة شقتهم السكنية الواقعة ضمن الطابق الثاني من المبنى المحاذي للمكتبة الوطنية في حي (الهريش) التابع لمدينة كريتر وسط محافظة عدن.

يقول زوج نيفين، مهنّد عبد الواسع الطيب: (كنت مع نيفين داخل غرفة نومنا واقفين بجوار الباب نرتعد خوفًا جراء أصوات الرصاص والانفجارات وسط اشتباكات هي الأعنف في مدينة كريتر، وفجأة اخترقت طلقة قناص حوثي قادمة من إحدى التلال المقابلة نافذة الغرفة والتي أصابت ذراع زوجتي وسكنت صدرها، فغادرنا الغرفة والدماء تغطي كامل ثيابها وتواصل التدفق بغزارة).

ويتابع: (أسعفتها لأقرب عيادة وهناك أكد الطاقم الطبي عجزه عن فعل أي شيء لإنقاذ حياة زوجتي نتيجة نقص التجهيزات وانعدام الأخصائيين للتعامل مع الحالات الحرجة والجروح العميقة، فقررت نقلها إلى مستشفى أطباء بلا حدود على بعد نحو عشرة كيلو متر، لكن محاولتنا باءت بالفشل بسبب استمرار المواجهات ونقاط التفتيش المستحدثة الممتدة على طول الطريق).

عاد (مهند الطيب) من شارع الملكة أروى بعد تعرضهم لطلقة أخرى من بندقية قناص حوثي يعتلي سطح أحد المباني المطلة والتي اخترقت زجاج سيارته وكادت أن تصيب شقيق زوجته الجالس في المقعد الخلفي، فور وصوله حي (الهريش) ذهب إلى عيادة ملحقة بجامع السليماني بحثًا عن بصيص أمل لكن دون فائدة.

وعند تمام الساعة الخامسة قبل غروب شمس اليوم نفسه لفظت الدكتورة (نيفين) أنفاسها الأخيرة داخل عيادة جامع السليماني بين أحضان شريك حياتها (مهند) وأمام أعين أطفالها الخمسة أكبرهم (حنين) وأصغرهم (أيمن) وفي حضرة والدتها وشقيقها وشقيقتها الذين كانوا قد انتقلوا للسكن معها بحثًا عن الأمان، فعاشوا أقسى لحظة رعب وحزن لم ينتهِ

(كنت مع نيفين داخل غرفة نومنا واقفين بجوار الباب نرتعد خوفًا جراء أصوات الرصاص والانفجارات وسط اشتباكات هي الأعنف في مدينة كريتر، وفجأة اخترقت طلقة قناص حوثي قادمة من إحدى التلال المقابلة نافذة الغرفة والتي أصابت ذراع زوجتي وسكنت صدرها، فغادرنا الغرفة والدماء تغطي كامل ثيابها وتواصل التدفق بغزارة)

أسعفتها لأقرب عيادة وهناك أكد الطاقم الطبي عجزه عن فعل أي شيء لإنقاذ حياة زوجتي نتيجة نقص التجهيزات وانعدام الأخصائيين للتعامل مع الحالات الحرجة والجروح العميقة، فقررت نقلها إلى مستشفى أطباء بلا حدود على بعد نحو عشرة كيلو متر، لكن محاولتنا باءت بالفشل بسبب استمرار المواجهات ونقاط التفتيش المستحدثة الممتدة على طول الطريق

نماذج لوقائع يتحمل مسؤوليتها التحالف العربي

وفي عصر السبت الموافق 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 قُتل ثلاثة أكاديميين يمنيين إثر أربع غارات جوية لمقاتلات التحالف العربي استهدفت الصالة الكبرى في شارع العشرين جنوب العاصمة صنعاء المكتظة بمئات المدنيين الذين حضروا لأداء مراسم العزاء بوفاة والد وزير الداخلية في حكومة جماعة الحوثي جلال الرويشان.

كان على رأس أولئك الأكاديميين الدكتور/ أمين محمد محيي الدين عبد الولي الظافر (65 عامًا)، أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء ورئيس سابق للجهاز المركزي للإحصاء، وصاحب إنجاز مشروع (الأطلس الإحصائي) الذي فاز بجائزة أفضل عمل إحصائي عربي للعام 2007 من مجلس أمناء المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية في عمان الأردن.

يقول شقيق الضحية: (قاد الدكتور أمين سيارته بعد ظهر السبت برفقة بعض زملائه في لجنة العفو التي كان أحد أعضائها متجهين إلى الصالة الكبرى لتعزية آل الرويشان، وبعد ساعة تقريبًا تلقت زوجته خبرًا عن تعرض صالة العزاء للقصف، فحاولت الاتصال به لكنه لم يرد، ثم اتصلت بي وهي قلقة للغاية تسأل إن كان لديّ خبر عنه).

يتابع المحامي محمد الظافر: (تواصلت مع بعض الزملاء وطلبت منهم المساعدة ثم توزعنا على مستشفيات العاصمة وبعد رحلة بحث طويلة دامت ساعتين فجأة تلقيت اتصال من المستشفى العسكري حيث يتواجد أخي سيف والذي أكد لي أن شقيقنا الدكتور أمين توفي في القصف ونقلت جثته إلى ثلاجة المستشفى فنزل عليّ الخبر كالصاعقة).

شهود على الواقعة من زملاء الضحية المتواجدين معه داخل القاعة ذكروا في إفاداتهم أن الدكتور أمين لم يصب بأي أذى خلال الغارة الأولى وكان بوسعه مغادرة المكان والنجاة بنفسه لكنه أبى إلا أن يلبي نداء الواجب وظل منشغلًا بإنقاذ الضحايا ثم جاءت الغارة الثانية لتجهز على بعض الجرحى والمسعفين بينهم البروفيسور أمين ظافر

يقول شقيق الضحية: (قاد الدكتور أمين سيارته بعد ظهر السبت برفقة بعض زملائه في لجنة العفو التي كان أحد أعضائها متجهين إلى الصالة الكبرى لتعزية آل الرويشان، وبعد ساعة تقريبًا تلقت زوجته خبرًا عن تعرض صالة العزاء للقصف، فحاولت الاتصال به لكنه لم يرد، ثم اتصلت بي وهي قلقة للغاية تسأل إن كان لديّ خبر عنه.

تواصلت مع بعض الزملاء وطلبت منهم المساعدة ثم توزعنا على مستشفيات العاصمة وبعد رحلة بحث طويلة دامت ساعتين فجأة تلقيت اتصال من المستشفى العسكري حيث يتواجد أخي سيف والذي أكد لي أن شقيقنا الدكتور أمين توفي في القصف ونقلت جثته إلى ثلاجة المستشفى فنزل عليّ الخبر كالصاعقة.

نماذج لوقائع تتحمل مسؤوليتها التشكيلات المسلحة التي لا تخضع للحكومة الشرعية

د.أحمد محمد صالح الصلاحي

وفي الجنوب يمثل مقتل الدكتور/ أحمد محمد صالح الصلاحي (61 عامًا) عميد معهد اللغات بجامعة عدن، والعميد السابق لكلية اللغات بنفس الجامعة، أحد أبرز نماذج وشواهد وقائع الاعتداء على حق الحياة لفئة الأكاديميين اليمنيين هناك والتي تتحمل مسؤوليتها شرطة عدن المكلفة بحماية معسكر التحالف العربي الكائن في البريقة غربي العاصمة اليمنية المؤقتة.

عند الساعة السادسة فجر الخميس 11 يناير/ كانون الثاني 2018 غادر الدكتور (الصلاحي) منزله الكائن في مدينة الشعب بمديرية البريقة قاصدا محطة طيبة الواقعة بعد بوابة معسكر التحالف العربي من أجل تموين سيارته بالوقود وكان يقود سيارته بسرعة عادية تتراوح بين (60-80) كم/ ساعة، كما هي عادته- طبقًا لإفادات بعض الشهود.

مر الدكتور الصلاحي بسيارته من أمام إحدى بوابات معسكر التحالف والخط مفتوح دون أن يعترضه أحد، إذ لم يكن هناك أي حاجز أو نقطة أو علامات توحي لذلك، وبعد تجاوزه بعشرات الأمتار سمع صوت عيارين ناريين أطلقا في الهواء.

واستنادًا لما تضمنته محاضر جمع الاستدلالات وتقرير لجنة المتابعة الميدانية التي ضمت مجموعة أكاديميين ومشائخ ووجاهات فقد مر الدكتور الصلاحي بسيارته من أمام إحدى بوابات معسكر التحالف والخط مفتوح دون أن يعترضه أحد، إذ لم يكن هناك أي حاجز أو نقطة أو علامات توحي لذلك، وبعد تجاوزه بعشرات الأمتار سمع صوت عيارين ناريين أطلقا في الهواء.

أوقف (الصلاحي) سيارته لمعرفة مصدر إطلاق الرصاص، وقبل أن يترجل منها، باغته أفراد حماية معسكر التحالف المنتسبين للشرطة العسكرية بطلقتين قاتلتين سكنت إحداهما قلبه فأوقفته إلى الأبد ومات على الفور.

الدكتور/ خالد عبده علي الحميدي

وفي واقعة أخرى شهدتها مدينة الضالع في يوم السبت 5 ديسمبر/ كانون الأول 2020، ومع ساعات الصباح الأولى، تم اغتيال الدكتور/ خالد عبده علي الحميدي (47 عامًا) بينما كان يستقل دراجته النارية على الطريق العام بمنطقة العرشي وسط مدينة الضالع، قاصدًا مقر عمله في كلية التربية التي يشغل منصب عميدها للعام الرابع على التوالي بموجب قرار رئيس جامعة عدن رقم (561) لسنة 2016.

شهادات موثقة تفيد بأن مسلحين اثنين ملثمين يستقلان دراجة نارية كانا يرصدان حركة الحميدي في منطقة العرشي، وفور وصوله أمام المجمع

التربوي قبيل الساعة الثامنة صباحًا باشر أحدهما بإطلاق عدة رصاصات صوب الحميدي الذي واصل قيادة دراجته قبل أن يسقط مضرجًا بدمائه ويلفظ أنفاسه الأخيرة قرب مستشفى التضامن.

واستنادًا إلى اعترافات المتهمين أمام المحكمة الجزائية خلال جلستها التاسعة المنعقدة يوم الاثنين 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 فإن متهما يدعى (ع. ع. ح) رصد تحركات الدكتور الحميدي، بينما قام أخر يدعى (ن. أ. خ) عبر بإطلاق الرصاص من فوق دراجة نارية يقودها ثالث يدعى (م. ع. أ).

شخص يدعى (ع. ع. ح) رصد تحركات الدكتور الحميدي، بينما قام أخر يدعى (ن. أ. خ) عبر بإطلاق الرصاص من فوق دراجة نارية يقودها ثالث يدعى (م. ع. أ).

كشف المتهمون الثلاثة خلال اعترافاتهم عن متهم رابع يدعى (م.ح) وهو المشرف على تنفيذ العملية، وكان يدير حينها طوارئ أمن الضالع، قبل أن يتم تصفيته بعد عام على اغتيال الدكتور/ الحميدي، وذلك ضمن خطة لقطع الخيط الوحيد الذي يمكن عبره الوصول للقاتل الحقيقي التي اعترف بعض المتهمين أنهم على ارتباط بها

نماذج لوقائع قيدت ضد مجهول

الدكتور/ محمد عبد الملك المتوكل (77 عامًا)

البروفيسور/ محمد عبد الملك المتوكل (77 عامًا)، أستاذ العلوم السياسية في كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء، والأمين العام لحزب اتحاد القوى الشعبية، أحد الأذرع السياسية لجماعة الحوثي، كان أول أكاديمي يمني يسقط قتيلًا في مستهل سلسلة اغتيالات سياسية ممنهجة

عند الساعة 4:45 بعد عصر الأحد 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، وبينما كان الدكتور محمد المتوكل يسير مترجلًا عند تقاطع شارعي (العدل/ الزراعة) القريب من منزله بمديرية التحرير وسط العاصمة صنعاء، اعترضا طريقه مسلحان مجهولان وملثمان يستقلان دراجة نارية، ثم باشر أحدهما إطلاق النار من مسدسه باتجاه الضحية (المتوكل) ثم لاذا بالفرار.

سقط الدكتور (المتوكل) مضرجًا بدمائه، أمام مرأى ومسمع المارة من سكان الحي وأصحاب المحلات المجاورة لمسرح الجريمة بينهم الشاهدين (علي محمد النهمي) صاحب مكتبة و(نبيل يحيى العفاري) أحد السكان، واللذين هرعا للمكان ووجداه لا يزال يتنفس بصعوبة فقاما بنقله في الحال إلى مستشفى الجمهوري، لكنه فارق الحياة قبل وصوله إليها.

وخلال إفادتهما للبحث الجنائي بالمستشفى ذكر الشاهدان (النهمي) و(العفاري) أن سيارة نوع صالون أسود معكس مفتوح بابها الخلفي كانت واقفة عند مسرح الجريمة على مقربة من مكان سقوط الضحية، ثم تحركت فجأة بعد تنفيذ عملية الاغتيال وبسرعة جنونية كادت تتسبب بحوادث مرورية مع سيارات أخرى مارة في ذات الشارع

سقط الدكتور (المتوكل) مضرجًا بدمائه، أمام مرأى ومسمع المارة من سكان الحي وأصحاب المحلات المجاورة لمسرح الجريمة بينهم الشاهدين (علي محمد النهمي) صاحب مكتبة و(نبيل يحيى العفاري) أحد السكان

وطبقًا لإفادة أول طبيب استقبل الحالة كانت أربع رصاصات من مسدس كاتم الصوت قد استهدفت (الجذع العلوي) من جسد الدكتور المتوكل، حيث اخترقت الأولى الجهة اليمنى لـ(العنق) ثم خرجت من الجهة اليسرى، بينما اخترقتا الثانية والثالثة منطقة الصدر من الجهة الأمامية لتستقر الرابعة في كتفه الأيمن.

وقفنا على مجموعة الاتهامات المتبادلة والآراء والتحليلات المتعلقة بدوافع اغتيال الدكتور (المتوكل)، محاولين استنباط بعض الملامح التي قد تقودنا لمعرفة هوية الجاني، فوجدنا الغالبية مجمعين على أن أعداء الدولة المدنية والرافضين لصوت العقل والاعتدال هم المتهمون بارتكاب هكذا جريمة، في اشارات تلوّح بأصابع الاتهام نحو جماعة الحوثي وحلفائها، ثم التنظيمات المتطرفة.

لكن الغريب في الأمر أن اغتيال الدكتور المتوكل حدث بعد شهر وتسعة أيام على سقوط العاصمة صنعاء في قبضة جماعة الحوثي التي يمثل أحد أبرز مرجعياتها السياسية والفكرية وضمن نطاق جغرافي يخضع كليًا لسيطرة الجماعة، ومع ذلك لم تفكر الأخيرة حتى بمجرد فتح ملف تحقيق جدي في القضية وتحريكها أمام الجهات المختصة، مع تداول بعض المصادر لاحقا أن الجماعة قد ألقت القبض على قاتليه، وهو في سجونها!!

لكن الغريب في الأمر أن اغتيال الدكتور المتوكل حدث بعد شهر وتسعة أيام على سقوط العاصمة صنعاء تحت قبضة جماعة الحوثي التي يمثل أحد أبرز مرجعياتها السياسية والفكرية وضمن نطاق جغرافي يخضع كليًا لسيطرة الجماعة، ومع ذلك لم تفكر الأخيرة حتى بمجرد فتح ملف تحقيق جدي في القضية وتحريكها أمام الجهات المختصة

ثانيًا: الاعتـداء على السلامة الجسدية

يندرج ضمن هذا النوع من الانتهاك والفعل المجرم حالات الإصابات والتشوهات والإعاقات الدائمة التي لحقت ببعض الأكاديميين اليمنيين جراء التصعيد العسكري لأطراف النزاع طيلة عقد كامل من الحرب الدائرة في البلاد والناجمة عن أعمال القصف والقنص والاشتباكات ومحاولات الاغتيال التي لم يكتب لها النجاح، وحتى التصفيات المعنوية.

كما ينطبق أيضًا على أعمال العنف الأخرى ابتداء من حالات الاعتداء الجسدي التي تعرض لها أكاديميو اليمن وعقولها سواء عن طريق الضرب بالأيادي أو العصي والهراوات أو أعقاب البنادق أو الآلات الحادة، إضافة إلى العنف اللفظي المتمثل في التهديدات والسباب والشتائم وما يترتب على الحالتين من إيذاء بدني ونفسي بحق الضحايا.

أضف إلى ذلك الاعتداءات التي تعرض لها أساتذة الجامعات الحكومية والخاصة من قبل بعض طلابهم الذين ما كان لهم أن يتجرؤوا على فعل ذلك لولا تمادي أطراف الصراع في إهاناتها وإذلالها للأكاديميين اليمنيين تمهيدًا لإسقاط هيبتهم وتقديمهم بصورة تقلل من احترامهم وتقديرهم أمام الجميع بما فيهم المحيطين بواقعهم العلمي والعملي.

كما تقتصر عملية الرصد والتوثيق في هذا التقرير فقط على الانتهاكات المرتكبة بحق الأكاديميين اليمنيين دون التطرق لما لحق بعائلاتهم من أضرار وآثار مترتبة قد تفوق بكثير أضعاف ما نحن بصدد تناوله، رغم أن الدوافع متصلة ببعضها وفي محيط اجتماعي واحد، لكن فصلنا بينهما تجنبًا للتشعب المفضي للتشتيت.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تحقق فريق رايتس رادار من إصابة (98) أكاديميًا يمنيًا بينهم تسعة نساء بجروح متفاوتة وإيذاءات جسدية ونفسية جراء تعرضهم لأعمال قصف وتفجير وحوادث إطلاق نار، وعمليات دهس، إضافة إلى اعتداءات جسدية شملت (الضرب بالهراوات والأيدي وأعقاب البنادق) والطعن بآلات حادة، ثم اعتداءات لفظية تضمنت القذف والتهديد بالنفي والتصفية

توزيع الضحايا حسب النطاق الجغرافي:

توزعت تلك الإصابات على (11) محافظة يمنية تصدرتها العاصمة صنعاء بواقع (35) إصابة تعرض لها أكاديميون يمنيون بينهم ست نساء، وتلتها محافظة تعز بإجمالي (13) إصابة، ثم محافظة إب بعدد (12) حالة إصابة، وبعدها العاصمة المؤقتة عدن بإصابة (11) أكاديميًا بينهم امرأة، ثم محافظة صنعاء بإصابة ثمانية أكاديميين بينهم امرأتين.

واحتلت محافظة ذمار المرتبة السادسة بواقع سبع حالات إصابة تعرض لها أساتذة جامعيون، تليها محافظات (الحديدة، الضالع، لحج) بعدد ثلاث إصابات لأكاديميين يمنيين في كل محافظة، ثم تتبعها محافظة حضرموت كشاهدة على حالتي إصابة بحق أكاديميين اثنين هناك، وأخيرًا محافظة عمران التي سجلت حالة إصابة واحدة

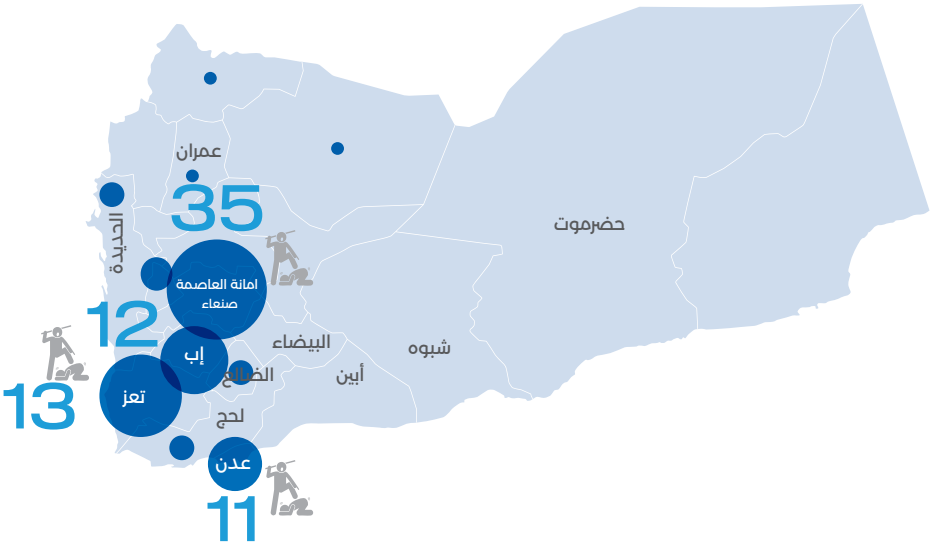

66

إصابة تعرض لها أكاديميون يمنيون بينهم نساء

توزيع الضحايا حسب نوع الإصابة والاعتداء:

واستنادًا إلى التحليل الإحصائي لقاعدة بيانات ومعلومات الضحايا فإن حالات الاعتداء على السلامة الجسدية للأكاديميين اليمنيين أسفرت عن تعرض (22) أكاديميًا بينهم امرأة، للإصابة بالرصاص الحي من أسلحة شخصية لا تتعدى رشاش (الكلاشنكوف) الخفيف، إضافة إلى إصابة ثلاثة أساتذة جامعيين آخرين بالقصف الجوي

وفي الوقت الذي تعرض (55) أكاديميًا يمنيًا بينهم خمس نساء لإيذاءات بدنية متفاوتة إثر وقائع الضرب بالأيادي والهراوات وأعقاب البنادق والطعن بالسلاح الأبيض والآلات الحادة فإن ثمة (13) أكاديميًا بينهم ثلاث نساء كانوا عرضة للإيذاء النفسي والمعنوي نتيجة وقائع الاعتداء اللفظي التي شملت (التهديد، السباب والشتائم، القذف) وحملات الإساءة والتشهير.

واستنادًا للإحصائيات الموثقة المتضمنة هذا التقرير فإن ثلاثة أكاديميين يمنيين أصيبوا أيضًا بجروح تراوحت بين بالغة ومتوسطة جراء تعرضهم لعمليات دهس عمدية عبر أطقم وعربات مدرعة، فضلًا عن إصابة أكاديميين اثنين آخرين إثر عمليتي استهداف غادرتين استخدمت فيهما مواد مشتعلة وأخرى شديدة الانفجار.

22
إصابة بالرصاص الحي

03
عن طريق القصف الجوي والمدفعي

55
متأثرين بأعمال تعذيب

13
إيذاء نفسي وجسدي

توزيع الضحايا حسب الجهة المتسببة:

تصدرت جماعة الحوثي قائمة الأطراف الأكثر اعتداء على حق الأكاديميين اليمنيين في السلامة الجسدية والبدنية، إذ تتحمل وحدها المسؤولية القانونية عن إصابة وإيذاء (62) أكاديميًا بينهم ثمان أكاديميات، ويغطون ست محافظات يمنية وهي حسب الترتيب التنازلي (العاصمة صنعاء، محافظة إب، محافظة ذمار، محافظة صنعاء، محافظة الحديدة، محافظة عمران)

تليها التشكيلات الأمنية والعسكرية التي شكلت خارج إطار الحكومة الشرعية حيث تتحمل هي الأخرى مسؤولية الاعتداء جسديًا على (17) أكاديميًا يمنيًا بينهم أكاديمية واحدة مما أسفر عن إصابة ستة أكاديميين بالرصاص الحي، ثم إيذاء (11) آخرين بدنيًا أحدهم تم طعنه بآلة حادة، ويتوزع الجميع على أربع محافظات هي (عدن، الضالع، لحج، تعز)

وتحتل الحكومة الشرعية المرتبة الثالثة بواقع (13) حالة اعتداء ارتكبتها بحق السلامة الجسدية للأكاديميين اليمنيين، حيث استخدمت فيها الأيادي وأعقاب البنادق وأسفرت عن إلحاق إيذاء بدني بضحايا موزعين على ثلاث محافظات هي (تعز، لحج، حضرموت)، بينما قيدت ثلاث حالات ضد مجهول في محافظات (إب، حضرموت، عدن) ومثلها ضد طيران التحالف في صنعاء والحديدة.

توزيع الضحايا حسب الفئات العمرية:

تم تـقسيم ضحايـا الاعتداءات علـى الحق فـي سلامـة الجسد بحسب الـعمر إلـى ثلاث فئـات تتراوح الأولـى بين (35- 45 عامًـا) والتـي بلـغ إجمالـي الضحايـا منهـا (21) أكاديميًـا بينـهم ثلاث نسـاء، وتوزعوا بين عدد (11) مصابًـا بـإيذاء بدنـي وأربعـة آخرين بـإيذاء نفسـي، وكذا خمسـة مصـابين برصـاص حـي، ومصـاب واحد بـقصف جوي- طبقًـا للأرقـام والإحصائيـات الموثقة

أمـا الفئـة العمريـة الثانيـة الممتدة بين (46 - 55 عامًـا) فقد وصل عدد الضحايـا منهـا إلـى (30) أكاديميًـا بينـهم خمس نسـاء وتتنوع إصاباتـهم بين (16) حالـة إيذاء بدنـي جراء الضرب بالأيـادي والآلات الحـادة، ثم خمس حـالات إيذاء نفسـي نتيجـة الاعتداءات اللفظيـة، وست إصابـات بالرصـاص، مقـابل إصـابتين بـالدهس الـعمدي، وحالـة إصابـة واحدة بالـقصف الجوي

فيمـا حددت الفئـة العمريـة الثالثـة بـالمسنين الذين تتجـاوز أعمـارهم الـ (56 عامًـا) والتـي سجـلت النسبـة الأعلـى للضحايـا وبواقـع (47) أكاديميًـا يمنيًـا بينـهم أكاديميـة واحدة، حيث أصيب (28) أكاديميًـا منـهم بـإيذاء جسدي نتيجـة الضرب بالأيـادي والـهراوات وأعقـاب البنـادق ثم الطـعن بـآلات حـادة، مقـابل أربعـة مصـابين آخرين بـإيذاء نفسـي جراء الاعتداءات اللفظيـة.

وتوزعت باقـي الحـالات بين (11) إصابـة بالرصـاص الحـي موزعـة علـى كل من (عدن، أمانـة العاصمـة صنعـاء، تـعز)، وحالـة إصابـة واحدة نتيجـة الـقصف الجوي، إضافـة إلـى حالـة إصابـة واحدة بـالدهس فـي مدينـة التربـة بمنطقـة الشمـايتين التابعـة لمحافظـة تـعز، وحالتـي إصابـة بتـفجير الأولـى داخل العاصمـة صنعـاء والثانيـة وسط العاصمـة المؤقتـة عدن.

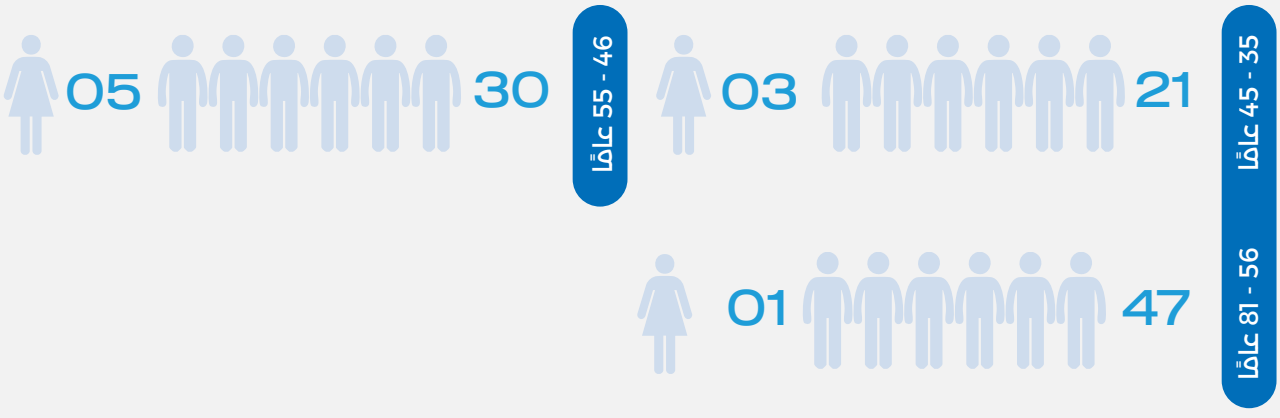

نماذج لوقائع تتحمل مسؤوليتها جماعة الحوثي

الواقعة الأولى

تمت صباح الثلاثاء 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 في قاعة (المتنبي) التابعة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، حيث عقدت نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بجامعة صنعاء لقاء تشاوريًا لمناقشة الأوضاع التي آلت إليه أساتذة الجامعة المعيشية منذ انقطاع صرف رواتبهم الشهرية مطلع العام ذاته، وكانت الدعوة محصورة بمنتسبي نقابة الأكاديميين في جامعة صنعاء وبعض الأكاديميين الآخرين.

لم يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل ظهرت مفاجآت أخرى أبرزها دخول الدكتور/ محمد المأخذي مع عدد كبير من الشباب والشابات غير المألوفة وجوههم إلى القاعة وبشكل مريب، فضلًا عن احتشاد آخرين عند البوابة الرئيسية للقاعة وخارجها كما لو أنهم مكلفون بمهام وينتظرون فقط التوجيهات

وبينما كان المدعوون يتوافدون إلى القاعة تفاجأ القائمون على الفعالية بحضور شخصين غير مدعوّين ودون سابق إخطار، وهما رئيس الجامعة المعين من قبل حكومة الحوثي الدكتور/ فوزي الصغير، والثاني القيادي الحوثي (محمد علي الحوثي) مع مرافقيه أيضًا، وكليهما يمثلان سببًا رئيسيًا لمعاناة الأكاديميين في جامعة صنعاء

يقول الدكتور محمد محسن ناجي الظاهري رئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء (لم يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل ظهرت مفاجآت أخرى أبرزها دخول الدكتور/ محمد المأخذي مع عدد كبير من الشباب والشابات غير المألوفة وجوههم إلى القاعة وبشكل مريب، فضلًا عن احتشاد آخرين عند البوابة الرئيسية للقاعة وخارجها كما لو أنهم مكلفون بمهام وينتظرون فقط التوجيهات.

التقطت ميكروفون الصوت وسط حالة من الضوضاء كي أفتتح اللقاء الذي لم يعد تشاوريًا وقبل أن أتحدث تفاجأت بشاب مفتول العضلات يريد سحب المايك منّي بالقوة فقام الزملاء بإبعاده عني لكنه قلب طاولة المنصة على الجميع ورفع خنجرًا صغيرا في وجهي محاولا طعني لولا تدخل بعض المتواجدين

وأوضح الظاهري: (التقطت ميكروفون الصوت وسط حالة من الضوضاء كي أفتتح اللقاء الذي لم يعد تشاوريًا وقبل أن أتحدث تفاجأت بشاب مفتول العضلات يريد سحب المايك منّي بالقوة فقام الزملاء بإبعاده عني لكنه قلب طاولة المنصة على الجميع ورفع خنجرًا صغيرا في وجهي محاولا طعني لولا تدخل بعض المتواجدين) ((1)).

من بين ضحايا الواقعة ذاتها الدكتورة/ ابتسام فيصل سعيد شمسان (54 عامًا)، أستاذ مشارك للعلوم البيولوجية والأحياء البحرية، في كلية العلوم جامعة صنعاء، ومحاضرة بخبرة تزيد عن (25) عامًا، فضلًا عن توليها مهام رئاسة شعبة علم الحيوان ثم رئاسة قسم علوم الحياة، وحضورها مؤتمرات علمية عدة، إضافة إلى سلسلة الأبحاث المنشورة لها في مجال تخصصها.

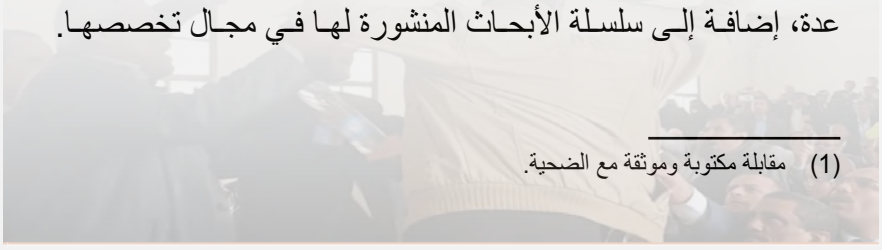

(1) مقابلة مكتوبة وموثقة مع الضحية.

لم يشفع ذلك كله للدكتورة (ابتسام)، التي تعرضت خلال الواقعة ذاتها لاعتداء بالضرب من قبل إحدى العناصر الأمنية النسائية (الزينبيات) التابعة لجماعة الحوثي تعدت كافة الخطوط الحمراء، فلم تراعِ حرمة المكان أو مكانة المتواجدين فيه، وتجاوزت كل القوانين المجرمة لهكذا أعمال، ثم الأعراف القبلية التي تعتبر مجرد المساس بالمرأة (عيبًا أسود).

تقول الضحية: (كنت متواجدة داخل إحدى قاعات كلية الآداب ضمن المشاركين في لقاء تشاوري يناقش تدهور الأوضاع المعيشية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء منذ سيطرة جماعة الحوثي عليها وتحويلها إلى ثكنة عسكرية، ثم فجأة داهم مسلحوا جماعة الحوثي القاعة شاهرين أسلحتهم في وجوهنا قبل أن يباشروا اعتداءاتهم بالضرب على بعض الحاضرين).

وأضافت: (حاولت مغادرة القاعة لكن حشودا طلابية موالية للحوثي تجمعت أمام البوابة وحالت دون ذلك، فأخرجت هاتفي لالتقاط صور فوتوغرافية لتلك الممارسات غير المبررة، وفورًا باشرت إحدى عناصر الحوثي النسائية الاعتداء عليّ بالضرب وأصابتني بكدمات وخدوش باليدين والوجه ثم ركلتني في بطني لتختفي فجأة وسط الحشود الطلابية) ((2)).

الدكتورة/ فاتن عبده محمد عبد الله العريقي (67 عامًا) أستاذة الصحة النفسية في قسم علم النفس بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة صنعاء، تعرضت هي الأخرى خلال الواقعة ذاتها لاعتداء أكثر عنفًا وعدوانية، إذ قام المرافق الشخصي للدكتور/ محمد الماخذي، أحد أدوات القمع الحوثية برفع سلاحه الأبيض (جنبية) في وجه الضحية محاولًا طعنها.

وطبقًا لما تضمنته إفادة الدكتورة (فاتن) فقد تعرضت لضربتين وجهها لها الدكتور(المأخذي) الأولى في رأسها بينما أصابت الثانية يدها اليمنى محاولًا إسقاط هاتفها لحظة توثيقها اعتدائه الغاشم، وذلك خشية امتلاكها دليل إثبات قد يقوده للتحقيق ويعرضه للمساءلة القانونية، حال تقديم الضحية شكوى ضده أمام الجهات المختصة ((3))

كما سبق وأن تعرضت الضحية لاعتداءات جسدية ولفظية وعمليات ترهيب عدة بينها تهديدات رئيس الجامعة الأسبق الدكتور/ فوزي الصغير، المعين من قبل الجماعة، والذي توعد بتقديم ملفات لها أمام النيابة بتهم ملفقة منها العمالة، وذلك على خلفية مواقفها الرافضة والمعارضة لسياسات التجويع وباقي الانتهاكات التي يمارسها الحوثيون بحق أساتذة الجامعة.

(2) مقابلة موثقة مع الضحية.
(3) مقابلة للضحية مع مقاطع فيديو توثق لحظة الاعتداء.

كنت متواجدة داخل إحدى قاعات كلية الآداب ضمن المشاركين في لقاء تشاوري يناقش تدهور الأوضاع المعيشية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء منذ سيطرة جماعة الحوثي عليها وتحويلها إلى ثكنة عسكرية، ثم فجأة داهمت جماعة الحوثي القاعة شاهرين أسلحتهم في وجوهنا قبل أن يباشروا اعتداءاتهم بالضرب على بعض الحاضرين

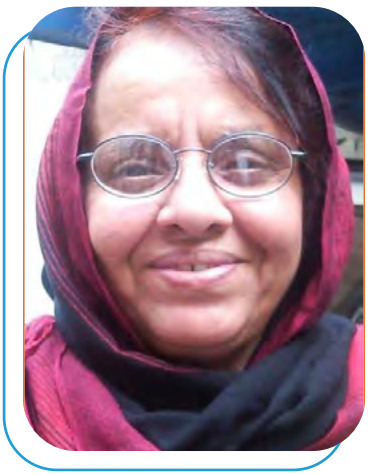

حاولت مغادرة القاعة لكن حشود طلابية موالية للجماعة تجمعت أمام البوابة وحالت دون ذلك، فأخرجت هاتفي لالتقاط صور فوتوغرافية لتلك الممارسات غير المبررة، وفورًا باشرت إحدى عناصر الحوثي النسائية الاعتداء عليّ بالضرب وأصابتني بكدمات وخدوش باليدين والوجه ثم ركلتني في بطني لتختفي فجأة وسط الحشود الطلابية

وأما الواقعة الثانية

كانت عند تمام الساعة الواحدة بعد ظهر الخميس 30 يناير/ كانون الثاني 2020 قام مسلحون يتبعون جماعة الحوثي بمداهمة حرم كلية الآداب والعلوم الإنسانية في المبنى القديم لجامعة صنعاء الواقع ضمن نطاق مديرية التحرير قلب العاصمة صنعاء، وتنفيذ سلسلة اعتداءات طالت بعض الأكاديميين الرافضين لقرار مخالف قضى بتعيين شخص لا يحمل أي شهادة علمية عليا عميدًا للكلية.

كان من بين ضحايا تلك الاعتداءات أستاذ علم المعرفة في قسم الاجتماع الدكتور/ علي محمد حسين باعلوي (54 عامًا) حيث داهم الحوثيون القاعة التي كان يلقي فيها محاضرته، وسحبوه بواسطة ملابسه بشكل مهين أمام طلابه، ثم طردوه خارج الحرم الجامعي، ولم يكتفوا بذلك بل أصدروا توجيهات لأفراد الحراسة الجامعية بمنع دخوله الكلية حتى إشعار آخر.

وبدلًا من إحالة المعتدين للتحقيق ومحاسبتهم على تطاولهم بحق أكاديمي يتمتع بحصانة كاملة داخل وخارج الحرم الجامعي، استدعت رئاسة جامعة صنعاء الدكتور الضحية، وألزمته بالمثول أمام لجنة شكلتها خصيصًا للتحقيق معه بتهمة كيدية بزعم تطاوله على عمادة كلية الآداب ورئيس قسم الاجتماع الذي يعمل باعلوي أستاذًا مشاركًا فيه لعدة سنوات.

وأصدرت رئاسة جامعة صنعاء المعينة من قبل جماعة الحوثي قرارًا بإيقاف الدكتور باعلوي في محاولة لإقصائه ومصادرة حقه الوظيفي كما فعلت مع أكاديميين آخرين قبله، غير أن محكمة الأموال العامة الحوثية أيضًا قررت مطلع مارس/ آذار 2023 إعادة باعلوي إلى عمله، ليس انتصارًا للحق وإنما مقابل التغطية على فضيحة أكبر وهي قرار تعيين العميد الجديد لكلية الآداب المخالف لكل القوانين واللوائح المنظمة.

أصدرت رئاسة جامعة صنعاء المعينة من قبل جماعة الحوثي قرارًا بإيقاف الدكتور باعلوي في محاولة لإقصائه ومصادرة حقه الوظيفي كما فعلت مع أكاديميين أخرين قبله، غير أن محكمة الأموال العامة الحوثية أيضًا قررت مطلع مارس/ آذار 2023م إعادة باعلوي إلى عمله، ليس انتصارًا للحق وإنما مقابل التغطية على فضيحة أكبر وهي قرار تعيين العميد الجديد لكلية الآداب المخالف لكل القوانين واللوائح المنظمة.

نموذج لواقعة تتحمل مسؤوليتها الحكومة الشرعية

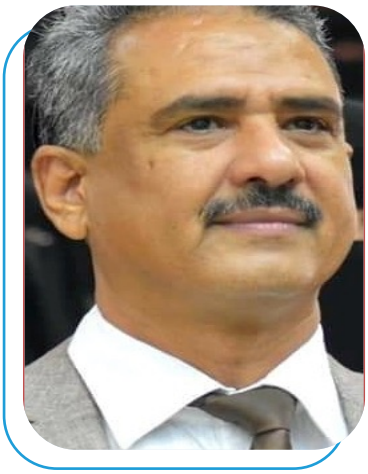

الأستاذ الدكتور/ محمد محمد سعيد الشعيبي (59 عامًا) رئيس جامعة تعز، وخبير القانون الدولي في اليمن، نجا من محاولة اغتيال بعد ظهر الثلاثاء 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، إثر تعرض سيارته لوابل من الرصاص الحي أطلقه مسلحون مجهولون، مما أسفر عن إصابته ومقتل مرافقه الشخصي (موفق بجاش علي عثمان الشميري - 36 عامًا) على الفور.

وطبقًا للتقارير الطبية الصادرة عن هيئة مستشفى الثورة العام بمدينة تعز التي نقل إليها رئيس الجامعة الشعيبي كان قد أصيب بعدة طلقات سكنت إحداها ساق رجله اليمنى، واستقرت أخرى في فخذ رجله اليسرى، بينما اخترقت طلقة ثالثة رأس مرافقه الشخصي الذي كان يجلس إلى جواره في المقعدة الوسطى وأردته قتيلًا.

بعدها بساعات قرر أعضاء مجلس جامعة تعز تعليق العملية التعليمية وذلك كأول خطوة تصعيدية من شأنها الضغط على قيادة السلطة المحلية في محافظة تعز وأجهزتها الأمنية والعسكرية والقضائية للقيام بواجباتها القانونية للقبض على الجناة وتوفير الحماية اللازمة لكافة قيادات وكوادر الجامعة، إضافة إلى تأمين المجمع السكني الخاص بهم الواقع تحت قبضة عصابة مسلحة.

السبت مساء 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 أعلنت شرطة تعز القبض على جنديين اثنين من المنتسبين إلى القوات التابعة للحكومة الشرعية بتهمة ارتكاب جريمة محاولة اغتيال رئيس الجامعة (الشعيبي) وأودعتهما سجن الشرطة العسكرية، ثم إحالة ملف القضية إلى النيابة، مؤكدة عزمها ملاحقة باقي المتهمين وإحالتهما للعدالة.

نتائج التحقيقات الأولية كشفت قيام أفراد من المنتسبين إلى القوات التابعة للحكومة الشرعية بالسطو المسلح على عمارة يقطنها أساتذة جامعة تعز، في حي وادي القاضي غربي المدينة، والذين تم السماح لهم بالبقاء داخل شققهم السكنية شريطة سداد الإيجارات للعصابة المسلحة، وبعد تراكمها لأكثر من عامين، باشر المسلحون اعتداءاتهم على قيادات الجامعة وصولًا لرئيسها الدكتور الشعيبي.

نتائج التحقيقات الأولية كشفت قيام أفراد من المنتسبين إلى القوات التابعة للحكومة الشرعية بالسطو المسلح على عمارة يقطنها أساتذة جامعة تعز، في وادي القاضي غربي المدينة، والذين تم السماح لهم بالبقاء داخل شققهم السكنية شريطة سداد الإيجارات لمغتصبي العمارة، وبعد تراكمها لأكثر من عامين، باشر الأخيرين اعتداءاتهم على قيادات الجامعة وصولًا لرئيسها الدكتور الشعيبي.

الأربعاء 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 وبالتزامن مع الذكرى الأولى لحادثة محاولة اغتيال رئيس جامعة تعز، نفذ مجلس الجامعة وقفة احتجاجية وسط الحرم الجامعي، جدد خلالها إدانته واستنكاره الشديدين لتلك الجريمة ومطالبته بسرعة القبض على باقي المتهمين المتورطين في ارتكابها، ومن ثم إحالتهم جميعًا للمحاكمة؛ حتى ينالوا جزاءهم العادل.

الخميس صباحًا 23 إبريل/ نيسان 2020 عقد مجلس جامعة تعز اجتماعًا استثنائيًا لمناقشة التطورات الخطيرة المتعلقة بجريمة محاولة اغتيال (الشعيبي) وفي مقدمتها الإفراج عن أحد المتهمين على ذمة القضية، بدلًا من القبض على البقية وإحالتهم إلى النيابة الجزائية المتخصصة في عدن، ومنها للسجن المركزي هناك تنفيذًا لأوامر قضائية عليا سابقة

نموذج لوقائع تتحمل مسؤوليتها التشكيلات المسلحة التي لا تخضع للحكومة الشرعية

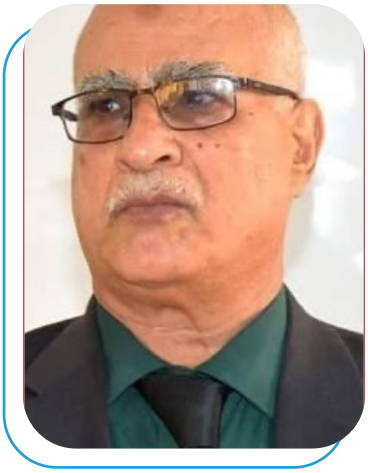

البروفيسور/ محمد عبد الله محمد عقلان المقرمي (72 عامًا)، نائب رئيس جامعة عدن لشؤون التعليم العالي والبحث العلمي، كاد هو الآخر أن يفقد حياته في محاولة اغتيال قيدتها سلطات عدن ضد مسلحين مجهولين.

واستنادًا لملف الواقعة المرفوع من فريق البحث الميداني بما فيه إفادات الشهود على الواقعة بينهم (ر. ح. د. ق) فإن الأستاذ الدكتور (محمد عقلان) غادر صباح الخميس 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 باكرًا كالمعتاد منزله في حي (كابوتا) بمديرية المنصورة وسط العاصمة المؤقتة عدن قاصدًا مقر عمله في الجامعة مستقلًا سيارته دون أن يرافقه أحد.

وبعد تجاوزه نحو (200) متر باتجاه جولة شارع الخمسين، القريب من حي (التقنية) مدينة إنماء اعترض مسلحان ملثمان يستقلان دراجة نارية طريق الدكتور (عقلان) وباشر أحدهما إطلاق الرصاص من كلاشنكوف على واجهة السيارة مما أدى إلى إصابته بجروح ظن معها الجناة أنه سقط قتيلًا فلاذوا بالفرار، بينما تولى إسعافه أول المواطنين الذين وصلوا إلى مكان الحادثة.

التقارير الطبية الصادرة عن مستشفى (أطباء بلا حدود) بالعاصمة المؤقتة عدن التي نقل إليها كشفت عن خضوع الدكتور المستهدف (عقلان) لعدة تدخلات جراحية نجحت باستخراج طلقة رصاص كانت قد سكنت كتفه الأيسر بعد اختراقها زجاج السيارة (الأمامي الجانبي) جهة السائق، مع انتزاع بعض الشظايا الأخرى من فكه العلوي في ذات الاتجاه.

بعد تجاوزه نحو (200) متر باتجاه جولة شارع الخمسين، القريب من حي (التقنية) مدينة إنماء اعترض مسلحان ملثمان يستقلان دراجة نارية طريق الدكتور (عقلان) وباشر أحدهما إطلاق الرصاص من كلاشنكوف على واجهة السيارة مما أدى إلى إصابته بجروح ظن معها الجناة أنه سقط قتيلًا فلاذوا بالفرار، بينما تولى إسعافه أول المواطنين الذين وصلوا إلى مكان الحادثة.

أثارت الحادثة ردود فعل رسمية وسياسية ومجتمعية غاضبة تجسدت على هيئة بيانات إدانة صادرة عن الحكومة الشرعية وأحزاب وجامعات ونقابات والتي ظلت تتوالى لقرابة أسبوعين ورصد فريق البحث الميداني منها فوق (30) بيانًا - نحتفظ بنسخ لها- حيث أدانت جميعها محاولة الاغتيال، مطالبة سلطات عدن الأمنية سرعة القبض على الجناة وفتح تحقيق شفاف في القضية

مرت أكثر من ثلاث سنوات حتى الآن وقوات الأمن في محافظة عدن لا زالت تلتزم الصمت إزاء هذه الواقعة، حيث اقتصر دورها على إغلاق ملف القضية وتقييدها ضد مجهول، غير آبهة بكل المطالب والمناشدات والنداءات الواسعة الموجهة إليها عبر بيانات الإدانة التي نشرت عقب وقوع الحادثة.

مرت ثلاث سنوات إلى الآن وقوات أمن عدن ما زالت تلتزم الصمت إزاء هذه الواقعة، حيث اقتصر دورها على إغلاق ملف القضية وتقييدها ضد مجهول

وبعد عملية تقصّي الحقائق توصّل فريق رايتس رادار الى أنه سبق هذه الحادثة حملات تحريض وخطاب كراهية تعرض لها الدكتور (عقلان) قبل وبعد الواقعة ربما لغرض إزاحته من منصبه نائبًا لرئاسة جامعة عدن بدوافع سياسية وعنصرية مناطقية.

ثالثًا: الاعتداء على الحريات العامة والخاصة

تواجه الحريات الأكاديمية في اليمن منذ نحو عشر سنوات استهدافًا ممنهجًا، تجسد في حملات اختطاف واعتقال تعسفية طالت المئات من أساتذة الجامعات الحكومية والأهلية ومساعديهم فضلًا عمّا رافقها من إخفاء قسري وتعذيب ومعاملة قاسية أو محاكمات سياسية ضمن عقاب جماعي أو فردي نتيجة ممارستهم لبعض الحقوق المكفولة دستورًا وقانونًا.

تأتي هذه الانتهاكات على خلفيات متعددة، منها معارضة سياسات وممارسات جهات الاعتقال والاختطاف، سواء عبر طرح أفكار ومفاهيم مناوئة داخل قاعات الدروس، أو نشر آراء وانتقادات على مواقع التواصل الاجتماعي، ثم الانتماء السياسي والفكري والإيديولوجي، بل وحتى الطائفي، أو ضمن توجه ممنهج لقمع أي حراك حقوقي أو نقابي أو مخطط لنهب ومصادرة ممتلكات.

ولا يتوقف الاستهداف عند مجرد مصادرة الحريات الأكاديمية فور احتجازهم، أو حتى اختفائهم قسراً لفترات طويلة أو قصيرة المدى، بل يمتد إلى ما بعد إطلاق سراحهم، وذلك إما عبر وضعهم تحت دائرة المراقبة، أو محاربتهم في أرزاقهم عبر الحيلولة دون عودتهم لأعمالهم السابقة وسحب بعض الامتيازات منهم أو حتى منعهم التعاقد مع أي جهات خاصة.

بل إن أكاديميين أفرج عنهم وضعتهم جماعة الحوثي تحت الإقامة الجبرية، وآخرين قيدت حركة تنقلاتهم ومنعتهم من السفر داخل وخارج اليمن، والبعض تم الحجز والتحفظ على أملاكهم وأموالهم أو جزء منها، فضلًا عن أولئك الذين لفقت لهم الجماعة تهمًا كيدية وتشويه سمعتهم.

إضافة إلى ما سبق، غادر أكاديميون سجون ومعتقلات أطراف النزاع وهم في حالات صحية سيئة ومتدهورة حاملين بين ضلوعهم العديد من الأمراض المزمنة والأوبئة الفتاكة التي تضاعفت بفعل ما تعرضوا له من تعذيب ومعاملة قاسية وإهمال بلغ حد الحرمان من حقهم في تلقي الرعاية الطبية الكاملة ونقلهم إلى المستشفيات لتلقي العلاج عند اللزوم.

الاختطاف والاعتقال التعسفي:

عانى اليمنيون طويلًا من (الخطف) كسلوك غير مشروع ناقض مفاهيم الاحتكام للدولة في حل الخلافات وتحقيق العدل والسلام، حيث ظل بعض ذوي النفوذ المرتبطين بالنظام أو المتمردين عليه يمارسون هذه الظاهرة كوسيلة ابتزاز سعيا وراء تحقيق غايات تحمل طابعًا ماديًا عبر ما يسمى (الفدية) أو سياسيًا عند إجبار الدولة على تنفيذ مطالب معينة للخاطفين.

ليس ذلك فحسب بل استخدم (الاختطاف) كسلاح لحسم الخلافات وأداة انتقام لتصفية الحسابات سواء على مستوى المحيط العائلي أو المجتمعي أو حتى القبلي، ثم وصل الأمر حد تحويله إلى وسيلة استرزاق ودرا للأموال عبر خطف السواح الأجانب ومقايضة الدولة بهم مقابل تحقيق أرباح طائلة أو الخطف لغرض الاتجار بالبشر

لم يكن بوسع الدولة حينها فعل أي شيء لإيقاف هكذا عبث بحياة وأمن وسلامة وحريات الأشخاص ضحايا الاختطاف محليين كانوا أو وافدين لعدم وجود تشريع وطني يقنن لأي إجراءات رادعة من شأنها اجتثاث المشكلة من جذورها، ومن هذا المنطلق جاء صدور القانون رقم (24) لسنة 1998 بشأن مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع.

واجهت الدولة وأجهزة الضبط القضائية بعض الصعوبات خلال السنوات الأولى من إنفاذ القانون، لكن سرعان ما تجاوزتها وبمجرد أن صار الجميع يتعامل مع الخطف باعتباره فعل مجرم يعاقب عليه حتى بدأت البلاد تتعافى من آثار ومخاطر ذلك السلوك غير المشروع، إلى أن جاءت جماعة الحوثي لتعود بعدها الأمور إلى المربع الصفر ويشرعن للجريمة ذاتها من جديد.

بل بدا الأمر أكثر خطورة من ذي قبل عقب اجتياح الحوثيين للعاصمة اليمنية صنعاء وكذا انقلابهم على الحكومة الشرعية، لاسيما مع استخدامهم المفرط للاختطاف ضمن عمل ممنهج للانتقام من الخصوم والمعارضين والمخالفين في الرأي مع توسيع دائرة الضحايا ليطال نخب المجتمع وعلمائه ومفكريه بما في ذلك الأكاديميين وأساتذة الجامعات.

ويمكن تعريف الاختطاف طبقًا للنهج الحوثي المتبع في الوقائع الموثقة ضمن هذا التقرير، بأنه: (القبض على فرد وحجزه وحرمانه من حريته الشخصية إما بالإكراه عبر استخدام القوة المفرطة، أو الحيلة من خلال الاستدراج، وذلك بدافع الانتقام أو التشويه وفرض سياسات وأفكار، أو تحقيق مكاسب مادية كطلب فدية أو مقايضته بمخطوف لدى طرف أخر).

كما يلتقي (الاختطاف) مع مفهوم (الاعتقال التعسفي) في انعدام مشروعية القبض وعدم قانونية الإجراءات المتبعة، ثم يفترقا عند الصفة الضبطية للفاعل، ففي الأول يمكن لأي مواطن عادي أو جماعة لا تتمتع بأي صفة قانونية القيام به، بينما يشترط في الثاني أن يقوم به موظف عام له صفة الضبط القضائي ومخول قانونًا بتنفيذ أي أوامر تصدر له ضمن ما هو مباح.

وهنا تمكن فريق رايتس رادار من توثيق (161) حالة اختطاف ارتكبتها جماعة الحوثي وكذا التشكيلات المسلحة التي لا تخضع للحكومة الشرعية ضد أكاديميين يمنيين، إضافة إلى أربع حالات اختطاف أخرى قيدت ضد مجهولين، وذلك مقابل خمس حالات اعتقال تعسفي تعرض لها ضحايا من نفس الشريحة على أيدي عناصر أمنية وعسكرية تابعة للحكومة الشرعية.

توزيع الضحايا حسب النطاق الجغرافي:

وتوزعت حالات الاختطاف والاعتقال الموثقة على (18) محافظة يمنية تتصدرها أمانة العاصمة صنعاء بواقع (67) حالة اختطاف يتحمل الحوثيون وحدهم المسؤولية عنها، وتتبعها محافظة إب بإجمالي (18) حالة اختطاف تقع مسؤوليتها على الحوثيين أيضًا، ثم تليهما محافظة حجة بعدد (16) حالة اختطاف ارتكبها حوثيون بحق أساتذة جامعيين

تليها محافظتا (الحديدة، وذمار) بوقوع (24) حالة اختطاف تعرض لها أكاديميون يمنيون فيهما، حيث تتحمل جماعة الحوثي مسؤولية ارتكاب (23) حالة منها بالمحافظتين في حين سجّلت حالة واحدة ضد مجهول في محافظة ذمار، وتأتي بعدهما محافظة صنعاء بثمان حالات اختطاف يتهم الحوثيون بارتكابها ضد أكاديميين آخرين

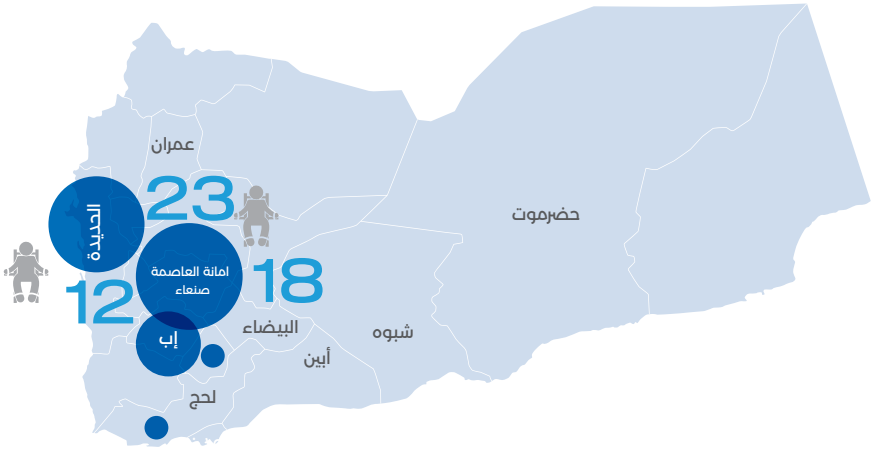

101
حالة اختطاف

واحتلت محافظة تعز المرتبة السابعة بواقع خمس حالات اختطاف يتحمل الحوثي مسؤولية ثلاث حالات منها وحالتي اختطاف قيدت ضد مجهول، مقابل حالتي اعتقال ارتكبتها الحكومة الشرعية في ذات المحافظة بحق أكاديميين، ثم تليها العاصمة الحكومية المؤقتة عدن بحالة اعتقال واحدة تتحملها الحكومة الشرعية وأربع حالات اختطاف تتحمل مسئوليتها التشكيلات المسلحة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، التي لا تخضع لسلطة الحكومة الشرعية، ويتقاسم الحوثيون والمجهولون المسئولية عن البقية.

فيما جاءت محافظتا (شبوة، المحويت) في المرتبتين التاسعة والعاشرة بمعدل أربع حالات اختطاف في كل منهما ويقع على الحوثي مسؤولية ارتكاب خمس حالات مقابل ثلاث حالات ارتكبتها التشكيلات المسلحة التي لا تخضع للحكومة الشرعية، وتتبعهما محافظات (البيضاء، عمران، لحج) بثلاث حالات اختطاف في كل منها وتقع المسؤولية على الحوثيين بارتكاب ست حالات، مقابل ثلاث حالات ارتكبتها التشكيلات المسلحة التي لا تخضع للحكومة الشرعية

وكانت المراتب الرابعة عشر والخامسة عشر والسادسة عشر من حصة محافظات (ريمة، حضرموت، مأرب) وبواقع حالتي اختطاف في الأولى والثانية يتقاسم مسؤولية ارتكابها جماعة الحوثي والتشكيلات المسلحة التي لا تخضع للحكومة الشرعية، ثم حالتي اعتقال في الثالثة تتحمل مسؤوليتها الحكومة الشرعية، فيما سجلت حالتي اختطاف في (صعدة، وسقطرى) تقع مسؤوليتهما على الحوثي والتشكيلات المسلحة التي لا تخضع للحكومة الشرعية.

نماذج لوقائع تتحمل مسؤوليتها جماعة الحوثي

البروفيسور/ محمد حاتم محمد عثمان المخلافي

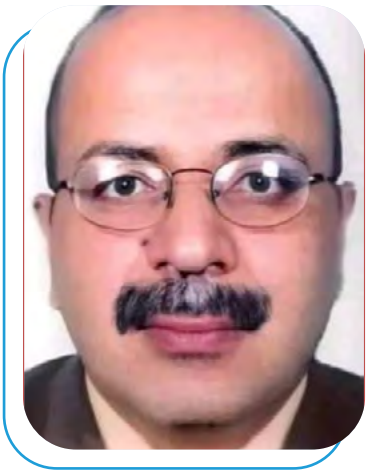

أقدم مسلحون حوثيون على مداهمة منزل نابغة اليمن (المخلافي) في حي شملان مديرية معين شمال غربي العاصمة صنعاء ثم اختطفوه بقوة السلاح من بين زوجته وأطفاله ليقتادوه إلى جهة مجهولة، وسط ذهول عائلته وجيرانه الذين لم يعرفوا عنه سوى الخلق الطيب والسيرة الحسنة.

من أبناء منطقة المخلاف بمحافظة تعز، ابتعث إلى أمريكا سنة 1982 وهناك حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه تخصص (تعليم لغات) من جامعة (إنديانا)، ثم شغل المخلافي خلال الفترة (1989 - 1997) عدة مناصب ووظائف أكاديمية ابتداء من رئيس وحدة الحاسوب الآلي، ثم رئيس قسم اللغة الإنجليزية ونائب عميد في كلية التربية بجامعة صنعاء، وبعدها عميد كلية التربية في منطقة النادرة بمحافظة إب، وتلاها عميدًا لكلية تربية حجة، وصولًا إلى مستشار للمعونة الفنية لمشروع التعليم الأساسي، ثم عميدًا لكلية التربية بخولان.

وضع الحوثيون أواخر 2014 نصب أعينهم استعداء عقول اليمن ورواد نهضتها التعليمية باعتبارهم خطرًا يهدد مشروعهم الطائفي القائم على تجهيل الشعب والاستخفاف بعقول أبنائه، وبدلًا من تكريم خبير المناهج (المخلافي) وأمثاله قرروا معاقبتهم عبر الزج بهم في السجون والتشهير والإساءة.

كانت البداية عند ظهر الخميس 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 حيث أقدم مسلحون حوثيون على مداهمة منزل (المخلافي) في حي شملان مديرية معين شمال غربي العاصمة صنعاء ثم اختطفوه بقوة السلاح من بين زوجته وأطفاله ليقتادوه إلى جهة مجهولة، وسط ذهول عائلته وجيرانه.

اقتاد المسلحون الحوثيون الخبير الاستراتيجي لأنظمة التعليم العام ومحو الأمية في اليمن إلى سجن جهاز الأمن والمخابرات الذي استحدثته جماعة الحوثي بالعاصمة صنعاء دون أي تهمة أو مسوغ قانوني، وظل رهن الاختفاء القسري قرابة خمسة أشهر دون السماح له بالتواصل مع أهله الذين مُنعوا أيضًا من زيارته.

مطلع مارس/ آذار 2024 بدأ قلق عائلة الدكتور/ محمد حاتم، يتزايد أكثر فأكثر بشأن وضعه الصحي، الذي كان في تدهور مستمر خلال فترة اختفاءه قسرًا في سجون الجماعة نتيجة لحالة الإهمال المتعمد من قبل سجانيه، ورفضهم السماح له بتناول أدوية وعقاقير طبية خاصة ببعض الأمراض المزمنة كـ (القلب، الربو، السكر)

في 10 يونيو/ حزيران 2024 أعلنت جماعة الحوثي عن ضبط ما أسمتها (شبكة تجسس) قالت: إنها تعمل لصالح أمريكا، لينصدم الشعب اليمني والعالم أجمع بوجود عالم اللغة واللسانيات وخبير المناهج وطرق تدريسها البروفيسور (محمد حاتم المخلافي) على رأس قائمة المتهمين المدرجة أسمائهم ضمن تلك الشبكة المزعومة، دون ذكر أي تفاصيل أخرى.

اقتاد المسلحون الحوثيون الخبير الاستراتيجي لأنظمة التعليم العام ومحو الأمية في اليمن إلى سجن جهاز الأمن والمخابرات الذي استحدثته جماعة الحوثي بالعاصمة المحتلة صنعاء دون أي تهمة أو مسوغ قانوني

بثت قناة المسيرة الفضائية التابعة لجماعة الحوثي مقاطع مسجلة للبروفسور (المخلافي)، متضمنة اعترافات انتزعت منه تحت مقصلة التعذيب، بعد قرابة عام على اختفاءه قسرًا داخل زنازينها الانفرادية، وذلك ضمن خطة ممنهجة تهدف للتشهير به، وتقديمه كجاسوس وعميل للأمريكان.

في يوم الأحد 1 سبتمبر/ أيلول 2024 بثت قناة المسيرة الفضائية التابعة لجماعة الحوثي مقاطع مسجلة للبروفسور (المخلافي)، متضمنة اعترافات انتزعت منه تحت التعذيب، بعد قرابة عام على اختفاءه قسرًا داخل زنازينها الانفرادية، وذلك ضمن خطة ممنهجة تهدف للتشهير به، وتقديمه كجاسوس وعميل للأمريكان.

بدا واضحًا للعيان أن المساعي الحوثية لتصوير دور البروفيسور (المخلافي) وكأنه حلقة ضمن مخطط أمريكي يستهدف الدين والتعليم في آن واحد، وما هي إلا غطاء لجريمة أكبر يتهمه بها خاطفوه وربما لها ارتباط بنجاح مشروعه الكبير (نهج القراءة المبكرة) الذي أحدث ثورة تعليمية في اليمن خلال ثلاثة عقود ونصف مرت منذ تدشينه ولا يزال العمل به جاري حتى اللحظة.

إلى ذلك حشدت جماعة الحوثي كمية هائلة مما تظنها أدلة وقرائن دامغة تثبت صحة اتهاماتها الملفقة للخبير التربوي (المخلافي) لعل أبرزها التحاقه للدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم التخصص في (اللغة العربية) والذي تعتقد الجماعة من وجهة نظرها القاصرة أن تعليمها يعد حصريًا فقط على الدول العربية والإسلامية

وكان بين تلك القرائن أيضًا ما تضمنه كتاب القراءة للصف الثاني أساسي من رسمة لفستان أحمر قصير وبدون حجاب والتي اعتبرتها الجماعة دليلًا كافيًا لإدانة (المخلافي) بارتكاب جريمة نشر الرذيلة، ثم عبارة (المطر هدية السماء) كإشارة واضحة لإلحاده وكفره، وحتى علامة الاتجاهات الأربعة التي منحتها مسمى آخر هو (رمز الصليب).

ويظهر التناقض جليًا بين الاتهامات الحوثية وسياق الكلام الوارد ضمن اعترافات البروفيسور (المخلافي) حيث لا يمت كلاهما بأي صلة لمصطلح (التجسس) الذي غالبًا ما يرتبط بشبكة أشخاص أو منظمات، مهمتها جمع معلومات استخباراتية لوجستية عن بلد ما لصالح دولة أو دول أخرى معادية لها، وهذا ما لم يعترف به المتهم لا تصريحًا ولا تلميحًا.

كما يشترط قانونًا للأخذ بأي اعتراف أن يكون صادرًا عن المتهم أمام المحكمة أو خلال جلسة تحقيق خالية من أي ضغوط نفسية أو جسدية وبحضور محامي الدفاع، ولا يعتد بأي اعترافات انتزعت تحت سطوة التعذيب أو قدمت بعد اختفاء قسري أو فترة حبس غير قانونية طويلة الأمد، أو عبر الاستناد لإجراءات تعسفية وباطلة.

الاختفاء القسري

يـقصد بـ (الاختفـاء الـقسري) الاعتقـال أو الاحتجـاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية وقد يتم علـى أيدي موظفـي الدولـة، أو أشخـاص أو جماعـات ومجاميـع يتصرفون بـإذن ودعم الدولـة وموافقتهـا، ودائمًا مـا يعقبـه رفض الاعتراف بحرمـان الشخص من حريتـه أو إخفـاء مصيره ومكان وجوده، وبصورة يترتب عليهـا مصـادرة حقـه فـي الحمايـة القانونيـة.

في 26 مايو/ أيار 2013 كانت حكومة الوفاق الوطني، قد وافقت على انضمام اليمن إلى (الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري) مع التحفظ على الفقرة الأولى من المادة (42)، وبعد أسبوعين فقط أعقبها توجيهات مجلس الوزراء للوزارات المعنية باستكمال الإجراءات القانونية للمصادقة النهائية على الاتفاقية.

كما أقر مجلس الوزراء حينها إعداد مشروع قانون (الأشخاص المفقودين والمخفيين قسرًا)، وشكل لجنة وزارية برئاسة وزيرة حقوق الإنسان آنذاك، وعضوية وكلاء وزارات الشؤون القانونية والعدل والداخلية والدفاع للإشراف على إعداد ذلك المشروع، مع تخويل اللجنة بإنشاء فريق متخصص يضم خبراء قانونيين وممثلي أسر الضحايا لإعداد مسودة مشروع القانون.

55
حالة اختفاء قسري تعرض لها أكاديميون يمنيون

وفي السياق وثق فريق رايتس رادار عدد (55) حالة اختفاء قسري تعرض لها أكاديميون يمنيون خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير موزعين على عدد (11) محافظة يمنية تصدرتها العاصمة صنعاء بواقع (14) حالات اختفاء قسري تتحمل مسؤوليتها جماعة الحوثي منفردة، ثم تليها محافظة حجة بإجمالي ثمانية أكاديميين مخفيين قسرًا داخل سجون جماعة الحوثي ذاتها

تعقبهما محافظتا (الحديدة، وإب) بعدد ست حالات اختفاء قسري في كل منهما تعرض له أساتذة جامعيون تتهم جماعة الحوثي بارتكابها منفردة، وتأتي بعدهما محافظة تعز بعدد خمس حالات اختفاء تتقاسمها الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي المسؤولية في ارتكاب أربع حالات بينما قيدت حالة واحدة ضد مجهول

تليها محافظتا (ذمار، صنعاء) بواقع أربع حالات اختفاء في كل منهما ارتكبها الحوثيون، وتتبعها محافظة عمران بعدد ثلاث حالات اختفاء أكاديميين بسجون الحوثي، ثم محافظتا (البيضاء، عدن) بواقعتي اختفاء لكل منهما ويتهم الحوثي بارتكاب حالتين والتشكيلات المسلحة التي لا تخضع للحكومة الشرعية بارتكاب حالة، بينما قيدت حالة ضد مجهول، وتعقبهما محافظة مأرب بحالة اختفاء ارتكبتها الحكومة الشرعية

نماذج لوقائع تتحمل مسؤوليتها جماعة الحوثي

البروفيسور الدكتور/ عطا إبراهيم عطا

أستاذ مشارك ونائب عميد كلية الطب بجامعة الحديدة، وحاصل على الماجستير (كيمياء عضوية) من جامعة (المستنصرية) في العراق، ثم الدكتوراه في نفس التخصص مع مرتبة الشرف من جامعة الإسكندرية في مصر، لينتهي به المطاف سجينًا في معزل عن العالم الخارجي داخل سجون جماعة الحوثي.

عند الساعة الثالثة والنصف عصر الثلاثاء 10 أبريل/ نيسان 2018 خرج البروفيسور (عطا إبراهيم) من منزله الكائن في شارع أروى بمنطقة الحالي وسط مدينة الحديدة، لشراء بعض احتياجات أسرته، وإثر تأخره - على غير العادة - ظلت أسرته تترقب عودته حتى الساعة العاشرة مساء لتبدأ بعدها رحلة البحث عنه في كل مستشفيات ومراكز شرطة المدينة دون جدوى.

حلّ شهر رمضان الذي صادف الأربعاء 16 مايو/ أيّار 2018 ثم انقضى، في حين ظلت عائلته تصارع الجوع والخوف معًا طيلة أيامه ولياليه بسبب أوضاعها المعيشية المتدهورة، وقلقها المتزايد على مصير عائلها الوحيد المخفي قسريا، دون أن تعلم شيئًا عن وضعه أو حتى مكان تواجده. حلّ عيد الفطر المبارك في منتصف الشهر التالي ولم يعرف الفرح والسرور طريقًا إلى قلوب عائلة الأكاديمي المخضرم (عطا إبراهيم) على الرغم من تسرب أخبار عن تعرضه للاختطاف من قبل مسلحين تابعين لمشرف جماعة الحوثي المدعو (علي الكحلاني) بتهمة سفره إلى العاصمة المؤقتة عدن لمطالبة الحكومة الشرعية براتبه مع زملائه.

حلّ عيد الفطر المبارك في منتصف الشهر التالي ولم يعرف الفرح والسرور طريقًا إلى قلوب عائلة الأكاديمي المخضرم (عطا إبراهيم) على الرغم من تسرب أخبار عن تعرضه للاختطاف من قبل مسلحين تابعين لمشرف جماعة الحوثي المدعو (علي الكحلاني) بتهمة سفره إلى العاصمة المؤقتة عدن لمطالبة الحكومة الشرعية براتبه مع زملائه

بعد (80) يومًا من الصمت أصدر المنتدى الأكاديمي الوطني مطلع يوليو/ تموز 2018 بيانًا أدان فيه بشدة عملية الاختطاف الحوثية التي طالت (عطا إبراهيم)، وطالبت المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن والمنظمات الحقوقية والإنسانية بالضغط على جماعة الحوثي، وإلزامها بالإفراج الفوري عنه دون قيد أو شرط.

تلاها الخميس 26 يوليو/ تموز 2018 إعلان أعضاء هيئة التدريس في كلية الطب بجامعة الحديدة الإضراب الشامل عن العمل حتى إطلاق سراح زميلهم الدكتور عطا، ثم تبعه جهود حثيثة للإفراج عنه، لكنها صدمت بتعنت جماعة الحوثي، التي طلبت ضمانة بعدم عودته إلى عدن مقابل خروجه، ثم تراجعت بعد استلامها الضمانة ووجهت له تهمًا أخرى بينها رفع إحداثيات لطيران (العدوان)

مساء الأحد 22 ديسمبر/ كانون الأول 2019 وبعد عامين من الإخفاء القسري والتغييب المتعمد في غياهب سجونها السرية وحرمانه من أبسط حقوقه المكفولة دستورًا وقانونًا كالتواصل مع أهله وإبلاغهم بمكان احتجازه أفرجت جماعة الحوثي عن الدكتور (عطا) بوساطات قبلية، بعد توقيعه التزام وتعهد خطي بعدم الإدلاء بأي معلومات للإعلام أو المنظمات عن عملية اختطافه.

3 أكاديميين في واقعة واحدة

عند ظهر الأحد 9 أغسطس/ آب 2015 اختطفت جماعة الحوثي ثلاثة أكاديميين، مع سبق إصرار وترصد تزامنًا مع بوادر غضب طلابي مسنود بحراك نقابي أكاديمي رافض لأي تواجد مسلح داخل حرم جامعة صنعاء ومساعي تحويلها إلى ثكنة عسكرية ضمن مخطط للهيمنة الكاملة عليها والتحكم بكل سياساتها وقراراتها والاستحواذ على إيراداتها.

المختطفون هم الدكتور/ عبد الرزاق يحيى الأشول، أستاذ مناهج وطرق التدريس في كلية التربية جامعة صنعاء ووزير التعليم المهني حينها، والبروفيسور/ عبد الله صالح السماوي، رئيس قسم علم الأمراض بكلية الطب، والدكتور/ محمد محمد حزام العديل، رئيس قسم اللغة العربية في جامعة عمران آنذاك، نائب وزير الخارجية لشؤون المغتربين حاليًا.

كما طال الاختطاف الحوثي ستة أشخاص آخرين كانوا في اجتماع، اضافة الى ثلاث نساء تم الإفراج عنهن قبل غروب شمس اليوم ذاته تحت ضغط عشرات الناشطات الإعلاميات والحقوقيات اللواتي توافدن من كل مديريات وأحياء العاصمة صنعاء للاعتصام أمام مقر تواجد النساء المحتجزات، بينما ظل باقي المختطفين الستة رهن الاحتجاز بما فيهم الأكاديميين الثلاثة.

واستنادًا لأقوال وإفادات موثقة أدلى بها شهود الواقعة فإن فوق عشرين مسلحًا يرتدي بعضهم الزي المدني وآخرون بزي القوات الخاصة وصلوا إلى أمام مقر حزب الإصلاح الكائن في شارع الرقاص وسط العاصمة صنعاء على متن طقم عسكري وسيارة ثانية أجرة، ثم قاموا بتطويق المبنى قبل مداهمته واختطاف كل من كانوا بداخله دون وجود أي أوامر قضائية أو نيابية.

واستنادًا لأقوال وإفادات موثقة أدلى بها شهود الواقعة فإن فوق عشرين مسلحًا يرتدي بعضهم الزي المدني وآخرون بزي القوات الخاصة وصلوا إلى أمام مقر حزب الإصلاح الكائن في شارع الرقاص وسط العاصمة صنعاء على متن طقم عسكري وسيارة ثانية أجرة، ثم قاموا بتطويق المبنى قبل مداهمته واختطاف كل من بداخله دون وجود أي أوامر قضائية أو نيابية.

بينما تحدث بعض الضحايا عن جملة انتهاكات وممارسات ارتكبها مسلحو جماعة الحوثي بحقهم خلال عمليتي الخطف والاحتجاز التحفظي التي قالوا إنها تنوعت بين اعتداءات جسدية وأخرى لفظية، ومصادرة مقتنياتهم الخاصة مع التعدي على بعض خصوصياتهم، وغير ذلك من ضروب المعاملة القاسية والمهينة الحاطة بكرامتهم والمنتهكة لإنسانيتهم وآدميتهم.

كان قسم شرطة الجديري الواقع بين منشأتي جامعة صنعاء القديمة والجديدة أول وجهة يقتاد إليها الأكاديميون الثلاثة، ثم تلتها مباحث العاصمة حيث احتجزوا هناك لبضعة أسابيع بمعزل عن العالم الخارجي، بعد منعهم من التواصل مع أقاربهم أو الاستعانة بأي محامي دفاع، قبل أن يتم نقلهم معصوبي الأعين ومكبلي الأيدي إلى سجن سري تعذر عليهم معرفة موقعه

وطبقًا لإفادات أدلى بها الأكاديميون الثلاثة فور إطلاق سراحهم فإن خاطفيهم مارسوا بحقهم شتى أنواع التعذيب والترهيب النفسي طيلة فترة اختفاء قسري واحتجاز تعسفي دامت (154) يومًا بلياليها أي ما يعادل خمسة أشهر ونصف، لم توجه لهم خلالها أي تهم واضحة، حتى بدا الأمر وكأن الحوثي استخدمهم كـ(رهائن) لممارسة الضغط من أجل تحقيق بعض اهدافه.

وطبقًا لإفادات أدلى بها الأكاديميون الثلاثة فور إطلاق سراحهم فإن خاطفيهم مارسوا بحقهم شتى أنواع التعذيب والترهيب النفسي طيلة فترة اختفاء قسري واحتجاز تعسفي دامت (154) يومًا بلياليها أي ما يعادل خمسة أشهر ونصف، لم توجه لهم خلالها أي تهم واضحة، حتى بدا الأمر وكأن الحوثي استخدمهم مجرد رهائن استخدمهم الحوثي من باب الضغط لتمرير صفقات مشبوهة.

ومن المفارقات ان يتسلم البروفيسور عبدالله السماوي قرار ترقيته إلى درجة أستاذ الصادر عن رئاسة جامعة صنعاء برقم (459) لسنة 2015 خلال فترة احتجازه، فكان بمثابة دليل كافٍ على أن القابعين خلف قضبان معتقلات الحوثي يعدون من حملة الشهادات العليا الأكثر تفوقًا علميًا وعمليًا.

بعد ظهر السبت الموافق 16 يناير/ كانون الثاني 2016 أُطلق سراح الأكاديميين الثلاثة مع رفقائهم الذين اختطفوا في نفس الواقعة، وذلك ضمن جهود وساطة قادها المبعوث الأممي الثاني إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ، ولم يتم الكشف عن تفاصيل أكثر بشأن ما حصل عليه الحوثي كمقابل سيما وأنه الذي لا يفوت مثل هكذا فرص دون تحقيق مكاسب.

.

البروفيسور ياسر عبدالمغني

عند الساعة العاشرة صباح الأربعاء 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 أقدمت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي على اختطاف البروفيسور/ ياسر أحمد محسن عبد المغني، أستاذ الجراحة في كلية الطب -جامعة صنعاء وزميل الكلية الملكية البريطانية للجراحين، من أحد شوارع صنعاء واقتياده إلى أحد السجون السرية سيئة السمعة التي تديرها جماعة الحوثي.

وتقول إفادات الشهود على الواقعة: «إن الدكتور عبد المغني، كان ذاهبًا إلى منطقة السواد جنوب العاصمة صنعاء لغرض تصحيح اسم قطعة أرض اشتراها خلال فترة توليه منصب مدير مجمع 48 الطبي، وقبل وصوله اعترضه مسلحون حوثيون يستقلون سيارة شاص حوثية تنتحل الرقم 8532 جيش، وأنزلوا مرافقه الشخصي واقتادوه إلى جهة مجهولة».

وتباينت إفادات الشهود حول دوافع اختطاف الحوثيين للبروفيسور ياسر عبد المغني، فبينما ربطها البعض بخلافات قديمة تخص الأرضية عزاها آخرون لمسلسل الانتقام المستمر من أتباع حليفهم السابق علي صالح ونجله أحمد علي وتحديدًا الرافضين تقبل فكرة التحالف الجديد مع الحوثي بعد أن فرضه الأخير بالقوة والترهيب كأمر واقع.

وطبقًا للشهود فإن الدكتور/ ياسر عبد المغني، المدير الحالي لمستشفى يشفين الاستشاري في العاصمة صنعاء، مكث أسبوعًا كاملًا رهن الاحتجاز متنقلًا بين سجن مقر القوات الجوية الذي اقتيد إليه أول مرة ثم سجن مبنى الاستخبارات سيء السمعة الذي نقل إليه لاحقًا، ثم أفرج عنه يوم السبت 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 بعد تدخل وساطة محلية

كما سبق للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الخاضع لسيطرة جماعة الحوثي أن قام مطلع سبتمبر/ أيلول 2018 بإحالة البروفيسور ياسر عبد المغني للتحقيق والمحاكمة بتهمة قضايا فساد وذلك بعد إقالته من منصب رئيس جامعة 21 سبتمبر، وقد تزامن ذلك مع حملة إعلامية حوثية موجهة للتشهير بكبير الجراحين اليمنيين الذي سبق أن رفض التحشيد لأنشطتهم الطائفية

الدكتور عبد المغني، كان ذاهبًا إلى منطقة السواد جنوب العاصمة صنعاء لغرض تصحيح اسم قطعة أرض اشتراها خلال فترة توليه منصب مدير مجمع 48 الطبي، وقبل وصوله اعترضه مسلحون حوثيون يستقلون سيارة شاص حوثية تنتحل الرقم 8532 جيش، وأنزلوا مرافقه الشخصي واقتادوه إلى جهة مجهولة

الدكتورياسر عبد المغني مكث أسبوعًا كاملًا رهن الاحتجاز متنقلًا بين سجن مقر القوات الجوية الذي اقتيد إليه أول مرة ثم سجن مبنى الاستخبارات سيء السمعة الذي نقل إليه لاحقًا، ثم أفرج عنه

نماذج لوقائع انتهاكات أخرى

الدكتور/ مصطفى حسين المتوكل، أب لخمسة أطفال، بروفيسور في الاقتصاد والمالية العامة بجامعة صنعاء، يشغل منصب رئيس الهيئة العامة للاستثمار بموجب قرار تعيين من سلطة الحوثيين، أعتقلته الأجهزة الأمنية لدى الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا.

عند صباح السبت 27 أبريل/ نيسان 2017، كان الدكتور (المتوكل) في طريق عودته إلى صنعاء قادمًا من المملكة المغربية عبر مطار سيئون، الواقع تحت ادارة الحكومة الشرعية، استوقفته قوات أمنية تابعة للحكومة الشرعية بنقطة تفتيش منطقة (الفلج) على المدخل الشرقي لمدينة مأرب، ثم أنزلته من حافلة ركاب كان يستقلها وقامت بوضعه رهن الاحتجاز التحفظي.

بعد ثلاثة أيام وتحديدًا الأحد 30 إبريل/ نيسان 2017 أصدرت نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء بيانًا أدان حادثة اعتقال الدكتور/ مصطفى المتوكل أثناء عودته من المؤتمر السنوي للهيئات العامة للاستثمار في الوطن العربي المنعقد بالمملكة المغربية، مطالبة بسرعة إطلاق سراحه وعدم الزج بأساتذة الجامعة ضمن المماحكات السياسية بين أطراف الصراع.

في المقابل ذكرت السلطات الأمنية الحكومية في محافظة مأرب أن القبض على الدكتور/ مصطفى المتوكل تم ضمن عملية رصد وتتبع لتحركاته، وبصفته قيادي حوثي ومنتحل صفة رئيس الهيئة العامة للاستثمار بصنعاء وليس كونه أستاذًا جامعيًا، وبتهمة عبثه بأموال وأملاك هيئتي الاستثمار والأراضي والتخطيط العمراني، ثم تسخيرها لتمويل الحرب الحوثية ضد الشعب اليمني.

الأحد 7 مايو/ أيار 2017 وبعد (10) أيام على حادثة اعتقال الدكتور/ مصطفى المتوكل، بدأت زوجته الدكتورة/ إلهام محمد عبد الملك المتوكل، ونجله (الباقر) الحديث بشأن اختفائه قسرًا داخل سجون الحكومة الشرعية بمدينة مأرب، وذلك عقب انقطاع أخباره تمامًا لأكثر من أسبوع، وسط أنباء عن نقله لجهة مجهولة-طبقًا لمنشورات تم رصدها على صفحتيهما في (الفيسبوك).

(المتوكل) في طريق عودته إلى صنعاء قادمًا من دولة المغرب العربي عبر مطار سيئون، استوقفته قوات أمنية تابعة للحكومة الشرعية بنقطة تفتيش منطقة (الفلج) على المدخل الشرقي لمدينة مأرب، ثم أنزلته من حافلة ركاب كان يستقلها وقامت بوضعه رهن الاحتجاز التحفظي.

ذكرت سلطات مأرب الأمنية أن القبض على الدكتور/ مصطفى المتوكل تم ضمن عملية رصد وتتبع لتحركاته، وبصفته قيادي حوثي ومنتحل صفة رئيس الهيئة العامة للاستثمار بصنعاء وليس كونه أستاذًا جامعيًا، وبتهمة عبثه بأموال وأملاك هيئتي الاستثمار والأراضي والتخطيط العمراني

عائلة الدكتور/ مصطفى المتوكل، قد تلقت وعودًا من قبل جماعة الحوثي بإدراج اسمه ضمن صفقة تبادل الأسرى المزمع إبرامها مع الحكومة الشرعية الثلاثاء الموافق 11 إبريل/ نيسان 2023م، غير أن تلك الصفقة لم يكتب لها النجاح

الاثنين 15 مـايو/ أيـار 2017 قررت زوجتـه الدكتورة/ إلهـام محمد المتوكل، السـفر إلـى مدينـة مـأرب، بغيـة زيارتـه والاطمئنـان عليـه ثم متابعـة الإفراج عنـه، وكان برفقتهـا فريق قانونـي وثلاثـة من أعضـاء نقابـة هيئـة التدريس بجامعـة صنعـاء، المتضـامنين مـع زميلـهم (مصطفـى المتوكل) بينـهم رئيس النقابـة، الدكتور/ محمد محسن ناجـي الظـاهري، وبـعد أسبوعين علـى زيارتهـا التـي لم تكلل بالنجـاح غـادرت (إلهـام المتوكل) مدينـة مـأرب خاويـة الوفـاض.

الخميس 9 نوفمبر/ تشرين الثانـي 2017 عـاش الدكتور/ مصطفـى المتوكل، حسرتـه الأولـى داخل سجون الحكومـة الشرعيـة، وذلك عـقب وفـاة نجلـه (حسين) الطـالب المبتـعث فـي (ماليزيـا) متـأثرًا بخطـأ طبـي داخل إحدى المستشـفيات التـي نـقل إليهـا لتلقـي الـعلاج إثر تعرضـه لحـادث مروري هنـاك، الأمر الذي من شـأنه أن يشكل صدمـة كبيرة للأب المخفـي قسرًا-طبقًـا لإفـادة إحدى بناتـه

الأحد 26 مـارس/ آذار 2023 كان الدكتور (المتوكل) علـى موعد مـع صدمـة ثانيـة وذلك بوفـاة شريكـة حياتـه الدكتورة/ إلهـام المتوكل، بـعد ست سنوات قضتها فـي المتابعـة الحثيثـة لقضيـة زوجهـا المخفـي قسرًا.

وكانت عائلـة الدكتور/ مصطفـى المتوكل، قد تلـقت وعودًا من قبل جماعـة الحوثـي بـإدراج اسمـه ضمن صفقـة تبـادل الأسرى المزمـع إبرامهـا مـع الحكومـة الشرعيـة الثلاثـاء الموافق 11 إبريل/ نيسـان 2023، غير أن تـلك الصفقـة لم يكتب لهـا النجـاح، وتتواصل الجـهود الحوثيـة للإفراج عنـه، ضمن صفقـة تبـادل متوقـع إبرامهـا مستـقبلا مـع الحكومـة الشرعيـة.

التعذيب والمعاملة القاسية

يقصد بالتعذيب في المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب التي بدء نفاذها عام 1987 (أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديًا كان أم عقليًا، يلحق عمدًا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في انه ارتكبه هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأى سبب يقوم على التمييز أيًا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها)

كما يبدو التعذيب وباقي ضروب المعاملة القاسية أشبه بعملية ممنهجة لا يكاد يخلو منها سجن في اليمن، وتحديدًا تلك الخاضعة لسيطرة وإدارة الحوثيين، والتي تحولت طيلة العقد الماضي من الحرب إلى ساحات إعدام وأقبية لتوزيع الموت والعاهات الجسدية أو كمقابر جماعية لا يراعي جلادوها فارق سن أو منزلة علمية أو اجتماعية

واستنادًا للوقائع التي تضمنها هذا التقرير، وقف فريق رايتس رادار على صور جسيمة لتعذيب جسدي شملت: (الاحتجاز داخل زنازين انفرادية ومظلمة وبدون تهوية، الصعق بالكهرباء، الحرق بأعقاب السجائر، الضرب بعصي خشبية وحديدية وأسلاك نحاس، الصفع بالأيدي والركل بالأرجل، تكبيل الأيادي والأقدام، عصب العيون، تعليق الأيدي والأرجل إلى الأعلى)

أضف إلى ذلك: (التحقيق المتكرر، الوقوف لساعات طويلة، الحرمان من الدواء والغذاء والماء والشمس والنوم، منع الزيارات والثياب، منع استخدام دورات المياه لأيام، التهديد بالتصفية والاغتصاب، التهديد بتعريض حياة الأقارب للخطر، المعاملة اللا إنسانية والمهينة والحاطة من الكرامة، الموت الصوري، أساليب الترهيب، غياب النظافة، الإهمال الطبي).

إحصائيات موثقة لضحايا التعذيب

18

أكاديميًا وأستاذًا جامعيًا تعرضوا لشتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي

في هذا السياق وثق فريق رايتس رادار تعرض (18) أكاديميًا وأستاذًا جامعيًا لشتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي وضروب أخرى من المعاملة اللا إنسانية المهينة والقاسية خلال أوقات متفاوتة داخل سجون جماعة الحوثي والتشكيلات المسلحة التي لا تخضع للحكومة الشرعية، بينما لم يثبت لدى الفريق أي واقعة تعذيب جسدي أو نفسي داخل سجون الحكومة الشرعية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وتوزعت حالات التعذيب الموثقة على تسع محافظات يمنية تصدرتها العاصمة صنعاء بواقع تسع حالات تعذيب تعرض لها أكاديميون داخل سجون جماعة الحوثي، ثم تلتها محافظة حضرموت بحالتي تعذيب تقع مسؤولية ارتكابها على قوات النخبة الحضرمية.

بينما توزعت باقي حالات التعذيب الموثقة على محافظات (صنعاء، ذمار، المحويت، إب، حجة، عدن، لحج) بإجمالي سبع وقائع تعذيب ومعدل حالة واحدة في كل محافظة، حيث يتحمل الحوثي مسؤولية ارتكاب خمس حالات، مقابل حالتي تعذيب تقع مسؤوليتها على تشكيلات أمنية وعسكرية لا تخضع للحكومة الشرعية في لحج والعاصمة المؤقتة عدن.

كما أفضى التعذيب الحوثي الوحشي إلى وفاة أربعة أكاديميين يمنيين بينهم أستاذين مشاركين توفيا بعد أيام قليلة على خروجهم من سجون الأمن الوقائي والمخابرات الحوثية في صنعاء إثر مضاعفات صحية جراء شتى صنوف التعذيب الجسدي والنفسي وضروب المعاملة القاسية التي لازمتهم طيلة فترة احتجازهم دون السماح لهم بتلقي العلاج رغم إصابتهم بأمراض مزمنة.

أما الاثنان الآخران فكلاهما معيدان أحدهما في كلية التربية والعلوم التطبيقية بمحافظة المحويت التابعة حينها إداريًا وماليًا لجامعة صنعاء إذ حصل على الماجستير بامتياز، وبدأ التحضير لشهادة الدكتوراه، بينما كان زميله الآخر قاب قوسين أو أدنى من نيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي.

نماذج لوقائع تتحمل مسؤوليتها جماعة الحوثي

البروفيسور/ عدنان عبد القادر حمود الشرجبي، أستاذ التحليل النفسي المساعد في قسم علم النفس بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة صنعاء، إلى جانب كونه أحد أبرز مناصري ثورة 11 فبراير/ شباط 2011، يعد عضوًا بارزًا في المنتدى الأكاديمي الوطني، وقيادي لدى الحزب الاشتراكي، الأمر الذي جعله هدفًا مباشرًا للانتقام الحوثي الممنهج.

اختطاف الشرجبي، جاء على خلفية ضبطه طالبة ماجستير متلبسة بحالة غش من هاتفها الجوال، داخل قاعة الامتحان قبل الأخير، وبدافع الانتقام نجحت الأخيرة بإقناع بعض زملائها لرفع شكوى ضد الدكتور متضمنة تهمًا كيدية بينها تأييده للعدوان واستخدام ألفاظ بذيئة ونابية أثناء إلقاء المحاضرات مع وجود قصور في الشرح

الأربعاء 9 سبتمبر/ أيلول 2020 وفي ساعات الصباح الباكر غادر الدكتور عدنان الشرجبي منزله في منطقة معين وسط العاصمة صنعاء متجهًا صوب كلية الآداب والعلوم الإنسانية لإجراء آخر اختبار نهائي لطلابه من طلبة الماجستير الفصل الدراسي الثاني، وقبل ولوجه بوابة الحرم الجامعي اعترضه مسلحون حوثيون ثم قاموا باختطافه واقتياده إلى جهة مجهولة.

وتفيد الحيثيات بأن اختطاف الشرجبي، جاء على خلفية ضبطه طالبة ماجستير متلبسة بحالة غش من هاتفها الجوال، داخل قاعة الامتحان قبل الأخير، وبدافع الانتقام نجحت الأخيرة بإقناع بعض زملائها لرفع شكوى ضد الدكتور متضمنة تهمًا كيدية بينها تأييده للعدوان واستخدام ألفاظ بذيئة ونابية أثناء إلقاء المحاضرات الدراسية.

نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء عبر بيان لها، أدانت اختطاف البروفيسور (الشرجبي) مطالبة سلطة الحوثيين في صنعاء بسرعة الإفراج عنه، محملة رئاسة الجامعة مسؤولية أي انهيار لحالته الصحية، لاسيما وأنه يعاني من أمراض مزمنة تستوجب تناوله الأدوية على نحو منتظم مع حاجته لرعاية طبية خاصة تبقيه في وضع مستقر[1].

وصل مديرو أمن وحرس جامعة صنعاء برفقة مدير السكن الجامعي وثلاثة مسلحين أحدهم امرأة إلى أمام شقة (الشرجبي)، ودون مسوغ قانوني أو سابق إنذار داهموا الشقة وباشروا تفتيشها ثم صادروا بعض مقتنيات الدكتور، بينها جهاز حاسوبه الشخصي مع ذاكرة تخزين بيانات (فلاش)

عند غروب شمس السبت 12 سبتمبر/ أيلول 2020 وصل مديرو أمن وحرس جامعة صنعاء برفقة مدير السكن الجامعي وثلاثة مسلحين أحدهم امرأة إلى أمام شقة (الشرجبي)، ودون مسوغ قانوني أو سابق إنذار داهموا الشقة وباشروا تفتيشها ثم صادروا بعض مقتنيات الدكتور، بينها جهاز حاسوبه الشخصي مع ذاكرة تخزين بيانات[2].

(1) https://www.facebook.com/photo.php?fbid=3316754388440224&id=6697232764766695&set

(2) بلاغ عائلة الضحية الدكتور عدنان الشرجبي المقدم للنائب العام بتاريخ 12 سبتمبر 2020م..

مرت ثلاثة أسابيع متتالية والبروفيسور (الشرجبي) رهن الاختفاء القسري داخل أحد سجون الحوثي السرية في العاصمة صنعاء بمعزل عن العالم الخارجي، بينما واصل نجليه (عبد الناصر) و(هيثم) بمعية بعض زملائه رحلة بحثهم الطويلة دون الوصول إلى أي معلومات بشأن مكان احتجازه عدا بعض التكهنات عن وجوده لدى جهاز الأمن والمخابرات (الحوثي).

ومع بدء ظهور حركة مناصرة للدكتور بين أوساط طلابه الذين أصروا على متابعة إطلاق سراحه وتبرئته من كل التهم الكيدية المنسوبة إليه، سارعت جماعة الحوثي إلى إلصاق تهمة كيدية جديدة للدكتور الشرجبي الذي زعمت قيامه بتزويج المثليين، وذلك في إساءة واضحة للأكاديميين عمومًا بل وكل المجتمع اليمني.

كان أكثر شيء يقلق عائلة الدكتور/ عدنان الشرجبي وزملاءه ونقابة أعضاء هيئة التدريس وحتى المنظمات الحقوقية المتضامنة معه هو (وضعه الصحي) باعتباره مصاب بأمراض مزمنة بينها (اعتلال عضلة القلب) و(امراض رئوية)، وبعد محاولة الحوثيين إلصاق التهمة الأخيرة له زادت مخاوف الجميع من إمكانية إصابته بجلطة دماغية، نتيجة لهول الصدمة

كان أكثر شيء يقلق عائلة الدكتور/ عدنان الشرجبي وزملاءه ونقابة أعضاء هيئة التدريس وحتى المنظمات الحقوقية المتضامنة هو (وضعه الصحي) باعتباره صاحب أمراض مزمنة بينها (اعتلال عضلة القلب) و(الوذمة الرئوية)، وبعد محاولة الحوثيين إلصاق التهمة الأخيرة له زادت مخاوف الجميع من إمكانية إصابته بجلطة دماغية، نتيجة لهول الصدمة.

لم يأبه سجانو الدكتور (الشرجبي) لكل التنبيهات والتحذيرات المتعلقة بالوضع الصحي للضحية، وبدلًا من تلافيهم أي قصور في هذا الجانب عمدوا إلى ممارسة أبشع صور وأساليب التعذيب الجسدي والضغوط النفسية وضروب المعاملة اللا إنسانية الحاطة من الكرامة، التي تسببت مجتمعة بمضاعفات صحية قادته إلى موت محقق.

الاثنين 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2020م وبعد (25) يومًا من التغييب والتعذيب داخل دهاليز سجون وزنازين الحوثي نجحت وساطة سياسية وقبلية في الإفراج عن الدكتور/ عدنان الشرجبي، وهو بحالة صحية حرجة للغاية وذلك بعد أن ثبتت براءته من كل الاتهامات المنسوبة إليه التي وصفت بموجب محضر إغلاق ملف القضية لدى مباحث جماعة الحوثي بالكيدية.

وبعد (25) يومًا من التغييب والتعذيب داخل دهاليز سجون وزنازين الحوثي نجحت وساطة سياسية وقبلية في الإفراج عن الدكتور/ عدنان الشرجبي، وهو بحالة صحية حرجة للغاية وذلك بعد أن ثبتت براءته من كل الاتهامات المنسوبة إليه التي وصفت بموجب محضر إغلاق ملف القضية لدى مباحث جماعة الحوثي بالكيدية

حينها لم تكلف جماعة الحوثي نفسها حتى مجرد الاعتذار من الخبير النفسي (عادل الشرجبي) عن كل الاتهامات الموجهة إليه لاسيما الأخيرة (القاتلة) التي حطت من كرامته ومكانته العلمية والمجتمعية وطعنت في دينه وأخلاقيات وشرف المهنة العملية والأكاديمية ككل، بل وكانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، والمسمار الأخير في نعشه.

وطبقًا لإفادة (م. ع. ر) أحد أقارب الضحية فإن الدكتور الشرجبي، تحدث لعائلته فور إطلاق سراحه عن تعرضه لتعذيب وحشي ومعاملة سيئة وقاسية خلال فترة احتجازه داخل سجن الأمن السياسي الذي تسيطر عليه جماعة الحوثي، مما تسبب بحدوث مضاعفات خطيرة لحالته الصحية ونتيجة لظروفه المادية الصعبة فقد عجز عن توفير ثمن الأدوية اللازمة لها

وتابع: (كانت التهمة الأخيرة التي حاولوا إلصاقها بالدكتور هي الأشد إيلامًا والأكثر تأثيرًا على صحته الجسدية والنفسية لدرجة أنها هي من تسببت له بالجلطة الدماغية التي نقل على إثرها إلى مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا، إلى جانب حرمانه من تناول أدويته الخاصة بأمراض القلب والرئة خلال فترة وجوده داخل السجن).

الأحد صباحًا 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 وبعد (25) يومًا على خروجه من سجون جماعة الحوثي فجعت الأوساط الأكاديمية اليمنية بوفاة الدكتور/ عدنان الشرجبي، والذي وافته المنية داخل مستشفى جامعة العلوم بصنعاء عقب يوم واحد من دخوله إليها متأثرًا بمضاعفات صحية نتيجة تعرضه للتعذيب والمعاملة السيئة ومنع تناوله الأدوية خلال فترة احتجازه.

(كانت التهمة الأخيرة التي حاولوا إلصاقها بالدكتور هي الأشد إيلامًا والأكثر تأثيرًا على صحته الجسدية والنفسية لدرجة أنها هي من تسببت له بالجلطة الدماغية التي نقل على إثرها إلى مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا، إلى جانب حرمانه من تناول أدويته الخاصة بأمراض القلب والرئة خلال فترة وجوده داخل السجن).

نماذج لوقائع انتهاكات التشكيلات المسلحة

الدكتور/ طاهر عبد الله عبد الجبار القباطي، أستاذ الكيمياء التحليلية المساعد، عضو هيئة التدريس في كلية صبر التابعة لجامعة عدن، ورئيس القسم العلمي لقسم الكيمياء فيها، ويمثل إحدى أكثر القصص مأساوية، إذ قضى قرابة نصف عام، رهن الاختفاء والتعذيب الوحشي داخل سجون سرية تديرها تشكيلات مسلحة

في يوم الاثنين 20 يوليو/ تموز 2020، اختطفت التشكيلات المسلحة التي لا تخضع للحكومة الشرعية الدكتور/ طاهر القباطي من (نقطة العلم) على المدخل الشرقي للعاصمة المؤقتة عدن، بينما كان قادمًا برفقة زوجته من مدينة سيئون حضرموت، قاصدان العودة إلى منزلهما في عدن، ثم اقتادته إلى جهة مجهولة بعد أن لفقت له تهمة (تدبير انقلاب).

سبق ذلك عدة مداهمات مسلحة من قبل دوريات تتبع تشكيلات مسلحة ابتداء من 21 أغسطس/ آب 2020 والتي طالت منزل الدكتور (القباطي) ومنازل بعض أقاربه وأصدقائه تحت ذريعة وجود أمر قبض قهري لزوجة الدكتور ونجله، وقد أسفرت تلك المداهمات عن اختطاف ثمانية أشخاص تهمتهم الوحيدة صلة القرابة والارتباط.

وتخلل تلك المداهمات لمنازل (القباطي) وأقاربه وزملائه، من قبل التشكيلات التابعة للانتقالي، أعمال نهب ومصادرة طالت عدد أربع سيارات موديلات حديثة ومبالغ مالية كبيرة إضافة إلى مستندات ووثائق هامة وما خف وزنه وغلى ثمنه من المجوهرات والأثاث، ناهيك عن إلحاق أضرار جزئية بنوافذ وأبواب تلك المنازل والعبث بباقي محتوياتها.

وتخلل تلك المداهمات لمنازل (القباطي) وأقاربه وزملائه، من قبل التشكيلات التابعة للانتقالي، أعمال نهب ومصادرة طالت عدد أربع سيارات موديلات حديثة ومبالغ مالية باهضة إضافة إلى مستندات ووثائق هامة وما خف وزنه وغلى ثمنه من المجوهرات والأثاث، ناهيك عن إلحاق أضرار جزئية بنوافذ وأبواب تلك المنازل والعبث بباقي محتوياتها.

وخلال فترة احتجازه في سجن التواهي التابع للمجلس الانتقالي، تعرض عالم المختبرات (طاهر القباطي) لأشد أنواع التعذيب داخل زنزانة انفرادية خاصة تسمى بـ (الضغّاطة) التي لا تتجاوز مساحتها (متر× نصف متر)، فضلًا عن حرمانه من تناول الدواء، مع رفض الكشف عن مصيره، بل لم يسمح لأهله بزيارته أو حتى الاطمئنان على حالته الصحية.

وتحدث أقارب الضحية عن نقل الدكتور القباطي إلى خارج اليمن وتحديدًا إلى الإمارات العربية المتحدة لاستكمال التحقيق معه، الأمر الذي يعد انتهاكًا صريحًا وخطيرًا لمبدأ السيادة وتقع على السلطات اليمنية مسؤولية دستورية وقانونية تقتضي تأكدها من مكان احتجازه.

الثلاثاء 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 وعبر بيان صادر عنهم لوَّحَ وجهاء ومشائخ منطقة القبيطة في محافظة لحج بتصعيد احتجاجاتهم حول قضية اختطاف الدكتور/ طاهر القباطي أحد أبناء المحافظة، مؤكدين أن إدارة السجن المركزي في عدن سلمته إلى كتيبة من التشكيلات المسلحة التي لا تخضع للحكومة الشرعية، رغم صدور توجيهات من النائب العام والنيابة الجزائية بالإفراج الفوري عنه.

المحاكمات السياسية

المحاكمة العادلة حق أساسي للمتقاضين أيًا كانت ديانتهم وجنسيتهم وانتماؤهم وتوجهاتهم وحتى مؤهلاتهم العلمية والكل متساوون أمام القضاء مهما كانت صفاتهم وأوضاعهم، وحق الدفاع بالأصالة أو الوكالة مكفول لهم في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة- طبقًا لنصوص مواد الباب الأول من القانون رقم (1) لسنة 1991 بشان السلطة القضائية في اليمن.

ويؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 على حق الفرد في محاكمة عادلة أمام القضاء، ونصت المادة التاسعة بفقرتيها الأولى والثانية على (الحق لكل شخص في الحرية والأمان على شخصه وعدم جواز توقيفه أو اعتقاله تعسفًا أو حرمانه من حريته إلا لأسباب قانونية، مع ضرورة إبلاغ أي شخص فورًا بسبب توقيفه والاتهامات الموجهة له).

المعطيات تؤكد أن الواقع اليمني وتحديدًا بعد سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء ودخول البلاد في أتون حرب داخلية اختلت معها موازين العدالة، وتحول القضاء من سلطة شبه مستقلة إلى (مغتصبة)، وأداة انتقام بيد معظم أطراف الصراع لتصفية حساباتها مع خصومها من معارضين مخالفين لها بما فيهم (الأكاديميين)

فمنذ ذلك الحين بات القضاء اليمني منقسمًا وجزء من الصراع الدائر، بل ويصنف ضمن الأسلحة الفتاكة التي ثبت بالدليل القاطع استخدامها بشكل مفرط من قبل جماعة الحوثي، وترتب على ذلك سقوط ضحايا كثر تم إيصالهم إلى ساحات الإعدام عبر (القضاء المسيس) في حين لا يزال البعض ينتظرون دورهم بينهم ستة أكاديميين، حيث سعت جماعة الحوثي الى إقالة بعض رموز النزاهة والاستقلالية واستبدالهم بآخرين من الجماعة، وصولًا إلى تعديل قانون السلطة القضائية كمدخل لإعادة هيكلة شاملة تطيح بالبقية.

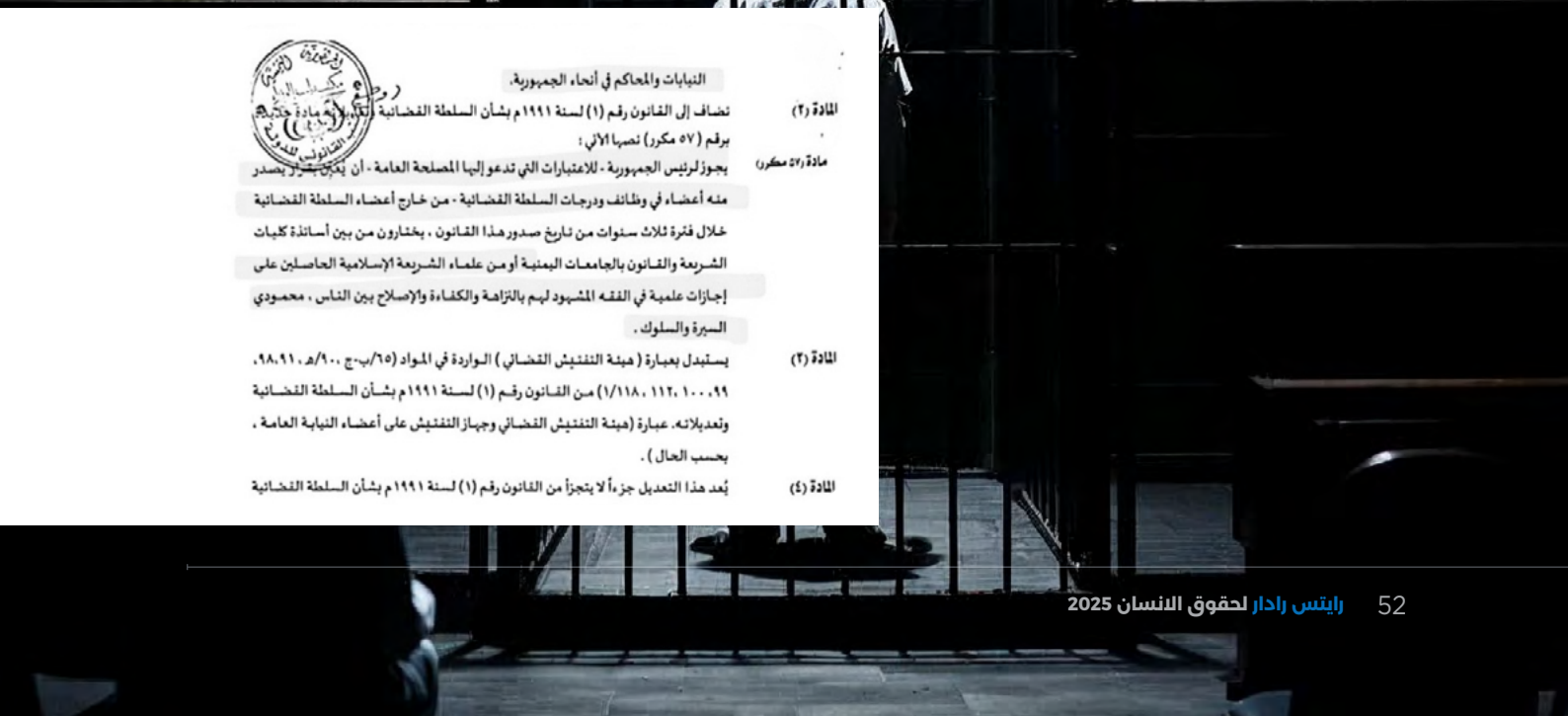

النيابات والمحاكم في أنحاء الجمهورية.

المادة (٢) تضاف إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩١م بشأن السلطة القضائية مادة جديدة برقم (٥٧ مكرر) نصها الآتي:

مادة (٥٧ مكرر) يجوز لرئيس الجمهورية - للاعتبارات التي تدعو إليها المصلحة العامة - أن يقرر بقرار يصدر منه أعضاء في وظائف ودرجات السلطة القضائية - من خارج أعضاء السلطة القضائية خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا القانون ، يختارون من بين أساتذة كليات الشريعة والقانون بالجامعات اليمنية أو من علماء الشريعة الإسلامية الحاصلين على إجازات علمية في الفقه المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة والإصلاح بين الناس ، محمودي السيرة والسلوك .

المادة (٣) يستبدل بعبارة (هيئة التفتيش القضائي) الواردة في المواد (٦٥/ب-ج ، ٩٠/هـ ، ٩١، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١١٢، ١١٨/١) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩١م بشأن السلطة القضائية وتعديلاته. عبارة (هيئة التفتيش القضائي وجهاز التفتيش على أعضاء النيابة العامة ، بحسب الحال) .

المادة (٤) يُعد هذا التعديل جزءاً لا يتجزأ من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩١م بشأن السلطة القضائية

نماذج لوقائع انتهاكات لاستغلال القضاء

إصرار جماعة الحوثي منذ بداية النزاع في اليمن على استخدام (المحكمة الجزائية) في العاصمة صنعاء والمختصة بالنظر في قضايا الاختطاف والإرهاب وأمن الدولة، لتصفية حساباتها مع خصومها ومعارضيها بما فيهم (الأكاديميين) الذين أصدرت أحكام إعدام بحق ستة منهم

الشواهد والأدلة كثيرة على استغلال جماعة الحوثي للقضاء واستخدامه أداة انتقام ضد بعض معارضيها السياسيين والأيديولوجيين، أو حتى مخالفيها في الرأي والمواقف والتوجهات، بمن فيهم (الأكاديميين) مستقلين كانوا أو لديهم ارتباطات سابقة بأطراف سياسية مناوئة للحوثيين، وإخضاع بعضهم لمحاكمات سياسية تفتقر لأبسط أسس ومعايير العدالة.

إذ ثبت لفريق البحث الميداني التابع لرايتس رادار إصرار جماعة الحوثي منذ بداية النزاع في اليمن على استخدام (المحكمة الجزائية) في العاصمة صنعاء والمختصة بالنظر في قضايا الاختطاف والإرهاب وأمن الدولة، لتصفية حساباتها مع خصومها ومعارضيها بما فيهم (الأكاديميين) الذين أصدرت أحكام إعدام بحق ستة منهم حتى لحظة كتابة هذا التقرير.

الدكتور/ يوسف صالح علي محمد البواب، أستاذ اللسانيات في كلية اللغات بجامعة صنعاء ومؤلف عدد (11) كتابًا ومشرف على عدد (30) بحثًا علميًا، يعتبر أول أكاديمي يمني يخضع لمحاكمة سياسية جائرة شابها تجاوزات خطيرة ابتداء من إخفائه قسرًا، مرورًا بانتزاع اعترافاته تحت التعذيب، وصولًا إلى مصادرة حقه في محاكمة عادلة وفق الشرعية الوطنية والدولية.

تعود البداية الأولى للقضية إلى يوم الخميس 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 وتحديدًا الساعة السابعة مساء عندما اعترض مسلحون حوثيون طريق الدكتور/ صالح البواب عقب خروجه من جامع الدرة قاصدًا منزله في حي (سواد حنش) التابع لمنطقة القاهرة وسط العاصمة صنعاء، ثم قاموا باختطافه وإيداعه سجن إدارة البحث الجنائي قبل أن ينقلوه إلى جهة مجهولة.

وفي ساعات متأخرة من الليلة ذاتها داهمت مجاميع حوثية مسلحة تضم عناصر نسائية تعرف باسم (الزينبيات) منزل الدكتور (البواب) وروعت زوجته وأطفاله الخمسة، قبل أن تباشر عملية تفتيشه والعبث بمحتوياته ونهب ومصادرة بعض مقتنياته الخاصة بينها جهاز (حاسوب) شخصي إلى جانب وثائق هامة تتعلق بمسيرته العلمية والأكاديمية.

وفي ساعات متأخرة من الليلة ذاتها داهمت مجاميع حوثية مسلحة تضم عناصر نسائية تعرف باسم (الزينبيات) منزل الدكتور (البواب) وروعت زوجته وأطفاله الخمسة، قبل أن تباشر عملية تفتيشه والعبث بمحتوياته ونهب ومصادرة بعض مقتنياته الخاصة بينها جهاز (حاسوب) شخصي إلى جانب وثائق هامة تتعلق بمسيرته العلمية والأكاديمية

أمضى عالم اللسانيات (البواب) قرابة ثلاثة أشهر متتالية رهن الاختفاء القسري بمعزل عن العالم الخارجي، قبل أن تنقله جماعة الحوثي إلى سجن الأمن السياسي الخاضع لسيطرتها وإدارتها في حي الأعناب شمال غربي العاصمة صنعاء، وهناك سمح له بلقاء خاطف جمعه مع عائلته المفجوعة ضمن زيارة كانت الأولى والأخيرة.

مطلع مارس/ آذار 2017 أحال الحوثيون الدكتور (البواب) مع (35) مختطفًا بينهم ثلاثة أكاديميين آخرين إلى النيابة للتحقيق معهم على ذمة اتهامات كيدية وملفقة وجهتها لهم جماعة الحوثي من بينها التخطيط لعمليات اغتيال ومساعدة دول التحالف العربي بقيادة السعودية (التي تطلق عليهم دول العدوان) ومدها بمعلومات استخباراتية تتضمن إحداثيات لأهداف عسكرية.

وطبقًا لما تضمنته محاضر تحقيقات النيابة خلال الجلسات المنعقدة بين الفترة (26-30 مارس/ آذار 2017) تعرض البواب لأعمال تعذيب قاسية ومعاملة لا إنسانية تضمنت الاحتجاز داخل زنازين انفرادية ضيقة ومظلمة، ثم الاستجواب لأيام متتالية، والحرمان من النوم والطعام، وتكبيل اليدين والقدمين، وعصب العينين، والضرب المبرح، والوقوف لساعات أثناء التحقيق.

وفي ساعات متأخرة من الليلة ذاتها داهمت مجاميع حوثية مسلحة تضم عناصر نسائية تعرف باسم (الزينبيات) منزل الدكتور (البواب) وروعت زوجته وأطفاله الخمسة، قبل أن تباشر عملية تفتيشه والعبث بمحتوياته ونهب ومصادرة بعض مقتنياته الخاصة بينها جهاز (حاسوب) شخصي إلى جانب وثائق هامة تتعلق بمسيرته العلمية والأكاديمية

السبت 8 إبريل/ نيسان 2017 عقدت المحكمة الجزائية المتخصصة الخاضعة لجماعة الحوثي في صنعاء أول جلسة استماع في قضية (البواب) وباقي رفاقه، لتعقبها بيومين فقط جلسة الاستماع الثانية، ثم تلتهما بعد ستة أيام جلسة الاستماع الثالثة، وذلك في إطار مراجعة ملف القضية من جانب رئيس المحكمة وفريق الدفاع المؤلف من أربعة محامين يرأسهم (عبد المجيد صبرة)

خلال الجلسات الثلاث حظي (البواب) بفرصة وحيدة أتاحت له مقابلة محامي الدفاع (عبد المجيد صبرة) الذي بدوره استمع لشرح موجز يختزل نصف عام من التغييب والتعذيب، ووضع المحكمة أمام مجموعة تجاوزات وعيوب قانونية تتعلق بطريقة القبض وظروف الاحتجاز وحتى إجراءات التحقيق غير أن الأخيرة لم تلتفت إلى أي منها.

محامي الدفاع/ عبد المجيد صبرة، تحدث آنذاك عن علامات تعذيب ظاهرة على جسد الدكتور (البواب) أثناء حضوره أول جلسة استماع بينها (انتفاخ كليته اليمنى وتمزق خياط عملية جراحية أجريت له قبل اختطافه)، لافتًا إلى أن (محاكمة موكله سياسية بحتة اعتمادًا على اعترافات انتزعت منه تحت التعذيب وتعرض بموجبها للتشهير عبر وسائل إعلام حوثية).

علامات تعذيب ظاهرة على جسد الدكتور (البواب) أثناء حضوره أول جلسة استماع بينها (انتفاخ كليته اليمنى وتمزق خياط عملية جراحية أجريت له قبل اختطافه)

وتحدث صبرة عن رفض رئيس المحكمة الجزائية القاضي/عبده إسماعيل حسن راجح الموالي لجماعة الحوثي، تسليمه نسخة من قائمة الاتهامات الموجهة لموكله، بعد تقديمه مذكرة تضمنت طلبات أخرى، بينها عرض (البواب) على الطب الشرعي لتوثيق آثار التعذيب الظاهرة ثم نقله للعلاج، لكن لم يتحقق أي شيء من ذلك رغم وجود توجيهات بتنفيذ بعضها.

بعدها تتبع فريق رايتس رادار جلسات محاكمة الدكتور (البواب) ضمن قائمة الـ (36) متهمًا ابتداء من درجة التقاضي الأولى أمام المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة خلال الفترة الممتدة بين (8 أبريل/ نيسان 2017 9- يوليو/ تموز 2019) ثم مرورًا بدرجة التقاضي الثانية أمام محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة التي بدأت مطلع مارس/ آذار 2021 ولم تنتهِ

علامات تعذيب ظاهرة على جسد الدكتور (البواب) أثناء حضوره أول جلسة استماع بينها (انتفاخ كليته اليمنى وتمزق خياط عملية جراحية أجريت له قبل اختطافه)

واستنادًا لشكاواه المقدمة التي لم يدون منها شيء ضمن محاضر الجلسات الرسمية، أبلغ الدكتور البواب قاضي المحكمة (عبده راجح) عن تعرضه مع باقي المحتجزين معه على ذمة القضية ذاتها لما يفوق (30) انتهاكًا جسيمًا بصورة متكررة داخل سجن الأمن السياسي وفي قاعات المحكمة ومسافات الطريق الرابط بينهما ذهابًا وإيابًا

تنوعت تلك الانتهاكات الواردة ضمن شكاوى (البواب) بين (قطع اتصاله بالأهل ومحامي الدفاع، التعرض لـ 21)) صنفًا من التعذيب الجسدي والنفسي، المعاملات اللا إنسانية الحاطة من الكرامة، الحرمان من الغذاء والماء والدواء، التهديد بالتصفية والاغتصاب، تهديده بأفراد أسرته، منع المحامي حضور معظم الجلسات، طرد أسرهم من داخل قاعات المحكمة).

كما شكا الدكتور (البواب) من تجاهل قاضي المحكمة شكاواهم ومطالبهم وكذا تعنت النيابة الجزائية المتخصصة التي قال: انها رفضت السماح بعرضه على الطبيب الشرعي ثم نقله إلى إحدى المستشفيات لتلقي العلاج من مضاعفات صحية أصيب بها خلال فترة احتجازه وبعض آثار التعذيب الملازمة له رغم صدور توجيهات قاضي المحكمة بتنفيذ ذلك.

لم تفلح محاولات (المحكمة، النيابة، الادعاء) في إسكات صوت الدكتور البواب، وكبح دفاعه المستميت عن نفسه، فلجأوا إلى تغييبه عن الجلسات قبل الأخيرة ابتداء من مطلع أبريل/ نيسان 2019م، وتعريضه ثانية للاختفاء القسري واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي، وسط مخاوف عائلته، بل والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية.

قاضي المحكمة (عبده راجح) وعضو النيابة (راجح زايد) ومعهما محامي الادعاء الخاص (عبد الوهاب خليل) ضاقوا ذرعًا بشكاوى الدكتور/ يوسف البواب، المتكررة مع نهاية كل جلسة التي تكشف زيف اتهاماتهم وهزلية محاكمتهم، فقاموا بالتهجم عليه والإساءة له ومحاولة تكذيبه خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

لم تفلح محاولات (المحكمة، النيابة، الادعاء) في إسكات صوت الدكتور البواب، وكبح دفاعه المستميت عن نفسه، فلجأوا إلى تغييبه عن الجلسات قبل الأخيرة ابتداء من مطلع أبريل/ نيسان 2019، وتعريضه ثانية للاختفاء القسري واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي، وسط مخاوف عائلته، بل والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية

الثلاثاء 9 يوليو/ تموز 2019 كان موعد جلسة النطق بالحكم الابتدائي في القضية التي قضي فيها بإعدام الأكاديمي (يوسف البواب) مع (31) آخرين ممن أدانتهم المحكمة بثلاثة انتهاكات منسوبة لهم ضمن قائمة الاتهام وهي الاشتراك في عصابة مسلحة لمهاجمة رجال السلطة العامة وإحداث تفجيرات بالعاصمة صنعاء نتج عنها موت إنسان، إضافة إلى إعانة العدو.

وفيما يتعلق بالحق الخاص، نص الحكم (الفاقد لشرعيته القانونية): على إلزام (البواب) وباقي المشمولين في قرار الإعدام بدفع مبلغ ثلاثة ملايين ريال يمني للمحكوم لهم ورثة (عبد الله مصلح حيدر الرصاص) المشار إليهم باسم (المجني عليه)، تتوزع بمقدار (100) ألف ريال على كل محكوم وذلك بعد رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيًا بنظر الدعوى الجزائية المرفوعة.

خبراء قانونيون وصفو الحكم الصادر عن المحكمة الحوثية بـ (المنعدم قانونًا)؛ كونه صدر عن محكمة لا ولاية أو شرعية لها، لاسيما بعد فقدانها صفتها القضائية بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى في العاصمة المؤقتة عدن رقم (22) لسنة 2018، والذي قضى بإنهاء صلاحيتها، ونقلها إلى مدينة مأرب، فضلًا عن الإجراءات والتجاوزات الأخرى التي أخلت بمبادئ المحاكمة العادلة.

وبناء عليه يمكن القول ان ما حدث هو صدور حكم (غير قانوني) من محكمة منتهية الولاية وضمن محاكمة سياسية لا تستند إلى أي دليل فعلي ملموس، عدا اعترافات انتزعت تحت سياط التعذيب، وبناء على إجراءات قبض واحتجاز لا تمت للقانون بصلة، وقائمة اتهامات جاهزة تلصقها جماعة الحوثي بكل يمني يُعارضها.

ونحن اليوم على عتبة توديع عقد كامل من الزمن والدكتور يوسف البواب، المنحدر من منطقة الجعفرية في محافظة ريمة، ما يزال يقبع خلف قضبان جماعة الحوثي في صنعاء ويواجه عقوبة الإعدام المتوقع تنفيذها بأي لحظة، دون وضع أي اعتبار لدرجته العلمية والأكاديمية أو حتى مكانته بين زملائه وطلابه الذين عرفوه مخلصًا لوطنه وشعبه وعمله

أن ما حدث هو صدور حكم (باطل) من محكمة منتهية الولاية وضمن محاكمة سياسية (هزلية) لا تستند إلى أي دليل فعلي ملموس عدا اعترافات انتزعت تحت سياط التعذيب، وبناء على إجراءات قبض واحتجاز لا تمت للقانون بصلة، وقائمة اتهامات مستهلكة وجاهزة تلصقها جماعة الحوثي لكل يمني حر يُعارضها.

رابعًا: الاعتداء على الحقــوق الاقتصـــادية

هـذه الحقـوق هـي حقـوق تسـاعد وتسـاهم في تـوفير حيـاة كريمـة ومناسـبة ولائقـة للأكاديمـي اليـمني كـغيره مـن الأكاديميين في دول العالـم، ومـن أبـرز هـذه الحقـوق:

الحق في الرواتب والأجور

(الراتب حياة) شعار رفعه الأكاديميون اليمنيون مرارًا وتكرارًا خلال مراحل تصعيد احتجاجاتهم السلمية المطالبة بهذا الحق، مختزلين في لفظين تفاصيل عقد كامل من المعاناة والحرمان والظلم والإهانة والإذلال والجوع والتشرد، ثم شعورهم بالعجز أمام كمّ الظروف والتعقيدات الهائلة المتكالبة عليهم مذ سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء نهاية العام 2014.

ويعد الراتب الشهري حقًا مكتسبًا لا يسقط إلا بانقطاع الموظف عن العمل، وحتى حال تم فصله من الوظيفة يظل يحتفظ بحقه في المعاش وليس بمقدور أي حكومة شرعية أو سلطة أمر واقع مصادرة الحقوق الخاصة المقررة ضمن نصوص الدستور اليمني والتشريعات الوطنية النافذة، سواء في حالة الحرب أو السلم وتحت أي ظرف

وأي محاولة لمصادرة هذا الحق أو الالتفاف عليه تصنف ضمن الجرائم ضد الإنسانية التي تستوجب محاكمة مرتكبيها أمام القضاء الوطني باعتبارهم (جناة) بينما يشار إلى المتضررين محط تناول التقرير بالطرف (المجني عليهم) ويحق لهم تحريك دعاوى جزائية أمام القضاء الجنائي (المحلي) طلبًا للإنصاف ومعاقبة المتسببين بقطع رواتبهم مع إلزامهم بالتعويض العادل.

ويشمل التعويض الأضرار المادية والمعنوية الناشئة عن جريمة إيقاف صرف الرواتب وباقي الانتهاكات المرتبطة بها متضمنًا ذلك صرف كافة استحقاقاتهم المالية من رواتب وعلاوات وحوافز طيلة فترة الانقطاع بأثر رجعي، إضافة إلى ما لحقهم جراء ذلك الانقطاع من أضرار وخسائر مادية ومعنوية وفقًا للدستور اليمني والتشريعات الوطنية ذات الصلة.

وبناء على ما سبق يمكن القول إن انقطاع الراتب في مناطق سيطرة الحوثيين ثم تدني مستوى الأجور مع استمرار تهاوي الريال اليمني أمام العملة الصعبة داخل نطاق سيطرة الحكومة الشرعية، كلاهما يشكلا أحد أسوأ أنماط الانتهاكات وأكثرها تأثيرًا على موظفي الدولة عمومًا بمن فيهم الأكاديميين، ربما لمساسهما بمقومات الحياة الأساسية وأولها لقمة العيش

البدايات الأولى لمعاناة انقطاع الرواتب

تعود البداية إلى مطلع سبتمبر/ أيلول 2016 حينما انقطعت رواتب الأكاديميين العاملين لدى الجامعات اليمنية الحكومية المتواجدة في مناطق سيطرة الحوثيين، عدا نصف راتب يتم صرفه لفئة محدودة كل ثلاثة أشهر وكأنه (مكرمة) وليس حقًا مكفولًا لكافة موظفي الدولة طبقًا للقانون رقم (43) لسنة 2005 بشأن الوظائف والأجور والمرتبات.

منذ ذلك الحين يعيش أساتذة الجامعات الحكومية الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، أكبر أزمة إنسانية وتحديدًا جامعات (صنعاء، ذمار، إب، الحُديدة، عمران، البيضاء، حجة، صعدة) نتيجة تنصل جماعة الحوثي عن مسؤوليتها تجاههم والنابع من قناعتها بخطورة الدور التوعوي والتنويري للأكاديميين على المشروع التجهيلي الذي تتبناه الجماعة.

وينطبق الحال ذاته على مناطق سيطرة الحكومة الشرعية وبعض التشكيلات العاملة خارج إطارها، إذ يعيش الأكاديميون فيها أوضاعًا معيشية أقل صعوبة وتعقيدًا ممن هم في مناطق سيطرة جماعة الحوثي لتقاضيهم رواتبهم الشهرية بشكل شبه منتظم، ويعود السبب إلى الغلاء المعيشي المتصاعد هناك وسط الانهيار المستمر للعملة المحلية أمام الأجنبية الذي فقدت معه الرواتب والأجور قيمتها.

وبينما تواصل جماعة الحوثي تضييقها المالي على الأكاديميين وقطع رواتبهم ضمن مخطط ينم عن استخدام سياسة التجويع كسلاح محرم دوليًا ضد إحدى أعلى فئات المجتمع اليمني وأكثرها تأثيرًا، تستمر كذلك الحكومة الشرعية وباقي التشكيلات الخارجة عنها في التغاضي غير المبرر عن انهيار اقتصادي يهدد كل شيء بما في ذلك مستقبل التعليم العالي ورواده

المسؤولية على ضوء معطيات الواقع

تقع مسؤولية صرف رواتب موظفي الدولة المدنيين من أكاديميين وغيرهم في كل أنحاء اليمن دستورًا وقانونًا على البنك المركزي الخاضع لإدارة وإشراف الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا شريطة التزام باقي أطراف النزاع ابتداء بجماعة الحوثي ومرورًا بباقي التشكيلات الخارجة عن الحكومة الشرعية بإيداع إيراداتها كاملة إلى البنك ذاته دون أي التفاف أو تحايل، حيث يتم صرف رواتب الأكاديميين في المناطق التي لا تخضع لسيطرة جماعة الحوثي من قبل البنك المركزي اليمني في عدن.

ومن السهل جدًا إسقاط ذلك على الوضع شمال البلاد حيث نطاق سيطرة جماعة الحوثي وذلك حال التزمت الأخيرة بالإيداع لدى (البنك المركزي - عدن) ولو الحد الأدنى من إيراداتها التي تفوق بكثير إيرادات باقي أطراف النزاع وبلغت خلال 2023م ثلاثة ترليون و(390) مليار ريال يمني خارج الجبايات والإتاوات غير القانونية التي تفرضها الجماعة إجباريا (1).

أما في ظل الوضع الراهن ومع تشبث طرفي النزاع الرئيسين بما تحت قبضتيهما من إيرادات وثروات، ثم الانقسام المالي والمصرفي الحاصل بين صنعاء وعدن نتيجة تداول عملتين نقديتين مختلفتين في القيمة فإنه يقع على كل طرف مسؤولية دفع رواتب الموظفين بما فيهم (الأكاديميين) داخل نطاق سيطرته وبقدر يوفر لهم وعائلاتهم عيشًا كريمًا، ويكفيهم المذلة

(1) تقرير استقصائي للدكتور/ علي أحمد سنان الكمالي بالاستعانة بفريق بحث ميداني (نحتفظ بنسخة من التقرير).

أوجه الخلاف والمبررات المتبادلة

تتملص جماعة الحوثي وحكومتها في صنعاء كل مرة عن التزامها كسلطة أمر واقع وتحاول إلقاء اللوم على الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا التي انقلبت عليها الجماعة باعتبارها ملزمة قانونًا بصرف رواتب موظفي الدولة، متحججة بذرائع واهية لا تمت إلى الواقع المعاش بصلة، وتتعارض مع كل المعطيات والمعلومات الموثقة والمتاحة.

وثمة قضايا خلافية بين طرفي النزاع الرئيسيين، حالت دون التوصل لاتفاق بشأن صرف مرتبات الموظفين داخل مناطق سيطرة جماعة الحوثي لعل أبرزها تذرع الأخيرة أن الحكومة الشرعية فور نقلها البنك المركزي إلى عدن تعهدت بصرف الرواتب في جميع أنحاء اليمن، في حين يدرك الجميع أن البنك نقل فارغًا بعد مصادرة جماعة الحوثي كل مدخراته واحتياطه النقدي.

جماعة الحوثي الرافضة حتى اللحظة إيداع أي إيرادات لدى البنك المركزي-عدن لا تزال تعول على الحكومة الشرعية ودول التحالف في صرف أجور الموظفين عسكريين ومدنيين داخل مناطق سيطرتها عبر البنك المركزي - صنعاء، بينما يعارض الطرف الآخر ذلك مشترطًا صرف الرواتب عبر آلية محايدة تضمن إيصالها للموظفين المدنيين فقط ومنهم (الأكاديميين) حسب كشوفات 2014.

ويرفض الحوثيون للعام السادس على التوالي الالتزام بمضمون اتفاق (ستوكهولم) بشأن الحديدة والذي نص صراحة على إيداع كافة إيرادات ميناء الحديدة وموانئ (رأس عيسى، الصليف) لحساب خاص لدى فرع البنك المركزي اليمني واستخدامها لتغطية رواتب موظفي الدولة المدنيين داخل مناطق سيطرة جماعة الحوثي تحت إشراف فريق الرقابة التابع للأمم المتحدة.

فيما تدعي وزارة مالية الحكومة الشرعية التزامها بمواصلة صرف الراتب شهريًا لما يفوق (400) أستاذ جامعي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي منذ مطلع 2017 تحت مسمى (النازحين)، وتوقفت عن إرسال رواتب باقي الأكاديميين وموظفين آخرين لدى ثلاثة قطاعات مدنية أواخر 2019م بعد رفض جماعة الحوثي تداول الطبعة الجديدة من العملة الوطنية، وفرضه عمولات تحويل تجاوزت 50% من إجمالي المبلغ المحول، وهي نسبة غير ثابتة.

كما حصل فريق رايتس رادار على كشوفات تضم عدد (131) أستاذًا جامعيًا يتبعون الكادر الأكاديمي لجامعة صنعاء يتقاضون رواتبهم عبر وزارة المالية التابعة للحكومة الشرعية ومقرها في العاصمة المؤقتة عدن وذلك ضمن كشوفات ما يسمى بالأكاديميين النازحين، بينهم أساتذة ورؤساء أقسام وعمداء كليات يعملون لصالح جماعة الحوثي.

ولا تخفي الحكومة الشرعية مخاوفها كل مرة من استحواذ الحوثيين على أي رواتب يتم إرسالها إلى مناطق سيطرتهم دون وجود ضمانات حقيقية تمنع مصادرتها وتسخيرها لأغراض عسكرية بحتة كمساومة مستحقيها وتحديدًا المنخرطين ضمن المؤسستين الأمنية والعسكرية مقابل انضمامهم لصفوف مقاتلي الجماعة

إسقاطات موثقة بالأرقام والإحصائيات

يقدر راتب الأستاذ الجامعي في اليمن حاليًا بمبلغ (200) ألف ريال يمني كحد أدنى أي ما يعادل (377) دولارًا حسب سعر الصرف المعمول به داخل مناطق سيطرة جماعة الحوثي وأقل من (100) دولار داخل مناطق الحكومة الشرعية، بينما لا يتجاوز راتب المعيد (111) ألف ريال يمني، بما يساوي (45) دولارًا طبقًا لسوق عدن المصرفي و(200) دولار أمريكي في صنعاء

بالصيغة الإجمالية أيضًا تعادل قيمة نصف الراتب الذي يتقاضاه الأستاذ الجامعي في نطاق سيطرة جماعة الحوثي كل ثلاثة أشهر مبلغ (100) ألف ريال يمني (طبعة قديمة) ما يعادل (194) دولارًا وفقًا لسعر صرف صنعاء، بينما يتقاضى قرينه داخل مناطق الحكومة الشرعية خلال الفترة ذاتها مبلغ (600) ألف ريال يمني (طبعة جديدة) ما يساوي (284) دولارًا حسب سعر صرف عدن.

وعند إسقاط تلك المبالغ الإجمالية على الواقع الاقتصادي والمعيشي الذي خلفته الحرب يظهر أن المبالغ التي يتلقاها أساتذة الجامعات اليمنية الحكومية كل ثلاثة أشهر سواء في مناطق سيطرة جماعة الحوثي لا تغطي (إيجار) منزل واحد لنصف شهر فقط، ناهيك عن النفقات الأخرى من احتياجات غذائية وتكاليف سداد فواتير الكهرباء والماء والأنترنت، وبدل المواصلات.

جدول يبين حجم العجز المادي للأكاديميين بمناطق سيطرة جماعة الحوثي مع كل دورة صرف (1)

البيان	بيان الحالة المالية للأكاديمي الواحد كل ثلاثة أشهر		
	الاحتياج الفعلي	المتاح من المبلغ المتوفر	العجز
نفقات ضرورية	486000	48600	437400
إيجار منزل	383940	38394	345546
نفقات طارئة	162000	0	162000
رسوم خدمية	54000	0	54000
مواصلات	45000	0	45000
خصم إجباري	30000	30000	0
الإجمالي	**1160940**	**116994**	**1043946**

يسري الوضع ذاته على معيدي الجامعات الحكومية وحتى أساتذة الجامعات والكليات الخاصة سواء في مناطق سيطرة جماعة الحوثي أو نطاق الحكومة الشرعية، وكأن الجميع قد اتفق ضد الأكاديميين اليمنيين بل وقرروا الإمعان أكثر في إهانتهم وإذلالهم ومحاربتهم حتى في القمة عيش أطفالهم، غير آبهين بانعكاسات ذلك سلبًا على مخرجات التعليم العالي البوابة الأساسية للتنمية.

(1) خلاصة عملية حسابية بناء على تقديرات مستقاة من استبيان عينة أكاديميين يعملون لدى جامعات حكومية بمناطق سيطرة الحوثي ومطابقة لأسعار السلع والخدمات المستقرة هناك حتى أخر 2024م .

كما شـهدت رواتب الأكاديميين تراجعًا كبيرًا خلال سنوات الحرب بمناطق سيطرة الحكومة الشرعية والتشكيلات الخارجـة عنهـا، نتيجـة حالـة الانهيـار المستمر للعملـة المحليـة أمـام الـعملات الأجنبيـة فبـعد أن كان الراتب يعـادل (998) دولارًا أمريكيًـا فـي 2015 قبل تجـاوز الدولار حـاجز الـ (214.69) ريـالًا يمنيًـا تراجـع راتب الأسـتـاذ الجامعـي إلـى (831) دولارًا مطلع 2016.

استمر التراجـع حتـى وصل (553) دولارًا فـي سنـة 2017 ثم انهـار دفعـة واحدة إلـى (292) دولارًا مـع حـلول سنـة 2018م و(243) دولارًا سنـة 2019 ثم (206) دولارات لسنـة 2020م، و(198) دولارًا لسنـة 2021 وسجل (170) دولارًا مـع حـلول سنـة 2022 ليتراجـع بعدهـا من (158) دولارًا سنـة 2023 إلـى (133) دولارًا بحـلول سنـة 2024 عندمـا تخطـى سـعر الدولار حـاجز (2500) ريال يمنـي (2).

(2) استبيان ميداني شمل 20 عينة في جامعات (تعز، سبأ، حضرموت، شبوة، عدن) مع عملية حسابية لفوارق سعر الصرف.

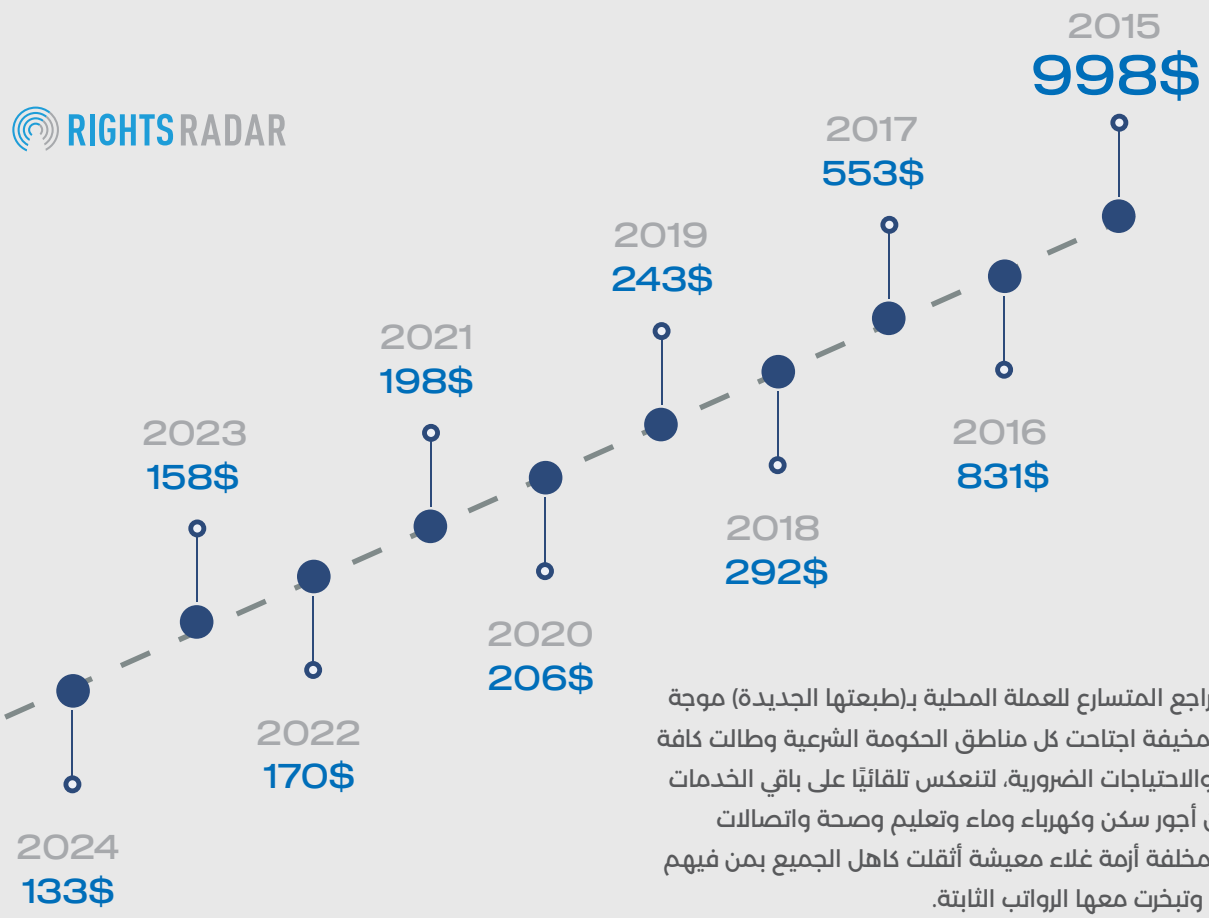

رافق ذلك التراجع المتسارع للعملة المحلية بـ(طبعتها الجديدة) موجة ارتفاع أسعار مخيفة اجتاحت كل مناطق الحكومة الشرعية وطالت كافة أنواع السلع والاحتياجات الضرورية، لتنعكس تلقائيًا على باقي الخدمات الأساسية من أجور سكن وكهرباء وماء وتعليم وصحة واتصالات ومواصلات، مخلفة أزمة غلاء معيشة أثقلت كاهل الجميع بمن فيهم (الأكاديميين) وتبخرت معها الرواتب الثابتة.

القدرات والإمكانيات المهدورة

تشير جميع البيانات المالية المتاحة إلى أن طرفي النزاع الرئيسيين في اليمن ممثلين بجماعة الحوثي والحكومة الشرعية يمتلكا القدرة الكافية لتجاوز أزمة انقطاع رواتب أساتذة وموظفي الجامعات الحكومية، وصرفها كاملة بشكل منتظم عبر الاعتماد على إيرادات تلك الجامعات دون الحاجة لأي إسناد وتعزيز خارجي، بما فيه المخصص السنوي ضمن موازنة الدولة

الأمر الذي يتطلب فقط مراجعة الطرفين لسياساتهما المالية المتبعة فيما يتعلق بإدارة الشؤون العامة والخاصة التي يتوقف عليها حياة ومستقبل مختلف فئات وشرائح المجتمع التي لا ناقة لها في الحرب ولا جمل، ثم إعادة ترتيب سلم أولوياتهما بشأن الأنفاق العام وتوجيهه لتحقيق تنمية مستدامة والنأي به عن الصراع الدائر مع تفعيل مبدأي الرقابة والمسائلة المالية.

فإذا ما حاولنا تتبع تحركات جماعة الحوثي ضمن هذا السياق سنجد أنها استغلت خلال تسع سنوات مضت الجامعات الحكومية الواقعة تحت سيطرتها كي تصنع منها مصادر إيرادية ضخمة لتمويل حربها متبعة طرق وأساليب باطلة، لكنها لم تفكر مطلقًا بحل مشاكل الكادر البشري الذي يتوقف عليه بقاء واستمرارية تلك الجامعات.

ومع نهاية العام الأول من السيطرة الحوثية على جامعة صنعاء تضاعفت نسبة الإيرادات السنوية، لتتجاوز ثلاثة مليارات ريال يمني، مع تحقيق وفر بقيمة (430) مليون ريال يمني، وذلك بعد فرض الجماعة إتاوات جديدة، ورفع رسوم بعض الخدمات السابقة بنسبة 500% مثل أجور سكن الطلاب والأكاديميين ثم رسوم الدراسة للنظامين (العام) و(الموازي).

جامعة ذمار هي الأخرى سجلت أعلى نسبة زيادة في رسوم كلية الطب البشري وصلت إلى (27) ألف دولار عن سنوات الدراسة الست لطلاب النظام الموازي بحيث تسلم دفعة واحدة مقدمًا، ومثلها جامعة إب التي وجه رئيسها برفع رسوم التسجيل والدراسة لجميع التخصصات بنسبة 400% مع فرض مبلغ مالي مقطوع على كل طالب لرفد خزينة الجامعة.

ومثلما استقبل طلاب جامعة حجة العام 2018 بزيادة في رسوم التسجيل والتخرج بنسبة تجاوزت 50%، تفاجأ طلاب كلية الطب البشري في جامعة عمران بإجراء مماثل عقب فرض قيادتي الجامعة والكلية التابعتين لجماعة الحوثي مبلغ إضافي عليهم، تحت مسمى (رسوم الدائرة السريرية) بذريعة تحسين وسائل التدريب السريري لدى المستشفيات التعليمية.

الحال ذاته ينطبق على جامعات (البيضاء، صعدة، الحديدة) التي تتحصل عشرات المليارات سنويًا، من رسوم التسجيل وحدها، لكن جماعة الحوثي تبتلع كل تلك الإيرادات بشراهة وشهية مفتوحة، وتسعى لربطها بحسابات بريد مركزية تتبع رئاسة الجامعات لتسهيل صرفها تحت بنود احتيالية، بينما يتضور الأكاديميون جوعًا دون رواتب للسنة التاسعة

لم يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل هناك أرقام فلكية تعكس فقط ما يعلن عنه سنويًا من حجم الإيرادات والجبايات الضخمة التي تتحصلها جماعة الحوثي عبر مصادر أخرى خارج الحرم الجامعي ووصلت خلال عام 2023 فقط إلى مبلغ ثلاثة تريليون و(390) مليار ريال يمني، وكانت قد تجاوزت هذا الإجمالي في العام الذي قبله بمقدار (146) مليار ريال يمني.

جاء ذلك ضمن تقرير مالي استقصائي دقيق أعده الباحث الدكتور/ علي أحمد سنان الكمالي، مستعينًا بفريق من الراصدين، والذي أفاد بأن جميع تلك الإيرادات إما ذهبت إلى جيوب قيادات جماعة الحوثي أو لصالح مشاريعها الخاصة بدلًا من صرف الرواتب والأجور التي لا تتجاوز (977) مليار ريال يمني حسب كشوفات عام 2014 على مستوى الجمهورية

وإلى جانب إهدار جماعة الحوثي لكل تلك الفرص المتاحة التي من شأنها تحسين وضع العاملين في الجامعات الحكومية، فإن آليات الصرف والتوريد المعتمدة لدى إدارات كل تلك الجامعات مخالفة لمواد القرار الجمهوري رقم (32) لسنة 2007 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية الذي جعل صلاحية التصرف بها من مهام واختصاصات المجلس الأعلى للتعليم العالي وليس مجالس الجامعات والكليات أو حتى الوزير.

عراقيل وعقبات تعيق الحلول

يأتي الفساد والعبث المالي والإداري كعامل مشترك بين أطراف الصراع على رأس قائمة العوائق والعراقيل التي حالت دون حل مشكلة انقطاع رواتب الأكاديميين في الجامعات الحكومية في اليمن وتحديدًا مناطق سيطرة جماعة الحوثي التي سخرت النسبة الأعلى من إيراداتها وموازنتها التشغيلية لصالح ما تسميه (المجهود الحربي).

تتبع فريق رايتس رادار بعض قضايا الفساد التي كانت سببا في حرمان الأكاديميين اليمنيين من أبسط حقوقهم المالية لعل أبرزها دفع إدارة جامعة صنعاء برئاسة السلالي (القاسم العباس) مبلغ (300) مليون ريال يمني ثمنًا لـ (100) كرسي بمعدل ثلاثة مليون للكرسي الواحد، وصرفها مبلغ مليار و(140) مليون ريال من إيرادات الجامعة خارج إطار الموازنة.

كما حصل الفريق على وثيقة تضمنت توجيهًا لرئيس الجامعة الأسبق الدكتور/ فوزي الصغير، بتاريخ 24 سبتمبر/ أيلول 2016 إلى الأمين العام ومدير عام الشؤون المالية تقضي بخصم قسط من مرتبات الكادرين (الأكاديمي، الإداري) دعمًا للبنك المركزي في صنعاء، وذلك بعد دعوة أطلقها زعيم جماعة الحوثي عبدالملك الحوثي كغطاء لحملة جمع تبرعات لصالح (المجهود الحربي)

أعقبها أواخر أكتوبر/ تشرين الأول 2016 تحويل الشؤون المالية لجامعة صنعاء مبلغ (150) مليون ريال يمني من الإيرادات السنوية، إلى الحساب البنكي الخاص بما يسمى (المجهود الحربي)، تنفيذًا لتوجيهات رئيس الجامعة ذاته الذي فرضه الحوثيون، وفي وقت كان أساتذة وموظفو مختلف الكليات في أمس الحاجة لهكذا مبلغ بعد نصف عام على انقطاع رواتبهم.

في جامعة إب وتحديدًا منتصف ديسمبر/ كانون الأول 2016 تحدث بيان رسمي لإدارة الجامعة التابعة لجماعة الحوثي عن اختفاء مبلغ (220) مليون ريال فجأة من خزينة الجامعة، بينما يعيش أساتذة الجامعة ومساعدوهم أوضاعًا اقتصادية مزرية نتيجة عدم تسلمهم رواتبهم للشهر الثالث على التوالي، ورغم ذلك أغلق ملف أكبر قضية نهب تشهدها الجامعة قبل أن يفتح.

وثبت للفريق تورط الحوثيين في صرف مبالغ طائلة من إيرادات جامعة حجة على محاضنهم الثقافية الطائفية بما فيها (الملتقى الطلابي) المسؤول المباشر عن رفد جبهاتها بالمقاتلين، فضلًا عن تخصيص مقاعد مجانية لعناصرهم، شاملة تكاليف الدراسة والسكن والتغذية على حساب معاناة الأكاديميين المستمرين في أداء واجبهم دون رواتب.

بدائل وحلول حوثية

البدائل التي استحدثتها إدارات تلك الجامعات كحلول مؤقتة لتجاوز إشكاليات انقطاع الراتب تمثلت باعتماد مبلغ ثلاثة آلاف ريال يمني ما يعادل ستة دولارات لكل ساعة يقضيها الأستاذ الجامعي داخل قاعة المحاضرات في الكليات الأدبية، ومبلغ خمسة آلاف ريال قرابة (10) دولارات للساعة بالنسبة لأساتذة الكليات العلمية الإيرادية، ويحصل المتعاقدون على 2500)) ريال ما يساوي خمسة دولارات في الساعة.

غير أن ذلك الحل تحول إلى جزء من مشكلة جديدة خلفت معضلات مالية لمعظم أساتذة الجامعة نتيجة التوزيع غير المتكافئ للفرص، لاسيما أولئك الذين تبدو جداول حصصهم الأسبوعية شبه خالية عدا محاضرة واحدة أو محاضرتين بالكاد يغطي حافزهما المالي أجور النقل والمواصلات من المنزل إلى الجامعة ذهابًا وإيابًا في أحسن الأحوال.

إضافة إلى ما سبق ثمة مساعدات نقدية ضئيلة وغير ثابتة تقدمها الجامعات الحكومية الواقعة ضمن نطاق سيطرة الحوثيين للأكاديميين العاملين فيها وبقيمة لا تتجاوز ((13 ألف ريال أي ما يعادل 24)) دولارًا لكل عضو هيئة تدريس شهريًا وبشكل متقطع، وإن كانت هي الأخرى ظلت حكرًا على فئة محددة تابعة لجماعة الحوثي أو تدين لها بالولاء.

وضمن حلولها البديلة حاولت جماعة الحوثي امتصاص غضب أساتذة الجامعات الحكومية ومساعديهم في مناطق سيطرتها، عبر منح كل واحد شبه (سلة غذائية) اجتزتها خلسة من أقوات جوعى الحرب الآخرين، متعمدة إهانة وإذلال نخب اليمن، ومساواتهم بباقي الطبقات الكادحة التي رضخت للجماعة وامتهنت التسول لكسب لقمة عيشها

غير أن تلك السلال المنهوبة والرديئة كمًا ونوعًا اختفت هي الأخرى فجأة من قائمة البدائل المزعومة لحل إشكالية انقطاع الرواتب، بعد خلافات شديدة كادت تعصف بالصف الداخلي للحوثيين الذين اعتادوا الاستفراد بكل شيء، واستكثروا الأمر على عائلات الأكاديميين رغم أحقيتهم بذلك مثل باقي المتضررين جراء الحرب.

مطلع العام 2017 وضمن عملية تحايل جديدة على النصف الراتب المقرر صرفه كل ثلاثة أشهر، ابتكرت جماعة الحوثي ما تسمى (البطاقة السلعية) التي وضعت الأكاديميين وباقي الموظفين أمام خيار واحد هو شراء مواد غذائية أساسية منتهية الصلاحية وبأسعار باهضة، من نقاط بيع محدودة تابعة لقيادات حوثية، دون الحاجة للدفع نقدًا.

عثر فريق رايتس رادار على مذكرة برقم 134 وتاريخ 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 مذيلة باسم وتوقيع رئيس جامعة صنعاء الدكتور/ القاسم محمد الطيب يطالب فيها الهيئة العامة للأوقاف بالعاصمة صنعاء التي يرأسها عبد المجيد الحوثي، بإدراج كادر الجامعة الأكاديمي والإداري المنقطعة رواتبهم للسنة السادسة ضمن مصارف الزكاة تحت بند (العلماء والمتعلمين)

المذكرة تضمنت أيضًا اقتراح لهيئة الأوقاف بصرف مبالغ شهرية بمقدار (100) ألف ريال يمني للدكتور و((60 ألف ريال للمدرس، و(50) ألف ريال للمعيد و((40 ألف ريال للموظف الإداري، وذلك ضمن ما تسميها جماعة الحوثي بالحلول البديلة للتعويض عن الرواتب المنقطعة التي كانت تصل مع البدلات والحوافز إلى نحو (400) ألف ريال شهريًا كحد أعلى

بدائل في إطار التخصص

لم تكتفِ جماعة الحوثي بهذا القدر من الحرمان والامتهان المتمثل بقطع رواتب أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في كافة الجامعات الحكومية الواقعة تحت سيطرتها، بل عملت على قطع أي فرص أخرى متاحة أمامهم في مجالات تخصصاتهم، فقامت بإغلاق مصدر الدخل الوحيد الذي كان البعض قد وجدوا فيه بديلًا ملائمًا للتعويض عن رواتبهم المنقطعة.

وبموجب تعميمه الصادر يوم الثلاثاء 12 إبريل/ نيسان 2022 قرر حسين علي حازب، وزير التعليم العالي لدى حكومة جماعة الحوثي في صنعاء، منع الأكاديميين من العمل في أي جامعات أو كليات أهلية وخاصة داخل نطاق سيطرتهم دون أخذهم موافقة رئيس الجامعة الحكومية التي يشغلون وظائف عامة فيها وذلك كشرط تعجيزي.

رئاسة وإدارة جامعة صنعاء وباقي الجامعات الحكومية الخاضعة لسيطرة الحوثيين احتفلت بقرار (حازب) واتخذت منه مبررًا كافيًا، ليس لمجرد منع الأكاديميين من العمل لدى الجامعات والكليات الخاصة فحسب، وإنما لاتخاذ قرار الفصل النهائي بحق كل من ثبت مخالفته للتعميم الذي لم يستند إلى أي خلفية أو مرجعية قانونية صحيحة وسليمة.

وأثار الأمر ردود أفعال غاضبة وساخطة بين أوساط الأكاديميين الذين اعتبروا مجرد الشحاتة بأسمائهم يمثل أعلى درجات الإهانة والإذلال لهم، ومن العار والمعيب أن يتم تسويقهم كفقراء ومحتاجين وتقديمهم كعالة على المجتمع، بينما هم أصحاب حق ورواتبهم المنهوبة والمنقطعة كفيلة بضمان عيشة كريمة لهم وعائلاتهم، دون الحاجة إلى صدقة أحد.

كما لا يوجد ضمن التشريعات واللوائح المنظمة لعملية التعليم العالي اليمني، أي نص قانوني يحظر الجمع بين وظيفتين عامة وخاصة ما دام أن الأخيرة تؤدى خارج نطاق الدوام الرسمي للأولى، طبقا للمادة (27) من قانون الخدمة المدنية التي تمنع (الازدواج الوظيفي) ثم الجمع بين الوظيفة العامة وأي عمل خاص وقت الدوام الرسمي.

أما البديل الثاني الذي كان متاحًا وحالت جماعة الحوثي دون تحقيقه فيتمثل بانتقال الأكاديميين العاملين داخل مناطق سيطرة الجماعة إلى العاصمة المؤقتة عدن لاستكمال إجراءات صرف رواتبهم الشهرية بشكل منتظم عبر الحكومة الشرعية ضمن كشوفات النازحين وقد نجح البعض في ذلك قبل أن يغلق الحوثيون نافذة أمل أمام الأغلبية

وثق فريق رايتس رادار حالات كثيرة مَنع فيها الحوثيون عشرات الأساتذة الجامعيين من التوجه نحو عدن لاستكمال إجراءات صرف رواتبهم عبر الحكومة الشرعية بينهم سبعة أكاديميين يعملون لدى جامعة صنعاء، حيث اعترضتهم نقطة تفتيش حوثية على المدخل الشمالي لمدينة ذمار منتصف 2018 بينما كانوا في طريقهم إلى عدن لذات الغرض ثم اختطفتهم واقتادتهم إلى جهات مجهولة.

عندها وجد الأكاديميون اليمنيون أنفسهم أمام أربعة خيارات أحلاها شديد المرارة وهي إما البقاء في العمل شبه التطوعي لدى الجامعات الحكومية أو التنازل عن الوظيفة العامة مقابل وظيفة خاصة لدى جامعة أو كلية أهلية أو خاصة براتب زهيد نتيجة زيادة الطلب وقلة العرض، أو الالتحاق بسوق العمل الشعبي أو الهجرة خارج البلاد ومواجهة المصير المجهول هناك.

بدائل شاقة خارج التخصص

منذ الأشهر الأولى لانقطاع رواتبهم كانت الرغبة دائمًا تراود أكاديميين يمنيين كثر في الالتحاق بأعمال أخرى حرة وتقليدية تدر عليهم ما يغطي ولو بعض احتياجات عائلاتهم المعيشية ويحفظ كرامتهم، لكن نوبة الخوف من تنمر المجتمع الذي لا يزال يعيب على أمثالهم الاشتغال في هكذا أعمال ظلت حجر عثرة أمام تحقيق تلك الرغبة

غير أن تفاقم الأوضاع وإلحاح الظروف دفعت بعض أولئك للتمرد على الواقع والقيود المجتمعية معًا، ثم القبول بالخيار الأكثر منطقية، وهو الاعتماد الذاتي والأكل من عرق الجبين، حتى لو كلفهم الأمر مزاولة أعمال شاقة لا تتناسب ماديًا ومعنويًا مع مؤهلاتهم ودرجاتهم العلمية التي كلفتهم الغالي، ما دام قد أغلقت في وجوههم كل الأبواب الأخرى.

وتحقق فريق رايتس رادار من حالة ستة أكاديميين بينهم (بروفيسور) ومعيد وباحث عملوا باعة متجولين في الأسواق الشعبية، بينما امتهن عدد ثلاثة أساتذة جامعيين بيع القات، فضلًا عن عمل اثنين آخرين (خبازين) وآخران عملا سائقي باصات أجرة، وتحول أكاديمي واحد إلى (عتال) لحمل الأمتعة، وآخر عامل بناء، وثالث مزارع، وذلك بعد انقطاع رواتبهم أو إنهاء خدمتهم بمناطق جماعة الحوثي.

وفي مناطق سيطرة الحكومة الشرعية والتي لا تخضع لجماعة الحوثي وثق الفريق التحاق ثلاثة أكاديميين بالأسواق الشعبية للعمل باعة جوالين أحدهم حاصل على الدكتوراه في القانون الدولي الإنساني، إضافة إلى عدد غير محدود ممن تفرغوا لمشاريعهم الخاصة بعد أن فقدوا الأمل تمامًا بالراتب المتدني وغير المنتظم.

نماذج لحالات تحوّل أكاديميين للعمل بمهن متواضعة

من أكاديمي إلى بائع متجول

وقف فريق رايتس رادار على واقعة التحاق رئيس قسم الهندسة المدنية في جامعة ذمار الدكتور عبد الجبار قاسم العزي، بالعمل الحر في أحد أسواق المدينة بائعًا لـ (الذرة الشامية) فوق عربية متنقلة، سعيًا منه لتغطية أبسط متطلبات عائلته وبعد قرابة نصف عقد على انقطاع راتبه الشهري الذي كان يتقاضاه قبل سقوط الدولة.

تقول التفاصيل أن (العزي) ظل يعمل مدرسًا لمادة الهندسة المعمارية في جامعة ذمار منذ (18) عامًا دون أي إشكاليات، حتى جاءت (جماعة الحوثي) التي عاثت في الأرض الفساد وأجبرته على العمل دون راتب ليختفي فجأة عن الوسط الأكاديمي خلال فترات فراغ جدوله الدراسي التي خصصها للعمل الحر خارج دوامه الرسمي من أجل تحسين ظروف معيشة عائلته.

(العزي) ظل يعمل مدرسًا لمادة الهندسة المعمارية في جامعة ذمار منذ (18) عامًا دون أي إشكاليات، حتى جاءت (جماعة الحوثي) التي عاثت في الأرض الفساد وأجبرته على العمل دون راتب ليختفي فجأة عن الوسط الأكاديمي خلال فترات فراغ جدوله الدراسي التي خصصها للعمل الحر خارج دوامه الرسمي من أجل تحسين ظروف معيشة عائلته.

ابتداء من صباح الخميس 8 ديسمبر/ كانون الأول 2016 بعد ثلاثة شهور من انقطاع راتبه اتخذ الدكتور (العزي) مكانًا شرقي (شارع المعارض)، كي يتوارى عن أنظار طلابه وزملائه بجامعة ذمار التي تبعد (7.6) كيلو متر، خشية أن يظهر في موضع يعتبره البعض معيبًا بحق أمثاله ممن اختاروا أن يكونوا شموعًا تحترق لتضيء طريق الأجيال اليمنية المتعاقبة.

وفي صباح الجمعة 27يناير/ كانون الثاني 2017 وقعت عين أحدهم مصادفة على عربة شواء (الذرة الشامية) التي يقف خلفها الدكتور (العزي)، ودون سابق استئذان اقتنص بعدسة هاتفه الذكي صورة فوتوغرافية لمشهد لم يكن يكن يخطر بباله مع أنه لم يكن الأول منذ سيطرة جماعة الحوثي على الوضع، لكنه كان الأكثر إيلاما وتداولًا في الفضاء الإعلامي محليًا وخارجيًا.

وحذا حذوه زميله الدكتور/ فؤاد أحمد فرحان جعدان، أستاذ اللغة والأدب الإنجليزي لدى كلية اللغات في جامعة ذمار أيضا، حيث باشر العمل بائعًا متنقلًا لـ (الذرة الشامية) ابتداء من فبراير/ شباط 2018، ثم نشرت له العديد من مقاطع الفيديو المسجلة أوضح خلالها دوافع اللجوء لمزاولة تلك المهنة، مؤكدًا أن العمل الشريف يرفع قدر صاحبه أيًا كانت منزلته.

الأكاديمي (القليصي) والبديل القاتل

اقتاد المسلحون الحوثيون الخبير الاستراتيجي لأنظمة التعليم العام ومحو الأمية في اليمن إلى سجن جهاز الأمن والمخابرات الذي استحدثته جماعة الحوثي بالعاصمة المحتلة صنعاء دون أي تهمة أو مسوغ قانوني

الدكتور/ عبد النور عبد الخالق أحمد القليصي، نموذج آخر للضحايا الأكثر مثابرة، فبعد حصده المركز الخامس في الثانوية العامة، نال الدكتوراه من كلية دار العلوم (جامعة القاهرة) بامتياز، لينضم لاحقًا إلى الكادر الأكاديمي لجامعة الحديدة، قبل أن تأتي الحرب وينقطع معها راتبه، فيجد نفسه مجبرًا على العمل (خبازًا) لدى أحد المطاعم، ثم يموت بعد ذلك كمدًا وقهرًا.

مطلع 2013 عاد (القليصي) المنتمي جغرافيًا لمنطقة (جبل راس) جنوب محافظة الحديدة من جمهورية مصر، حاملًا شهادة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى، ورغم التعقيدات التي كانت تمر بها اليمن آنذاك نتيجة الخروج من ثورة سلمية إلى عملية تسوية سياسية بدت شبه مستحيلة، إلا أن الحظ ظل حليف الرجل ربما لعامين فقط بعد حصوله على درجة أكاديمية افتقدها كثير من أمثاله.

تدرج الدكتور القليصي، خلال مسيرته الأكاديمية من العمل مدرسًا، وصولًا إلى نائب عميد مركز التعليم المستمر بكلية التربية (فرع مدينة زبيد)، وسجلت له بعض الأبحاث ضمن تخصصه الدقيق، إضافة لمناقشته وإشرافه على بحوث أخرى مقدمة لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه.

منذ اجتياحها لمدينة الحديدة منتصف أكتوبر/ تشرين الأول 2014، مارست جماعة الحوثي كل أساليب التضييق والاستفزاز بحق معظم أكاديمي جامعة الحديدة وباقي فروعها الموزعة على مديريات (زبيد، باجل، ريمة)، وكان للدكتور القليصي نصيبًا من تلك الممارسات التي تحملها بصدر رحب قاطعًا الطريق أمام أي محاولات لإثنائه عن أداء مهامه بذات الوتيرة السابقة.

مارست جماعة الحوثي كل أساليب التضييق والاستفزاز بحق معظم أكاديمي جامعة الحديدة وباقي فروعها الموزعة على مديريات (زبيد، باجل، ريمة)، وكان للدكتور القليصي نصيبًا من تلك الممارسات التي تحملها بصدر رحب قاطعًا الطريق أمام أي محاولات لإثنائه عن أداء مهامه بذات الوتيرة السابقة.

وحرصًا منه على البقاء في وظيفته كمصدر رزق وحيد يعول به أسرته وأطفاله، ظل القليصي متماشيًا مع الواقع الجديد الذي فرضته «جماعة الحوثي»، إلى درجة الذوبان والتماهي مع أنشطتها وفعالياتها الطائفية.

غير أن ذلك كله لم يحفظ للقليصي، كرامته وآدميته، التي فقدهما منذ انقطاع أول راتب شهري له في سبتمبر/ أيلول 2016، ليقف بعدها عاجزًا أمام عائلته وأطفاله عن توفير ما يسد رمقهم وقوت يومهم، وظل يصارع الجوع والفقر معًا قرابة خمسة أشهر دون الوصول إلى حل، مما أضطره للبحث عن عمل بديل يغطي أبسط الاحتياجات الضرورية.

في أواخر فبراير/ شباط 2017 نشرت صور فوتوغرافية تظهر أستاذ التفسير (القليصي) وهو يعمل خبازًا لدى أحد المطاعم الشعبية وسط مدينة الحديدة.

أمضى الأكاديمي (القليصي) نحو خمس سنوات متتالية متنقلًا بين قاعات كلية تربية زبيد حيث يلقي دروسه على طلابه خلال الفترة الصباحية رغم انقطاع راتبه، ثم المطعم الذي يعمل لديه خبازًا في الفترة المسائية مقابل تأمين لقمة العيش، وبإجمالي (11) ساعة عمل يوميًا، دون أن يجد فرصة للراحة أو حتى الجلوس مع باقي أفراد عائلته.

وبعد أن أعياه التعب وأثقلت كاهله الهموم وأنهكت جسده الآلام والأمراض، خارت قوى الدكتور القليصي، ليتوفّى صباح الثلاثاء 29 سبتمبر/ أيلول 2020، متأثرًا بـ (ملاريا دماغية) نقل على إثرها إلى مستشفى تهامة بمنطقة زبيد والتي لم يصمد فيها سوى يومين فقط قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة داخل مركز عنايتها المشددة.

وبعد أن أعياه التعب وأثقلت كاهله الهموم وأنهكت جسده الآلام والأمراض، خارت قوى الدكتور/ عبد النور عبد الخالق، وأسلم روحه لبارئها صباح الثلاثاء 29 سبتمبر/ أيلول 2020، متأثرًا بـ (ملاريا دماغية) نقل على إثرها إلى مستشفى تهامة بمنطقة زبيد والتي لم يصمد فيها سوى يومين فقط قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة داخل مركز عنايتها المشددة.

أكاديمي يتحول إلى بائع آيس كريم

المؤرخ الدكتور/ عبد الله علي عبد الله العصيمي، نموذج آخر للضحايا الأكاديميين، حيث نال درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة بغداد، والدكتوراه من كلية العلوم الإنسانية بجامعة دمشق، ثم عاد إلى اليمن إبان ثورة 11 فبراير/ شباط 2011، الأمر الذي حال دون حصوله على وظيفة أكاديمية ليلتحق بأخرى إدارية في مركز بحوث أواخر 2013.

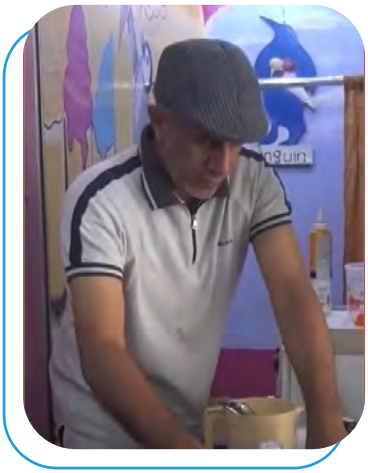

لم يمر سوى عام واحد حتى اندلعت الحرب وسقطت العاصمة صنعاء بيد الحوثيين الذين تسببوا بقطع رواتب الموظفين، وبعد وقوفه عاجزًا عن الالتزام بأبسط تكاليف ونفقات المعيشة هناك اضطر (العصيمي) مطلع 2017 للنزوح مع عائلته صوب مسقط رأسه في (الأصابح) بمنطقة الشمايتين في محافظة تعز، الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية.

بعد عامين إضافيين مع معاناة النزوح دون وظيفة أو مستحقات، نجح الباحث والأكاديمي (العصيمي) في إلحاق اسمه ضمن كشوفات النازحين لدى الحكومة الشرعية في العاصمة عدن، غير أن ذلك لم يكن كافيًا لتغطية الحد الأدنى من احتياجات عائلته المعيشية، نتيجة الراتب المتدني الذي لا يتجاوز (200) ألف ريال وبما يعادل (100) دولار شهريًا.

أعقب ذلك حالة الانقسام المالي الناجم عن ظهور سوقين مصرفيين وعملتين مختلفتين في القيمة كحلقة ضمن الصراع الاقتصادي القائم بين سلطة الحوثيين في صنعاء والحكومة الشرعية في عدن، ثم ما ترتب عليه من انهيار اقتصادي متسارع داخل مناطق الحكومة الشرعية مع عدم انتظام صرف الرواتب، نظرًا لتراجع الريال اليمني أمام العملات الصعبة، الأمر الذي وجد فيه (العصيمي) سببًا كافيا للبحث عن فرصة عمل بديلة.

قرر الدكتور العصيمي، ترك وظيفته العامة التي لا تسمن ولا تغني من جوع جانبًا، متخليًا عن كل الألقاب والتوصيفات المرتبطة بها، وذلك ضمن إجراءات يراها ضرورية ضمن التفرغ لمشروعه الخاص الذي بدأه ببائع (آيسكريم) متجول في مدينة التربة قبل أن يقترض مبلغ (1500) دولار ويفتتح محلًا صغيرًا ومتواضعًا يوفر عليه مشقة الجري اليومي.

قرر الدكتور/ عبد الله، ترك وظيفته العامة التي لا تسمن ولا تغني من جوع جانبًا، متخليًا عن كل الألقاب والتوصيفات المرتبطة بها، وذلك ضمن إجراءات يراها ضرورية ضمن التفرغ لمشروعه الخاص الذي بدأه ببائع (آيسكريم) متجول في مدينة التربة قبل أن يقترض مبلغ (1500) دولار ويفتتح محلًا صغيرًا ومتواضعًا يوفر عليه مشقة الجري اليومي.

وإلى جانب غياب التمويل الكافي لمواجهة تكاليف التشغيل الباهضة من إيجارات وفواتير كهرباء وغيرها، واجه (العصيمي) تحديًا آخر أكثر تعقيدًا تمثل في نظرة المجتمع الدونية إليه كصاحب شهادة عليا أقحم نفسه وسط سوق عمل خارج إطار تخصصه، لكنه مع مرور الأيام وإصراره الكبير على المضي قدمًا استطاع أن يتجاوز تلك النظرة- طبقًا لإفادته

أكاديميون باعوا مؤلفات ومدخرات

أكاديميون آخرون سواء داخل نطاق سيطرة جماعة الحوثي أو الحكومة الشرعية وتحت ضغوط الحياة المستمرة الناجمة عن سياسة التجويع التي تمارس بحقهم يوميًا منذ انقطاع رواتبهم الشهرية قبل تسع سنوات، وجدوا أنفسهم مضطرين لبيع كل أو جزء من مدخراتهم ومقتنياتهم، أو رهنها في أحسن الأحوال مقابل الإيفاء ببعض التزاماتهم تجاه عائلاتهم

وثمة من عرضوا على الملأ مؤلفاتهم للبيع بثمن بخس رغم قيمتها المعنوية العالية في نفوسهم؛ كونها تمثل شرفهم العلمي والمهني وخلاصة نتاج فكري وأدبي يوثق لمراحل نضالية وكفاحية طويلة أفنوا خلالها حياتهم خدمة للوطن والعلم والمعرفة وتمهيد الطريق أمام أجيال متعاقبة يقع على عاتقها الدفع بعجلة التنمية نحو الأمام

وثمة من عرضوا على الملأ مؤلفاتهم للبيع بثمن بخس رغم قيمتها المعنوية العالية في نفوسهم؛ كونها تمثل شرفهم العلمي والمهني وخلاصة نتاج فكري وأدبي

الحق في الوظيفة العامة

الوظيفـة العامـة حق مكـفول دستورًا وقانونًـا لكل يمنـي مؤهل تنطبق عليـه الشروط والمعـايير القانونيـة المنظمـة لشـغلها وتنـفيذ الأعمـال والواجبـات المناطـة بـه داخل أحد مرافق الدولـة، خدمـة للمصلحة العامة ونظير حصولـه علـى امتيـازات ماديـة ومعنويـة محفوظـة ضمن صيغـة تعاقديـة دائمـة أو محصورة بـفترة محددة ابتداء من تاريـخ الاستحقـاق وحتـى بـلوغ سن التقـاعد.

واستنـادًا إلـى الدستور اليمنـي النـافذ وكذلك إلـى المـادة (111) من قـانون الخدمـة المدنيـة فإنـه لا يجوز إطلاقًا الـفصل من الخدمـة ومصـادرة الوظيفـة وسحبهـا قبل انقضـاء فترة الاستحقـاق، مـا لم يرتكب شـاغلها مخالفـة صريحـة لواجباتـه المحددة ضمن المـادة (13) تستوجب إحالتـه للتحـقيق مـع ضرورة الالتزام بـعدم إصدار عـقوبتين للمخالفـة الواحدة طبقًا للمـادة (112) من القـانون نفسـه، وهو مـا تؤكده المـادة (84) من اللائحـة التنفيذيـة لقـانون الجامعـات اليمنيـة فـي حق الأكاديميين.

كمـا تفـقد أي عقوبـة تأديبيـة مشروعيتهـا القانونيـة حـال مخالفتهـا إجراءات التحـقيق المتبعـة، أو ثبت استنادها لتـهم كيديـة ومعلومـات مظللـة، بل ويصبـح كل قرار توقيف وفصل اتخذ ضد الأكاديمـي تعسـفيًا وبـاطلًا حـال تبين وجود دوافـع انتقاميـة أخرى وراءهـا أو اتخاذهـا ضمن توجـه عـام ممنهـج لتصفية حسـابات ضيقـة أو تحـقيق مكاسب معينـة.

كل ذلك بـات مجرد تنظير غير قبل للإسـقاط عمليًـا علـى واقـع النظـامين المالـي والإداري المـعمول بـه حاليًـا فـي الجامعـات الواقعـة ضمن نطـاق سيطرة جماعـة الحوثـي، لاسيمـا مـع توجهـات الأخيرة ضمن خطـة ممنهجـة لنسف كل شـيء لـه علاقـة بـالأمن الوظيفـي ابتداء من تدمير النظـام المالـي ووصولًا إلـى الـعبث بسجلات الخدمـة المدنيـة.

تشير كل المعلومـات الموثقـة ومعطيـات الواقـع المعـاش حتـى اللحظـة إلـى أن جماعـة الحوثـي، منذ سيطرتهـا علـى كل مؤسسـات الدولـة بمـا فـي ذلك (الجامعـات الحكوميـة) كان أول توجـه لهـا التـفكير بطرق وأسـاليب أخرى لـفرض هيمنتهـا المطلقـة وكذلك الانتقـام من الخصوم والمعـارضين والمنـاوئين دون الحاجـة إلـى استخدام الـعنف الجسدي.

وتنـفيذًا لتـلك التوجهـات بـاشرت جماعـة الحوثـي الـعبث بـالسجل الأكاديمـي لتلك الجامعـات وكانت أول خطوة تتخذهـا تصنيف الكادر الأكاديمـي والإداري لكل جامعـة طبقًـا للانتمـاءات الطائفيـة والسياسيـة والمناطقيـة وحتـى التوجهـات الفكريـة والدينيـة، وذلك كخطوة أولـى علـى طريق فرز المؤيدين والمعارضين مـعتمدة علـى تقـارير ومعلومـات غالبيتهـا كيديـة ومضللـة

ثم بـاشرت جماعـة الحوثـي أعمالهـا بإقصـاء معارضيهـا (الأكاديميين) ومصـادرة وظائفـهم العامـة والمنـاصب التـي كانوا يشـغلوها عبر سلسـلة قرارات فصل وإنهـاء خدمـة ظاهرهـا تصحيـح المسـار وباطنهـا الانتقـام وإفسـاح المجـال أمـام أعضـاء الجماعـة والموالين لهـا القـادمين من خـارج محيط التخصص وبيئـة الـعمل وحتـى الجغرافيـا لكل جامعـة حكوميـة خاضعـة لسيطرتهـا.

تركّزت تـلك القـرارات بالدرجـة الأولـى علـى الكليات التـي تدرس العـلوم الشرعيـة والتربويـة والفكريـة والاجتماعيـة والسياسيـة مثل (التربيـة بفروعهـا، الآداب والعـلوم الإنسـانية، الشريعـة والقـانون، اللغـات، التجـارة) ثم الكليـات العلميـة التطبيقيـة ذات الإيرادات الكبيرة مثل (الطب، طب الأسنـان، الهندسـة، الحـاسوب) حيث تم استـهداف كل الكوادر الذين لم تطمئن جماعـة الحوثـي لطريقـة تدريسـهم

الإقصاء الوظيفي

ضمن هذا النمط من الانتهاكات التي تصادر أحد أهم وأبرز الحقوق الاجتماعية، وثق فريق رايتس رادار تعرض عدد (1158) أكاديميًا للإقصاء الوظيفي خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير وذلك في (3) جامعات حكومية تخضع لسيطرة جماعة الحوثي تصدرتها جامعة صنعاء بواقع (1137) أكاديميًا أي ما نسبته 98% من العدد الإجمالي.

جامعة صنعاء

كانت البداية من جامعة صنعاء وتحديدًا أواخر أبريل/ نيسان 2016 حيث انتهت عملية التصنيف التي استغرقت قرابة عام ونصف إلى الخروج بقائمة ضمت (119) أكاديميًا كدفعة أولى أنهت جماعة الحوثي خدمتهم بطريقة تعسفية كشفت عن الوجه الحقيقي لجماعة الحوثي الإقصائية الرافضة مبدأ الشراكة أو القبول بالآخر والمناهضة لأي عمل مؤسسي قانوني

الدفعة الأولى (119) أكاديميًا

إذ أعلن المجلس الأعلى لجامعة صنعاء برئاسة الدكتور/ فوزي حمود الصغير المعين من قبل جماعة الحوثي، إنهاء خدمة (66) عضو هيئة تدريس بالجامعة، إضافة إلى عدد (53) من مساعديهم وفقًا للقرار الذي حمل رقم (242) لسنة 2016 ويحتفظ الفريق بنسخة منه متذرعًا بعدة حجج واهية أبرزها الانقطاع عن العمل ونقص وثائق ثبوتية

قرار رئيس الجامعة رقم (٢٤٢) لسنة ٢٠١٦
بإنهاء خدمات بعض الاخوة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالجامعة

رئيس الجامعة :-

بعد الاطلاع على قانون الجامعات اليمنية رقم (١٨) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.
وعلى القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات ولائحته التنفيذية
وعلى موافقة مجلس الجامعة بمحضر اجتماعه (الاستثنائي) المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٧م بتشكيل لجنة من أعضاء المجلس لحصر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم المنقطعين والمنقطعات
وعلى قرار مجلس الجامعة بمحضر اجتماعه (الاستثنائي) المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/١/١م على فصل الأخوة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم المنقطعين عن العمل على أن تعطى لهم فرصة لمدة شهرين لتقديم التظلم من تاريخ هذا قرار وعلى مجلس الجامعة النظر في التظلمات في موعد أقصاه ٢٠١٥/٦/١٥م .
وعلى مذكرة الأخ الأستاذ الدكتور / نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية بشأن المذكورين .

قـــــرر

المادة الأولى: إنهاء خدمات بعض الاخوة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم لتجاوزهم المدة القانونية ومنقطعين عن العمل بالجامعة وهم:-

م	الإســـم	الدرجة العلمية	الكلية
١.	وديع محمد سعيد العزعزي	أستاذ	الاعلام
٢.	محمد سمير عبد الوهاب الشمري	أستاذ مساعد	الاعلام
٣.	محمد أحمد حسن الورد	أستاذ مساعد	التربية المحويت
٤.	حميد يحيى أحمد الزبيري	أستاذ مساعد	التربية المحويت
٥.	رشاد مدهش علي حزام الشرعبي	أستاذ مساعد	التربية المحويت
٦.	أروى يحيى مصلح النجار	أستاذ مساعد	التربية صنعاء
٧.	عمر علي أحمد عايض	استاذ مشارك	الصيدلة
٨.	رمزي أحمد عبدالله مثنى	استاذ مشارك	الصيدلة
٩.	نجيب سعيد علي الزريقي	استاذ	الزراعة
١٠.	حسين عبد الهادي ناصر الوادعي	أستاذ مساعد	الزراعة
١١.	بسير لطف محمد الارياني	أستاذ مساعد	الطب والعلوم الصحية
١٢.	عبدالله عبد السلام صالح الجداد	استاذ مشارك	الآداب والعلوم الإنسانية
١٣.	محمد عوض باصبيد	أستاذ مساعد	الآداب والعلوم الإنسانية
١٤.	محمد علي قاسم الكامل	أستاذ مساعد	التجارة والاقتصاد
١٥.	علي سالم مهدي عزان	أستاذ مساعد	التجارة والاقتصاد

واستنادًا إلى الكشوفات المرفقة المتضمنة بيانات المستهدفين فقد توزع من شملهم القرار على عدد (11) كلية في جامعة صنعاء تصدرتها كلية التربية بواقع (26) حالة فصل تعسفي منها (12) حالة في المركز الرئيس وعدد سبع حالات بفرع المحويت، وأربع حالات طالت هيئة تدريس فرع أرحب، وثلاث حالات استهدفت كادر الكلية فرع خولان.

فيما جاءت كلية الطب في المرتبة الثانية وذلك بإجمالي (19) حالة فصل تعسفي، وتلتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعدد (14) حالة فصل تعسفي، وكلية الهندسة بـ (12) حالة، ثم كليتي اللغات والصيدلة بإجمالي (20) حالة فصل تعسفي موزعة عليهما بالتساوي، وتعقبهما كلية التجارة والاقتصاد بعدد ثمان حالات، وبعدها كلية الإعلام بسبع حالات.

واحتلت كليتي (العلوم) و(الزراعة) المرتبتين التاسعة والعاشرة بإجمالي (10) حالات فصل تعسفي موزعة بينهما بالتساوي، ثم جاءت كلية طب الأسنان في المرتبة الأخيرة بعدد ثلاث حالات فصل تعسفي.

في حين توزع ضحايا القرار حسب وظائفهم ودرجاتهم العلمية إلى بروفيسور واحد وعميد وثلاثة رؤساء أقسام، وسبعة أساتذة و(15) أستاذًا مشاركًا، و(38) أستاذًا مساعدًا و(23) مدرسًا و(30) معيدًا

وبحسب النوع الاجتماعي توزع ضحايا القرار بين (23) أكاديمية، ثلاث منهن ضمن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بدرجة أستاذ مساعد، إضافة إلى (11) مدرسة، وتسع معيدات، يتوزعن على تسع كليات تتصدرها (الطب، الصيدلة، التربية) بواقع خمس حالات فصل لكل واحدة، تليها الآداب بثلاث حالات، ثم (الإعلام، اللغات، التجارة، الهندسة، طب الأسنان) بحالة واحد في كل منها.

بينما بلغ عدد الذكور المفصولين تعسفيًا بموجب القرار ((96 أكاديميًا بينهم بروفيسور واحد، وسبعة يحملون صفة الأستاذية و((15 أستاذًا مشاركًا و(35) أستاذًا مساعدًا، وعميدين في كليتي الإعلام والتربية وثلاثة رؤساء أقسام بتربية المحويت والصيدلة والإعلام، إلى جانب (12) مدرسًا، و((21 معيدًا يتوزعون على عدد (11) كلية تتصدرها التربية بفروعها الثلاثة.

بعد الفحص والتدقيق تبين للفريق أن مجلس إدارة الجامعة التابع لجماعة الحوثي انتهز وجود بعض الخطوات التي اتخذها سلفه على طريق تصحيح وإصلاح بعض الاختلالات، من بينها تشكيل لجنة حصر الكادر مطلع يناير/ كانون الثاني 2013 التي أوصت بفصل ما يزيد على (60) أستاذًا ومبتعثًا منقطعين عن العمل لسنوات مع منحهم مهلة نصف عام للتظلم.

وثبت للفريق التفاف رئاسة الجامعة الجديدة على مشروع القرار السابق وتوظيفه بما يخدم مطامع جماعة الحوثي الانتقامية ورغبتها الجامحة في التخلص من بعض معارضيها الأكاديميين بدوافع سياسية وطائفية بحتة، ثم إفساح المجال لإحلال عناصر تابعة لها جديدة دون النظر إلى اشتراطات ومعايير التعيين المقرة ضمن القوانين واللوائح بما فيها (المؤهلات، الكفاءة، الخبرة).

كما تبين للفريق أن القرار تضمن أسماء أعضاء هيئة تدريس ومساعدين ثبت مزاولتهم للعمل داخل مختلف كليات جامعة صنعاء وآخرين لديهم إجازات مفتوحة دون راتب مع امتلاكهم حق التفرغ العلمي، ومجموعة موفدين ومبتعثين متعثرين باشروا تصحيح أوضاعهم فور تلقيهم الإنذار الأول مطلع 2013، وفجأة اندلعت الحرب لتغلق في وجوههم كل شيء.

الذين شملهم قرار الفصل فهم معارضون لجماعة الحوثي تم تصنيفهم سياسيًا وطائفيًا، بينهم من واصل أداء مهامه حتى تاريخ صدور القرار وآخرون كانوا قد غادروا العاصمة صنعاء قاصدين مناطق الحكومة الشرعية أو دول عربية وأوربية إما تحت التهجير القسري أو النزوح هروبًا من بطش الجماعة التي سبق أن اختطفت البعض ثم أفرجت عنهم بضمانات وظلت تطارد البعض الآخر.

ولا يعني ذلك أن القرار كان خاليًا تمامًا من حالات يستوجب معها الفصل، غير أنها كانت محدودة جدًا، وتم إدراجها على استحياء فقط لإضفاء مشروعية لمن لا يملك سلطة قانونية تمنحه حق اتخاذ هكذا قرارات.

الدفعة الثانية فصل (35) أكاديميًا

ظن الكثير أن قرارات الفصل الجماعية لما يزيد عن مائة أكاديمي بجامعة صنعاء تقف وراءه دوافع مادية بحتة يسعى من خلالها الحوثيون للتحايل على مستحقاتهم التي كانت لا زالت تصرف عبر خزينة الدولة حتى أواخر سبتمبر/ أيلول 2019 وقبل صدور قرار الرئيس هادي بنقل البنك المركزي إلى عدن، فجاءت القرارات الحوثية اللاحقة أكثر فتكًا وبطشًا.

ففي يوم الأربعاء 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2017 أقدم رئيس جامعة صنعاء الدكتور فوزي الصغير بإيعاز من جماعة الحوثي على إصدار قرار رقم (349) بفصل 35)) أكاديميًا تعسفيًا وتحت نفس الذرائع السابقة أبرزها (الانقطاع عن العمل) وسط حرب شعواء حالت دون عودة مئات الموفدين والمبتعثين لتحضير درجتي الماجستير والدكتوراه لدى بعض الدول العربية والأوربية

2017م رغم استحقاقهم لتمديد تفرغ علمي

م	الاسم	الكلية	ملاحظات
1	عبدالباقي شمسان فائد أحمد	الآداب	الأولى براتب عام 2015/14م
2	صالح محمد مبارك مطهر	الآداب	الأولى براتب عام 2016/15م
3	أحمد محمد قاسم عقيق	الآداب	الأولى براتب عام 2016/15م
4	رضوان محمد أحمد المسيري	الآداب	الأولى براتب عام 2016/15م
5	يحيى عبدالله عوض حنشل	أرحب	الأولى والثانية براتب لعامي 2016-14م
6	أحمد صالح محمد قطران	تربية	الأولى براتب عام 2016/15م
7	صالح عبدالله السنداني	تربية	الأولى براتب عام 2016/15م
8	حيدر أحمد الصالح	تربية	الأولى براتب عام 2016/15م
9	عبدالغني علي علي الهجري	تربية	الأولى براتب عام 2016/15م
10	عبدالرحمن ناصر حسن الولي	تربية	الأولى براتب عام 2016/15م
11	مصطفى يحيى محمد بهران	تربية	الأولى براتب عام 2016/15م
12	نبيل محمد مقبل الدكيلي	تربية	الأولى براتب عام 2015/14م
13	خالد هلال عباس الكبودي	تربية	الأولى براتب عام 2016/15م
14	علي شوعي ناجي عرجاش	تربية	الأولى براتب عام 2016/15م
15	المهدي محمد يوسف الحرازي	شريعة	الأولى براتب عام 2014/13م
16	صالح حسين سميع	شريعة	الأولى براتب عام 2016/15م
17	مي سالم علي الشيخ	شريعة	الأولى والثانية براتب لعامي 2016-14م
18	عبدالكريم محمد الزبيدي	طب	الأولى براتب عام 2016/15م
19	نجيب سعيد غانم الدبعي	طب	الأولى براتب عام 2016/15م
20	محمد فارع العزعزي	طب	الأولى والثانية براتب لعامي 2016-14م
21	نور صالح محمد عوض	طب	الأولى براتب عام 2016/15م
22	نديم محمد سعيد ناجي	طب	الأولى براتب عام 2016/15م
23	منى السيد عبدالهادي السروري	طب	الأولى براتب عام 2016/15م
24	جميلة عبدالكريم المؤيد	طب	الأولى براتب عام 2016/15م
25	نسيب أبوبكر عبدالله القربي	طب	الأولى براتب عام 2015/14م
26	سمير عبدالغني طارش	طب	الأولى براتب عام 2016/15م
27	عادل عبدالجليل هزاع	هندسة	الأولى براتب عام 2016/15م
28	باسل محمد قاسم سلطان	هندسة	الأولى براتب عام 2015/14م
29	رضوان عبدالله علي الأسلمي	أسنان	الأولى براتب عام 2016/15م
30	عصام حسين محمد ضيف الله	أسنان	الأولى والثانية براتب لعامي 2016-14م
31	محمد عبدالواحد الميتمي	مركز	الأولى والثانية براتب لعامي 2016-14م

أسماء لم ترد أسمائهم في كشوف سابقة ولم توضح حالتهم وسبب انقطاعهم

1	عادل قاسم عبده الشجاع	خولان	
2	صفية ناجي إسماعيل الدعيس	خولان	
3	صادق علي علي الماوري	أسنان	

توزع المتضررين جراء هذا القرار الجائر على سبع كليات تابعة لجامعة صنعاء وفروعها تصدرتها كلية التربية بواقع (12) حالة فصل تعسفية بينها حالتين بفرع خولان، وحالة ثالثة في أرحب، وتلتها كلية الطب بعدد تسع حالات، ثم كليتا (الآداب، طب الأسنان) بإجمالي ثمان حالات موزعة بينهما بالتساوي، وبعدهما كلية الشريعة والقانون بثلاث حالات، وكلية الهندسة بحالتين، وكلية التجارة بحالة فصل واحدة

وطبقًا لكشف بيانات الضحايا المرفق فقد طال القرار بحسب الدرجات العلمية بروفيسورًا واحدًا، وثلاثة يحملون صفة الأستاذية، ثم ثمانية أساتذة مشاركين وعدد (14) أستاذًا مساعدًا، إضافة لستة مدرسين، وجميعهم إما من مستحقي إجازة التفرغ للبحث العلمي أو في رحلات علاج خارج البلاد على نفقاتهم الشخصية، أو مصنفين فروا بجلودهم من بطش جماعة الحوثي.

وبحسب النوع الاجتماعي فقد توزع ضحايا القرار بين ست أكاديميات، ثلاث بدرجة أستاذ مساعد ومثلهن مدرسات يتوزعن جميعهن على أربع كليات مرتبة تنازليًا كالتالي: (الطب، طب الأسنان، تربية خولان، الشريعة والقانون)، بينما يبلغ عدد الذكور (29) أكاديميًا بينهم بروفسور، وستة يحملون صفة الأستاذية، وثمانية أساتذة مشاركين و(11) أستاذًا مساعدًا، وثلاثة مدرسين.

نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء عبر بيان صادر عنها بتاريخ 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، وصفت قراري الفصل الأول والثاني بالتعسفي؛ كونهما لم يخضعا لأي من إجراءات اللائحة القانونية التي بموجبها يحق لمجلس الجامعة ورئاستها اتخاذ مثل هكذا قرارات، مؤكدة تمسكها القانوني باتخاذ كل ما يلزم للدفاع عن حقوق جميع منتسبيها.

الدفعة الثالثة فصل (160) أكاديميًا

الاثنين 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2018 أصدر مجلس جامعة صنعاء برئاسة الدكتور/ أحمد محمد الدغار، قرار فصل طال دفعة ثالثة من كوادرها، بصورة مخالفة للإجراءات القانونية التي نصت عليها المادة (84) من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية، التي تمنح مجلس التأديب إيقاع هكذا عقوبة بحق عضو هيئة التدريس أو مساعده حال مخالفة أي منهما لواجباته الوظيفية

الفقرة الأولى من المادة المذكورة حددت سبع عقوبات قانونية يمكن اتخاذها تدريجيًا بحق أي مخالف تبدأ من توجيه اللوم، ثم التنبيه ثم الإنذار الكتابي، مرورًا بالحرمان من العلاوة لسنة واحدة، وتأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة سنتين كحد أقصى، وبعده خصم ما لا يتجاوز 20% من الراتب للمرة الواحدة، وأخيرًا إنهاء خدمة العضو مع الاحتفاظ بحقوقه التأمينية...

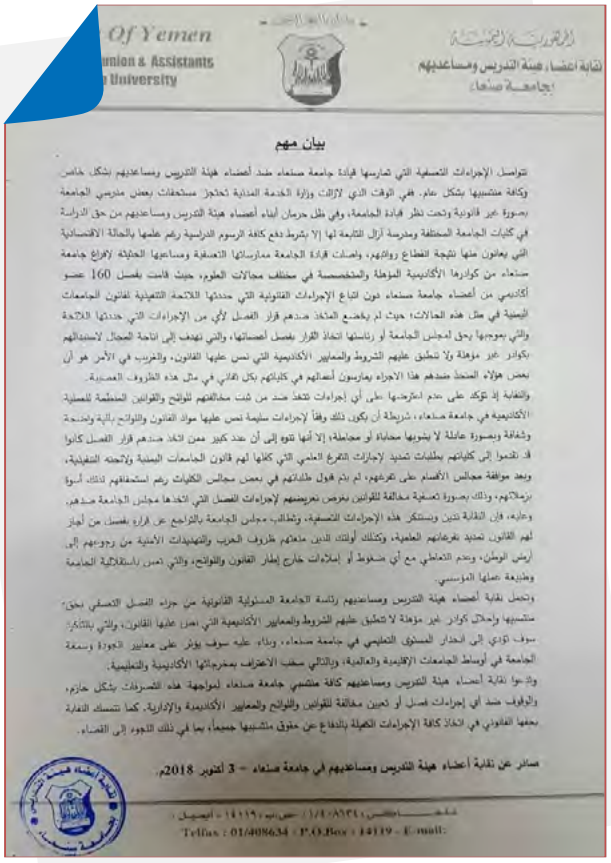

Of Yemen
Union & Assistants
University

نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم
بجامعة صنعاء

بيان مهم

تتواصل الإجراءات التعسفية التي تمارسها قيادة جامعة صنعاء ضد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بشكل خاص وكافة منتسبيها بشكل عام. ففي الوقت الذي لازالت وزارة الخدمة المدنية تحتجز مستحقات بعض مدرسي الجامعة بصورة غير قانونية وتحت نظر قيادة الجامعة، وفي ظل حرمان أبناء أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم من حق الدراسة في كليات الجامعة المستقلة ومدرسة أزال التابعة لها إلا بشرط دفع كافة الرسوم الدراسية رغم علمها بالحالة الاقتصادية التي يعانون منها نتيجة انقطاع رواتبهم، واصلت قيادة الجامعة ممارساتها التعسفية ومساعيها الحثيثة لإفراغ جامعة صنعاء من كوادرها الأكاديمية المؤهلة والمتخصصة في مختلف مجالات العلوم، حيث قامت بفصل 160 عضو أكاديمي من أعضاء جامعة صنعاء دون اتباع الإجراءات القانونية التي حددتها اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية في مثل هذه الحالات، حيث لم يخضع المتخذ ضدهم قرار الفصل لأي من الإجراءات التي حددتها اللائحة والتي بموجبها يحق لمجلس الجامعة أو رئاستها اتخاذ القرار بفصل أعضائها، والتي تهدف إلى إتاحة المجال لاستبدالهم بكوادر غير مؤهلة ولا تنطبق عليهم الشروط والمعايير الأكاديمية التي تحمي عليها القانون، والغريب في الأمر هو أن بعض هؤلاء المتخذ ضدهم هذا الاجراء يمارسون أعمالهم في كلياتهم بكل القاني في مثل هذه الظروف المعيشية.

ونتفاءل إذ نؤكد على عدم استعراضنا على أي إجراءات تتخذ ضد من ثبت مخالفتهم للوائح والقوانين المنظمة للعملية الأكاديمية في جامعة صنعاء، شريطة أن يكون ذلك وفقاً لإجراءات سليمة تحمي عليها مواد القانون واللوائح بالية وواضحة وشفافة وبصورة عادلة لا يشوبها محاباة أو مجاملة، إلا أنها تنوه إلى أن عدد كبير ممن اتخذ ضدهم قرار الفصل كانوا قد تقدموا إلى كلياتهم بطلبات تمديد لإجازات التفرغ العلمي التي كانها لهم قانون الجامعات اليمنية ولائحته التنفيذية، وبعد موافقة مجالس الأقسام على تفرغهم، لم يتم قبول طلباتهم في بعض مجالس الكليات رغم استيفائهم لذلك أسوة بزملائهم، وذلك بصورة تعسفية مخالفة للقوانين، مفرض تعريضهم لإجراءات الفصل التي اتخذها مجلس الجامعة ضدهم.

وعليه، فإن النقابة تدين وتستنكر هذه الإجراءات التعسفية، وتطالب مجلس الجامعة بالتراجع عن قراره بفصل من أجاز لهم القانون تمديد تفرغاتهم العلمية، وتكذلك أولئك الذين منعتهم ظروف الحرب والتهديدات الأمنية من رجوعهم إلى أرض الوطن، وعدم التعاطي مع أي مخطوط أو إملاءات خارج إطار القانون واللوائح، والتي تعمل باستقلالية الجامعة وطبيعة عملها المؤسسي.

وتحمل نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم رئاسة الجامعة المسئولية القانونية من جراء الفصل التعسفي بحق منتسبيها وإحلال كوادر غير مؤهلة لا تنطبق عليهم الشروط والمعايير الأكاديمية التي اقرتها القانون، والتي بالتأكيد سوف تؤدي إلى انحدار المستوى التعليمي في جامعة صنعاء، وبناء عليه سوف يؤثر على معايير الجودة وسمعة الجامعة في أوساط الجامعات الإقليمية والعالمية، وبالتالي سحب الاعتراف بمخرجاتها الأكاديمية والتعليمية.

وتدعو نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم كافة منتسبي جامعة صنعاء لمواجهة هذه التصرفات بشكل حازم، والوقوف ضد أي إجراءات فصل أو تعيين مخالفة للقوانين واللوائح والمعايير الأكاديمية والإدارية. كما تتمسك النقابة بحقها القانوني في اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بالدفاع عن حقوق منتسبيها جميعاً، بما في ذلك اللجوء إلى القضاء.

صادر عن نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة صنعاء – 3 أكتوبر 2018م.

Telfax : 01/408634 - P.O.Box : 14119 - E-mail:

وطبقًا للفقرة الثانية من نفس المادة (تبين لائحة الجزاءات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم حالات وشروط توقيع كل عقوبة من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في الفقرة الأولى)، غير أن مجلس جامعة صنعاء لم يتقيد بما تضمنته الفقرتين معًا حسب نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، التي عارضت قرار الفصل بوصفه مخالفًا للقانون.

النقابة وعبر بيانها الصادر بعد يومين على قرار الفصل، تحدثت صراحة: عن مساعٍ حثيثة لإفراغ جامعة صنعاء من كوادرها الأكاديمية المؤهلة والمتخصصة في مختلف مجالات العلوم، متهمة قيادة الجامعة التابعة لجماعة الحوثي بالوقوف وراء تلك المساعي الرامية لإحلال كوادر أخرى غير مؤهلة، ولا تنطبق عليها الشروط والمعايير الأكاديمية والقانونية.

وأفادت النقابة: بأن بعض أساتذة جامعة صنعاء ومساعديهم المتخذ ضدهم هذا الإجراء يمارسون أعمالهم وواجباتهم الوظيفية في مختلف الكليات والأقسام بكل إخلاص وتفانٍ، رغم الظروف المعيشية والمادية الصعبة التي يتجرعون مراراتها مع باقي أفراد عائلاتهم نتيجة انقطاع رواتبهم، لافتة إلى عدم اعتراضها على أي إجراءات تتخذ ضد المخالفين للوائح شريطة أن تكون وفقًا للقانون.

كشوفات بيانات المشمولين بالقرار تضمنت ((160أكاديميًا يعملون في جامعة صنعاء وفروعها بينهم(22) أكاديمية، ثلاث منهن يحملن صفة الأستاذية، إضافة إلى أستاذتين مشاركتين، وسبع بدرجة أستاذ مساعد، وأربع مدرسات، وست معيدات، موزعات تنازليًا على كليات (الآداب، التربية، الطب، طب الأسنان، الإعلام، التجارة، الهندسة، التربية الرياضية)

كمـا شمل الـقرار إجمالـي ((83 عضو هيئـة تدريس فـي جامعـة صنعـاء من الجنسين بينـهم ((20 بدرجـة بروفيسور- أستـاذ، وعدد (23) أستـاذًا مشـاركًا، و ((40 أستـاذًا مسـاعدًا، إضافـة إلـى أربعـة يشـغلون منـاصب رؤسـاء أقسـام، وثلاثـة نواب عمداء لكليتـي (طب الأسنـان، الشريعـة والقـانون)، إضافـة إلـى عميد واحد لكليـة طب الأسنـان فـي نـفس الجامعـة

فيمـا بلـغ عدد مسـاعدي أعضـاء هيئـة التدريس الذين شملـهم الـقرار ذاتـه (69) أكاديميًـا بينـهم 41)) مـعيدًا، إلـى جـانب ((28 مدرسًـا.

بينمـا توزع إجمالـي عدد المشمولين بالـفصل علـى ((15 كليـة تصدرتهـا كليـة الطب بواقـع (27) حالـة فصل تعسـفي، تليهـا كليـة التربيـة بإجمالـي (24) حالـة منهـا أربـع حـالات فـي كليـة التربيـة والعـلوم التطبيقيـة فرع المحويت وحـالتين لدى فرع خولان وحالـة واحدة بـفرع أرحب.

واحتـلت كليـة الآداب والعـلوم الإنسـانية المرتبـة الثالثـة بـعدد 19)) حالـة فصل تعسـفي، ثم كليـة الهندسـة بـ (18) حالـة فصل، وبعدهـا كليـة التجـارة والاقتصـاد بـ ((16 حالـة، ثم كليـة الشريعـة والقـانون بـ 15)) حالـة، تعقبهـا كليـة طب الأسنـان التـي سجلت 13)) حالـة فصل، تتبعهـا كليتـا الإعلام والزراعـة بإجمالـي (12) حالـة موزعـة عليهمـا بالتسـاوي، وتليهمـا كليـة العـلوم بخمس حـالات فصل

وجـاءت كليـة الصيدلـة فـي المرتبـة الحاديـة عشر بأربـع حـالات فصل تعسفية ضد ثلاثـة أعضـاء هيئـة تدريس وأحد مسـاعديهم، تتبعهـا كليـة اللغـات بثلاث حـالات فصل بحق أستـاذ ومـعيدين، ثم أعقبتهـا كليـة البترول بحالتـي فصل طـالت اثنين من مسـاعدي أعضـاء هيئـة التدريس، وتلتهـا فـي المرتبـة الأخيرة كليتـي (التربيـة الرياضيـة، الحـاسوب) بحالـة فصل تعسـفية واحدة لكل منهمـا.

الدفعة الرابعة (117) أكاديميًا

الأحد 2 ديسمبر/ كانون الأول 2018 صدر عن مجلس جامعة صنعاء برئاسة الدكتور/ أحمد الدغار المعين من قبل جماعة الحوثي قرارًا رابعًا يحمل الرقم (303) قضى بإنهاء خدمة ((117 أكاديميًا داخل جامعة صنعاء مدونة أسمائهم في كشف مرفق يبدأ بالمؤرخ البروفيسور الراحل/ يوسف محمد عبد الله الشيباني، وينتهي بالأستاذ المساعد/ سمير عبد الرحمن فرحان الشميري

مكتب رئيس الجامعة

قرار رئيس الجامعة رقم (٣٠٣) لسنة ٢٠١٨م

بإنهاء خدمات بعض الإخوة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم

رئيس الجامعة :-

بعد الاطلاع على قانون الجامعات اليمنية رقم (١٨) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.
وعلى القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات ولائحته التنفيذية
وعلى قرار مجلس الجامعة بدحضر اجتماعه (الأول) المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠م على إنهاء خدمات ا
اداء وعددهم (١١٧) بينا باسم الأخ/ يوسف محمد عبدالله الشيباني وينتهي باسم الأخ/ سمير عبدالرحم
الشميري وفتح التظلم لهم لمدة ثلاثة أشهر.

قـــــــرر

مادة الأولى:-إنهاء خدمات بعض الإخوة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالجامعة لانقطاعه
العمل بالجامعة وهم:-

م	الاسم	الدرجة العلمية	الكلية
١	يوسف محمد عبدالله الشيباني	أستاذ	الآداب والعلوم الإنسانية
٢	عبدالحكيم أحمد سالم الشرجبي	أستاذ	الآداب والعلوم الإنسانية
٣	فؤاد عبدالجليل السلامي	أستاذ	الآداب والعلوم الإنسانية
٤	فضل علي أبو غانم	أستاذ	الآداب والعلوم الإنسانية
٥	رياض عبدالحبيب القرشي	أستاذ	الآداب والعلوم الإنسانية
٦	أحمد علي مطهر المأخذي	أستاذ	الآداب والعلوم الإنسانية
٧	صالح يحيى صواب	أستاذ	الآداب والعلوم الإنسانية
٨	بلقيس محمد علي جبارة	أستاذ مشارك	الآداب والعلوم الإنسانية
٩	مقبل الثام عامر الاحمدي	أستاذ مشارك	الآداب والعلوم الإنسانية
١٠	عبدالله محمد مشبب الفرازي	أستاذ مشارك	الآداب والعلوم الإنسانية
١١	محمد أحمد حسين شرف الدين	أستاذ مشارك	الآداب والعلوم الإنسانية
١٢	سلال أحمد سلال المقطري	أستاذ مشارك	الآداب والعلوم الإنسانية
١٣	سالم عبداللطيف سعيد الشوافي	أستاذ مساعد	الآداب والعلوم الإنسانية
١٤	إشراق أحمد يحيى راسم	أستاذ مساعد	الآداب والعلوم الإنسانية
١٥	فاتن عبده محمد عبده	أستاذ مساعد	الآداب والعلوم الإنسانية

شمل قرار الفصل (18) أكاديمية، اثنتين منهن يحملن صفة الأستاذية، وأربع بدرجة أستاذ مشارك، وثمان بدرجة أستاذ مساعد، ومدرسة واحدة، وثلاث معيدات، يتوزعن على سبع كليات تتصدرها كليتا (الآداب، التربية) بواقع ثمان حالات فصل موزعة بينهما بالتساوي، تليهما كلية اللغات بثلاث حالات، ثم كليات (الطب، الإعلام، العلوم) بحالتين لكل منها وبعدها كلية الشريعة والقانون بحالة فصل واحدة.

فيما بلغ عدد الذكور الذين شملهم القرار ((99 أكاديميًا، (20) منهم بدرجة بروفيسور- أستاذ، و(34) أستاذًا مشاركًا، و((32 أستاذًا مساعدًا، إضافة إلى خمسة مدرسين، وثمانية معيدين، يتوزعون على (12) كلية، تتصدرها كلية الطب بواقع (18) حالة فصل تعسفية، تليها كلية التربية بإجمالي (16) حالة فصل منها أربع حالات في فرع خولان وحالة بفرع أرحب.

واحتلت كلية الآداب والعلوم الإنسانية المرتبة الثالثة بعدد (15) حالة فصل تعسفي لأكاديميين، تعقبها كليتا (الشريعة والقانون، اللغات) بتسع حالات لكل منهما، ثم كليتا (العلوم، الهندسة) بسبع حالات فصل في كل واحدة منهما، تتبعهما كلية الإعلام بست حالات، ثم كلية الزراعة بخمس حالات، وبعدها كلية الحاسوب بأربع حالات فصل، ثم كلية طب الأسنان بحالتين، أخيرًا كلية الصيدلة بحالة فصل تعسفي واحدة.

قرار رئاسة جامعة صنعاء الممهور بالصيغة التنفيذية سرد جملة مرجعيات قانونية، حيث قال: أنه استند إليها ابتداء من قانون الجامعات اليمنية رقم (18) لسنة 1995، ثم قانون الخدمة المدنية رقم (19) لسنة 1991 وكذلك القانون رقم (43) لسنة 2005 بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات ولائحته التنفيذية غير أنه في حقيقة الأمر جاء كسابقيه مخالفًا لتلك المرجعيات جملة وتفصيلًا

وبعد عملية تفحص دقيقة تبين لفريق رايتس رادار أن معظم المشمولين في القرار من مستحقي التفرغ العلمي، وسبق أن تقدموا إلى كلياتهم بطلبات تمديد لإجازات التفرغ التي كفلها لهم قانون الجامعات اليمنية ولائحته التنفيذية، ورغم موافقة مجالس الأقسام على تفريغهم رفضت مجالس بعض الكليات تلك الطلبات تمهيدًا لاتخاذ هكذا إجراءات تعسفية بحقهم

الصنف الثاني الذين استهدفهم القرار فيتمثل في أولئك الموفدين للدراسة بالخارج الذين حالت ظروف الحرب والتهديدات الأمنية دون عودتهم إلى أرض الوطن، لاسيما أصحاب المواقف الرافضة والمناوئة لجماعة الحوثي أو المختلفين معها سياسيًا وطائفيًا وفكريًا؛ نظرًا لما تشكله عودتهم إلى مناطق سيطرة الجماعة من خطر حقيقي على حياتهم وأمنهم وسلامتهم.

جامعة ذمار

المجلس الأعلى لجامعة ذمار، حذا حذو مجلس قيادة جامعة صنعاء في السير على نفس النهج الحوثي الهادف إلى حوثنة كافة مؤسسات التعليم العالي الحكومية، عبر إزاحة كوادرها المؤهلة عن المشهد الأكاديمي تعسفيًا، ثم استبدالها بأخرى تابعة للجماعة أو أقل كفاءة خارج إطار القوانين واللوائح والنظم النافذة، ودون النظر للنتائج الكارثية المحققة.

بدا ذلك جليًا عبر القرارين التسلسليين (128) و(129) الصادرين يوم الأربعاء 23 مايو/ أيار 2018 والمذيلين باسم وتوقيع رئيس جامعة ذمار الدكتور/ طالب طاهر النهاري المعين من قبل جماعة الحوثي، حيث قضيا بإنهاء خدمة عدد (51) أكاديميًا بينهم أربع أكاديميات، مدرسة واحدة، وثلاث معيدات، توزعن على كليات (الطب، العلوم التطبيقية، الآداب، التربية).

وشمل القرار الأول (30) أكاديميًا بينهم تسعة أساتذة مشاركين، و(14) أستاذًا مساعدًا، ومدرس واحد، وستة معيدين اثنتين منهم نساء، يتوزع جميعهم على تسع كليات تتصدرها (الهندسة) بواقع ثمان حالات، يليها (الآداب، التربية، الطب) بخمس حالات لكل واحدة، ثم (الزراعة، العلوم التطبيقية) بأربع لكليهما، ثم (الحاسوب، طب الأسنان، العلوم الإدارية) بحالة واحدة لكل منها.

فيما طال القرار الثاني 21)) أكاديميًا، جميعهم مساعدين لأعضاء هيئة التدريس بينهم مدرسة بكلية الطب، ومعيدة في التربية، وتسعة مدرسين ستة منهم لدى (الهندسة)، وثلاثة في (التجارة، الحاسوب، طب الأسنان)، إضافة إلى عشرة معيدين، ثلاثة منهم في (الهندسة) بينما يتوزع البقية على (الآداب التربية، الإعلام، الحاسوب، الزراعة، الطب، العلوم التطبيقية).

REPUBLIC OF YEMEN
THAMAR UNIVERSITY
University Rector

الجمهورية اليمنية
جامعة ذمار
رئيس الجامعة

قرار رئيس الجامعة رقم (١٤٨) لسنة 2018م

بانهاء خدمات عدد (30) من اعضاء هيئة التدريس ومساعديهم المبينة أسمائهم أدناه
وذلك لانقطاعهم عن العمل لمدة سنوات بدون أي عذر أو مبرر قانوني

رئيس الجامعة

المادة الأولى -

م	الاسم	الدرجة العلمية	الكلية
1	نصر صنعم ثابت الوند	استاذ مساعد	كلية الطب والعلوم الصحية
2	خالد يحيى عبدالرحمن باصكر	استاذ مساعد	كلية الطب والعلوم الصحية
3	احمد عيده محمد الخراشي	استاذ مساعد	كلية الطب والعلوم الصحية
4	محمد قاسم ابوبكر الشعيبي	استاذ مساعد	كلية الطب والعلوم الصحية
5	احمد علي قايد ثابت	استاذ مشارك	كلية الطب والعلوم الصحية
6	علي حمود عبدالله الغربي	استاذ مساعد	كلية الهندسة
7	معين عبدالملك سعيد عبده	استاذ مساعد	كلية الهندسة
8	عبدالنور علي جازم غانم	استاذ مشارك	كلية الهندسة
9	رشيد محمد عبدالله السنفي	استاذ مشارك	كلية الهندسة
10	محمد محمد حسين الثلايا	استاذ مساعد	كلية الهندسة
11	فهد عبده احمد حمود	استاذ مساعد	كلية الزراعة والطب البيطري
12	جمال محمد علي غالب	استاذ مساعد	كلية الزراعة والطب البيطري
13	عبدالمجيد قاسم علي اليهاري	استاذ مساعد	كلية طب الأسنان

Fax (87246) Tel.No.: (509573) Fax: (509553) (٥٠٩٥٥٣) فاكس:(٥٠٩٥٧٣) تلفون: (٨٧٢٤٦) ص.ب:

استند القراران الصادران عن رئاسة جامعة ذمار لذات المرجعيات القانونية الرئيسية التي اتكأت عليها قرارات رئاسة جامعة صنعاء، بل حتى الذرائع والمبررات المتمحورة حول (الانقطاع عن العمل)، ولا غرابة في ذلك مطلقًا؛ كون المخطط والمعد والمخرج واحد، والجميع يسعى لتحقيق نفس الأهداف وعلى قاعدة (ضرب عصفورين بحجر) عبر اتباع كل قرار (إقصاء) بقرار(إحلال).

الأستاذ/ صخر أحمد حاتم، من أبناء منطقة ضوران محافظة ذمار، أحد الأسماء الواردة ضمن الكشوفات المرفقة، رغم تحقق الفريق من وجوده لحظة صدور القرار داخل أحد سجون الحكومة الشرعية في محافظة شبوة الجنوبية مع مجموعة أسرى كانوا يقاتلون إلى جانب جماعة الحوثي في إحدى جبهات منطقة بيحان أواخر العام 2017م وقبل إنهاء اجتياحها الأول للمحافظة.

منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 وصل الأسير/ صخر حاتم، منفردًا إلى مدينة ذمار، بعد إطلاق سراحه ضمن صفقة تبادل أبرمت بين قوات الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي التي كلفت الشيخ/ محمد عبد الرزاق المعين من قبلها وكيل محافظة آنذاك بالخروج على رأس وفد رسمي لاستقبال الأسير والأكاديمي المشمول ضمن قرار الفصل رقم (129).

وبعد عملية بحث وتقصٍ حول الواقعة توصل فريق رايتس رادار لمعلومات موثقة تفيد بأن قيادات حوثية مارست كل أساليب الضغط ضد صخر حاتم المدرس بكلية الهندسة جامعة ذمار، حتى أجبرته على الانخراط في صفوف مقاتليها وبمجرد اختفاءه وانقطاع أخباره تمامًا، عزلته فورًا من وظيفته مثلما فعلت مع آخرين أمثاله بحثًا عن ضحايا جدد.

جامعة حجة

في يوم الخميس 17 مايو/ أيار 2018 كان مجلس جامعة حجة برئاسة الدكتور/ رضوان علي الرباعي الذي عينته جماعة الحوثي، قد أصدر قرار فصل مماثل أقصى عدد (60) أكاديميًا، وذلك ضمن توجه جماعة الحوثي أسقط فوق ألفي موظف من كشوفات مختلف مؤسسات الدولة بالمحافظة مع تصفير مستحقاتهم المالية، تمهيدًا لإحلال عناصر تابعة لها مكانهم

قرار رئيس جامعة حجة الذي تعذر على فريق رايتس رادار الوصول لنسخة منه، توافق مع سابقيه في ثلاث نقاط محورية هي (المرجعيات اللا قانونية، والإجراءات التعسفية، والأهداف الخفية غير المشروعة)، ثم اختلف عن سابقيه عند نقطة واحدة تتعلق بالمبررات التي حصرها الأخير بوجود نواقص ضمن ملفات التوظيف وعدم استكمال إجراءات نظام البصمة والصورة.

واستنادًا لمعلومات موثقة فإن قيادات حوثية استبقت الأمر بسلسلة عراقيل أعاقت أكاديميين مصنفين كمعارضين ومناوئين للجماعة، لعل أبرزها الحيلولة دون وصول اللجنة المركزية المختصة بنظام البصمة إلى مركز المحافظة ومقر الجامعة تحديدًا حتى لا يتمكن أولئك المصنفون من استكمال معاملتهم، والإفلات من قرار الفصل الجماعي

كما أبقت جماعة الحوثي بعض الأكاديميين ممن شملهم قرار الفصل رهن الاختفاء القسري داخل سجونها في المحافظة لفترات تراوحت بين (عام إلى ثلاثة أعوام) كي تفوت عليهم فرصة تصحيح أوضاعهم واستكمال أي نواقص في ملفاتهم الوظيفية من بيانات ووثائق ثبوتية أو توجيهات ضرورية مع مطابقتها أو المصادقة عليها وتعميدها.

جامعة إب:

في جامعة إب بدت الأمور مختلفة كثيرًا حيث لم يقتصر الحال هناك على مخالفة قرارات الفصل للقوانين واللوائح التنفيذية المعمول بها، وإنما تعدت ذلك لتجاوز سلسلة التراتبية الخاصة بالجهات المخولة بصنع القرار، والقفز من الإدارات المختصة ضمن المستوى الأدنى إلى أخرى خارج إطار الاختصاص تتبع المستوى الأعلى الذي يكرس لمركزية اتخاذ القرارات الإدارية تحديدًا.

ينطبق ذلك على قرار (المجلس السياسي الأعلى) الصادر الأربعاء 20 سبتمبر/ أيلول 2017 والمذيل باسم وتوقيع القيادي الحوثي/ صالح الصماد، المعين رئيسًا للمجلس آنذاك، حيث قضى القرار بفصل عدد (26) أكاديميًا من وظائفهم ومناصبهم في مختلف كليات جامعة إب، دون أي مسوغ قانوني، وعبر جهة فاقدة للشرعية والصلاحية معًا.

القرار الذي وصفه خبراء قانونيون بالتعسفي والمخالف لكافة القوانين واللوائح المنظمة، جاء تمهيدًا لإحلال عناصر حوثية غير مؤهلة، على رأسهم الدكتور/ فؤاد عبد الرحمن حسان، الأستاذ المساعد في قسم التغذية بكلية الزراعة، والذي تزامن تعيينه من قبل المجلس ذاته نائبًا لرئيس الجامعة، رغم عدم امتلاكه ما يؤهله لشغل المنصب سوى الانتماء للجماعة

وكانت مصادر أكاديمية في جامعة إب قد كشفت قبل شهر ونصف من تاريخ صدور القرار عن خطة ممنهجة مشتركة بين جماعة الحوثي ورئاسة الجامعة المعينة من قبلها، تهدف للإطاحة بإجمالي (341) أستاذًا وموظفًا يعملون ضمن الطواقم الأكاديمية والإدارية في مختلف كليات وأقسام الجامعة وذلك بعد حصرهم وتصنيفهم كمعارضين ومناوئين للجامعة

تكرر الأمر ذاته الاثنين 9 سبتمبر/ أيلول 2024 عندما أقصى الحوثيون أساتذة الفكر الإسلامي في جامعة إب، رغم عدم ارتباطهم بأي انتماءات سياسية أو توجهات فكرية، وذلك ضمن توجه ممنهج ومكشوف لتطييف المقررات الدراسية داخل مختلف كليات الجامعة، وإغلاق المجال تمامًا أمام أي مخاطر أو مخاوف تتهدد مشروع الجماعة.

وتفيد معلومات موثقة بأن القيادي الحوثي/ عبد الفتاح غلاب، المعين مشرفًا أكاديميًا للجامعات الحكومية والأهلية بمحافظة إب وجه رئاسة الجامعة بتسريح ثلاثة أساتذة يدرسون مقرر (الثقافة الإسلامية)، وإسناد مهامهم لعناصر حوثية في (الملتقى الطلابي) تم إعدادها سلفًا لتعليم مقرر آخر مختلف كليًا أطلق عليه اسم (الثقافة الإيمانية).

خامسًا: الاعتداء على الحقوق الصحية

تشكل الصحة أحد أهم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والأساسية بل وتلعب دورًا محوريًا لضمان صيانة وتفعيل باقي حقوق الإنسان، وتحديدا الحق في الحياة والسلامة الجسدية والعقلية الذي يتوقف بقاؤه والانتفاع به على مقدار الصحة التي يتمتع بها اليمنيون بما فيهم أساتذة الجامعات ثم مدى احترام الجهات المعنية له كحق متأصل والتزامها بتوفيره للجميع دون أي تمييز.

ولا يتوقف هذا الحق عند مجرد الرعاية الصحية، بل يشمل الحصول على توعية معلوماتية مواكبة، وتوفير مياه شرب نقية، وغذاء آمن وكافٍ، إضافة إلى إصحاح بيئي ملائم وظروف عمل صحية، مع مراعاة تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد المستفيدين دون تمييز، وتفعيل مبدأي المشاركة والمساءلة، وتكريس قيم الحرية لضمان وقف كل أشكال الإيذاء البدني باسم الطب

الدستور اليمني النافذ كفل حق الرعاية الصحية، إذ نصت المادة 55)) منه على أن: (الرعاية الصحية حق لجميع المواطنين، وتكفل الدولة هذا الحق ... إلخ)، ثم جاءت مسودة الدستور الجديد لسنة 2015 وتوسعت أكثر في هذا الجانب، حيث تضمنت الفقرة الرابعة من المادة (109) تأكيدًا صريحًا على إدراج التأمين الصحي ضمن هذا الحق المكفول لكل موظفي القطاعين العام والخاص.

وصادقت اليمن مبكرًا في 29 فبراير/ شباط 1987 على (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) بعد اعتماده من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأريخ 16 ديسمبر/ كانون الأول 1966، ودخوله حيز التنفيذ في3 يناير/ كانون الثاني 1976، الذي يلزم الدول الأطراف الاعتراف بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

لكن خطوات الحكومات المتعاقبة على طريق تنفيذ التزامات اليمن كطرف ضمن هذه المعاهدة متعددة الأطراف، ظلت تسير ببطء شديد دون أن تتجاوز مكاتب السلطة التنفيذية غير المعنية بالتشريعات والتقنين، فكانت أول خطوة بالنسبة للجامعات صدور قرار رئيس الوزراء رقم (238) لسنة 1998 بشأن نظام وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس الذي تطرق للتأمين الصحي كامتياز وليس حق.

واستنادًا للمادة (26) من القرار محط التناول تتولى كل جامعة يمنية على نفقتها توفير الرعاية الطبية الكاملة لأعضاء هيئة التدريس العاملين لديها مع أفراد عائلاتهم، وذلك من إيراداتها الخاصة وليس الاعتماد السنوي المقدم ضمن موازنة الدولة، في حين تلزم المادة (27) الجامعة بتحمل كامل نفقات العلاج خارج اليمن لأي عضو ضمن الكادر الأكاديمي العامل حال تطلب الأمر ذلك.

بعد قرابة عقد ونصف أقر المشرع اليمني القانون رقم (9) لسنة 2011 بشأن التأمين الصحي والاجتماعي، غير أنه ظل حبيس أدراج الحكومة حتى موعد صدور القرار الجمهوري رقم (165) لسنة 2012 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون، والتي لم ترَ هي الأخرى النور لثلاث سنوات متتالية قبل أن تأتي الحرب وتعطل ليس فقط القوانين ولوائحها التنفيذية وإنما كل مظاهر الحياة

ويحسب لمجلس جامعة صنعاء اتخاذ أول خطوة عملية على هذا الصعيد عبر تشكيل لجنة إعداد مشروع لائحة تأمين صحي لأعضاء هيئة التدريس، خلال اجتماعها الاستثنائي المنعقد الخميس 23 أغسطس/ آب 2012، بالتزامن مع صدور قرار اللائحة التنفيذية للقانون مع التأكيد على سرعة وضع مقترحات مبدئية وتقديمها خلال أسبوعين ليتسنى سرعة البت فيها.

وفي آخر اجتماع لنقابات أعضاء هيئة التدريس بقيادة وزارة التعليم العالي، أواخر العام ذاته تم الاتفاق على أن تتولى الأخيرة مهمة إلزام رؤساء الجامعات اليمنية بتوفير التأمين الصحي لكافة الأساتذة ومساعديهم طبقًا للقانون، مع إدراج المبالغ الإجمالية لتغطية تكاليفه السنوية ضمن موازناتها التشغيلية المقدمة للحكومة بداية كل عام دراسي، ليتم التخاطب مع المالية بإطلاقها

جاءت بعد ذلك جماعة الحوثي فور اجتياحها للعاصمة صنعاء وسيطرت على جامعة صنعاء وباقي مؤسسات الدولة، ولم تكتفِ فقط بتجميد كل الإجراءات التي اتخذت سابقًا في ذات السياق، بل قامت بإيقاف رواتب الكادرين الأكاديمي والإداري للجامعة، ومصادرة باقي الاستحقاقات التي كانت تصرف باسم العلاوات والتأمين الصحي أو المساعدات والمنح العلاجية الداخلية والخارجية.

وبينما يتضور جميع أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم جوعًا، ويغادر العشرات منهم الحياة القاسية بصمت كل عام بعد عجزهم عن شراء ما يسكن آلامهم ويخفف أوجاعهم، تقر رئاسة جامعة صنعاء المعينة من قبل جماعة الحوثي منح الطلاب المنتسبين للجامعة تأمينًا صحيًا مقابل دفعهم مبلغ (1000) ريال ضمن رسوم تسجيل، إضافة إلى اشتراك سنوي بمقدار (10%) من إجمالي تكاليف الخدمات الطبية المقدمة.

حرفيًا لكن بنسبة أقل تكررت نفس السياسات والممارسات الحوثية الممنهجة للالتفاف والتحايل على حقوق الأكاديميين الصحية ومصادرتها في باقي الجامعات الحكومية الواقعة داخل مناطق سيطرة الجماعة، وتركزت تلك الانتهاكات والممارسات حول مصادرة حق التأمين الصحي، فضلًا عن رفض اعتماد أي منح أو مساعدات علاجية مما عرض حياة عشرات الأساتذة الجامعيين ومساعديهم للموت.

ولا يبدو الوضع أحسن حالًا بالنسبة للجامعات اليمنية الواقعة داخل نطاق سيطرة الحكومة الشرعية؛ كون بعض البدلات المالية للأكاديميين خصوصًا وموظفي الدولة عمومًا بما فيها التأمين الصحي لم تدرج بعد ضمن الموازنة السنوية للدولة هناك، وما يتم صرفه هو الراتب الأساسي مع البدلات الضرورية بالمرتبطة بالأداء والمهام الوظيفية مثل الحوافز والمواصلات والمظهر وغيرها.

كما أن الرواتب الأساسية التي تصرف بصورة شبه منتظمة لأساتذة الجامعات الحكومية ومساعديهم داخل تلك المناطق باتت هي الأخرى غير مجدية ولا تفي بأبسط تكاليف الحياة المعيشية من سكن ومأكل ومشرب، ناهيك عن تكاليف العلاج الباهضة جدًا في ظل الانهيار المريع والمتسارع للعملة المحلية بطبعتها الجديدة أمام العملات الصعبة، الأمر الذي فاقم الأوضاع الصحية لدى الغالبية.

بل حتى المنح والمساعدات العلاجية المعتمدة والتي تم صرفها في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا منذ مطلع 2017 كانت محدودة جدًا ولا تغطي الحد الأدنى مقارنة بالاحتياج الفعلي لدى الجامعات الحكومية وفوق ذلك خضعت لازدواجية المعايير، بينما تعالج معظم الأكاديميين العاملين هناك على نفقاتهم الشخصية والعشرات منهم وافتهم المنية بعد عجزهم عن شراء بعض المسكنات

ارتفعت حالات الوفاة الفجائية بين أوساط الأكاديميين اليمنيين في مناطق سيطرة جماعة الحوثي والحكومة الشرعية، لعدة أسباب أبرزها: تلازمية الإجهاد المهني، وضغوط الحياة الزائدة، وما يصاحبها من خوف وقلق وتوتر مستمر، يتبعها حالة اضطرابات نفسية تجاه أمور مستقبلية تتعلق بالمال والصحة والأهل والعمل تقود حتمًا إلى الموت بنوبات وجلطات قلبية ودماغية أو ذبحات صدرية

في المقابل تضاءلت فرص النجاة أمام الأكاديميين اليمنيين الذين يعانون من أمراض مزمنة سواء داخل مناطق جماعة الحوثي أو الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا لسببين رئيسيين: الأول يرتبط بالظروف والأزمات الحياتية والمعيشية التي خلفتها الحرب، والثاني ناجم عن مصادرة بعض الأطراف المتنازعة لأبسط حقوقهم المالية والصحية وتقديمها إياهم فرائس سهلة لتلك الأمراض.

لم يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل حتى جائحة كورونا وغيرها من الأوبئة والحميات التي انتشرت في معظم ربوع اليمن بالتزامن مع سنوات الحرب، لم يسلم منها معظم الأكاديميين اليمنيين الذين وجدوا أنفسهم فجأة أمام معركة غير متكافئة معها في ظل انقطاع الرواتب ومصادرة كافة حقوقهم الصحية إضافة إلى تشتت الجهود الرسمية المحلية والدولية والانهيار الكلي للمنظومة الصحية

مصادرة حق الرعاية الطبية والتأمين الصحي

سرعان ما اختفى كل شيء له ارتباط بالتأمين الصحي لأعضاء هيئة تدريس ومساعديهم في كافة الجامعات اليمنية الحكومية ابتداء من لحظة سقوط العاصمة صنعاء بقبضة جماعة الحوثي، والإطاحة بالشرعية الدستورية، وصولًا إلى استيلائها على معظم مؤسسات الدولة بما فيها الجامعات خلال الفترة الممتدة بين أواخر 2014 وبداية 2015.

وزادت الأوضاع سوءًا بعد انقطاع رواتب موظفي الدولة أواخر سبتمبر/ أيلول 2016 بمن فيهم الأكاديميين وتحديدًا المبتلين بأمراض مزمنة الذين وصلوا إلى حالة العجز الكلي عن شراء بعض العقاقير الطبية المسكنة لآلامهم وأوجاعهم بعد أن خذلتهم أطراف الصراع التي لم تفكر سوى بمصالحها وتمويل حربها ولو على حساب صحة وسلامة الأخيرين.

تزامن ذلك كله مع حالة انهيار شبه كامل للمنظومة الصحية في البلاد جراء تصعيد العمليات العسكرية من قبل الأطراف المتنازعة لاسيما خلال السنوات الأولى للحرب، واستهدافها المباشر لمعظم المرافق الصحية التي دمرت بعضها كليًا، بينما ظلت أخرى خارج إطار الخدمة، ناهيك عن الانتشار المخيف للأمراض والأوبئة الفتاكة والجائحات العالمية

وفي هذا السياق تحقق فريق رايتس رادار من وفاة (141) أكاديميًا يمنيًا خلال الفترة التي يغطيها التقرير متأثرين بأسباب عدة مرتبطة مباشرة بالمضاعفات الصحية والأمراض والأوبئة المنتشرة داخل مناطق يمنية متفرقة ووسط ظروف مادية ومعيشية صعبة عاشها الضحايا دون رواتب أو مصادر دخل أخرى تغطي نفقات العلاج أو حتى شراء بعض الأدوية والعقاقير المسكنة.

توزعت تلك الوفيات على عدد ((14 جامعة يمنية تسع منها حكومية وأربع أهلية وخاصة حيث تصدرتها جامعة صنعاء الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي بواقع ((88 حالة وفاة، تليها جامعة عدن التابعة للحكومة الشرعية بإجمالي (34) حالة وفاة، فجميع ضحاياها في الجامعتين أكاديميون حرموا من أبسط حقوقهم المشروعة كالراتب والتأمين الصحي فكانوا فريسة سهلة لكل الأمراض والأوبئة.

واحتلت جامعة تعز المرتبة الثالثة بأربع حالات وفاة، ثم تلتها جامعة أبين بثلاث حالات وفاة، وبعدها جامعتا (ذمار) الحكومية و(الإيمان) الأهلية بحالتي وفاة في كليهما، بينما توزعت باقي الحالات على جامعات (الحديدة، حجة، حضرموت، شبوة، لحج) الحكومية، إضافة إلى جامعات (العلوم والتكنولوجيا، دار السلام، معهد أمين ناشر الصحي) الأهلية والخاصة وبواقع حالة وفاة لكل منها.

وبحسب النوع الاجتماعي والدرجة العلمية وكذا المناصب التي يشغلها ضحايا الأمراض المزمنة فقد توفيت سبع أكاديميات يمنيات اثنتين منهن يحملن صفة الأستاذية، ومثلهن بدرجة أستاذ مساعد، وأكاديمية واحدة بدرجة أستاذ مشارك، إضافة إلى رئيسة قسم بكلية العلوم الإدارية التابعة لجامعة عدن، ومدرسة متعاقدة في كلية التربية التابعة لنفس الجامعة

كما توفي عدد (134) أكاديميًا نتيجة تعرضهم لعدة أمراض وأوبئة فتاكة، ثم مصادرة حقهم في التأمين الصحي، ونهب رواتبهم وباقي استحقاقاتهم المالية التي كانوا يعولون عليها كثيرًا لتغطية نفقات العلاج والأدوية والعقاقير اللازمة لحماية أنفسهم وتقوية مناعتهم للتصدي لأي مخاطر صحية تتهدد حياتهم وأمنهم وسلامتهم الجسدية

وتنوع الضحايا الأكاديميون بين 18)) بروفيسورًا، وعدد ((35 يحملون صفة الأستاذية، و(16) أكاديميًا بدرجة أستاذ مشارك، و32)) أكاديميًا بدرجة أستاذ مساعد، ومدرسين اثنين، وأربعة معيدين، فضلًا عن إجمالي ((27 أكاديميًا يتقلدون مناصب إدارية بينهم خمسة رؤساء جامعات، ونائب رئيس واحد، إضافة إلى خمسة عمداء كليات، مع أربعة نواب، وعدد ((12 رئيس قسم

وفيات النوبات الفجائية:

النوبات الفجائية القاتلة ممثلة في جلطات وسكتات القلب والدماغ والذبحة الصدرية، كانت على رأس قائمة الأمراض والأوبئة الأكثر فتكًا بأرواح الأكاديميين اليمنيين خلال سنوات الحرب وحتى اللحظة، نتيجة متلازمة ضغوطات الحياة والعمل معًا التي أثقلت كاهل الجميع وسط غياب كلي للضمير وانعدام كامل للشعور بالمسؤولية لدى أطراف النزاع الداخلي وتحديدًا جماعة الحوثي.

والضحايا أساتذة الجامعات الحكومية ومساعدوهم ممن أمعنت بعض تلك الأطراف المتنازعة في إذلالهم، ونهب ومصادرة كافة استحقاقاتهم المالية مع امتيازات أخرى بينها (التأمين الصحي) والتي كان الجميع يعتمدون عليها كليًا للتخفيف من بعض أعباء الحياة المادية والمعيشية، مع ضمان مراقبة حالاتهم الصحية عبر إجراء فحوصات شبه دورية لتفادي قدر الإمكان الموت المفاجئ

ضمن هذا النمط من الانتهاك القائم على الحرمان والإهمال المتعمدين المفضيين إلى الموت رصد فريق رايتس رادار إجمالي (80) حالة وفاة فجائية لأكاديميين يمنيين موزعين بحسب الانتماء الوظيفي على عدد ((12 جامعة حكومية تصدرتها جامعة صنعاء الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي بواقع ((46 حالة وفاة، تليها جامعة عدن التابعة للحكومة الشرعية بستة حالات، ثم جامعة الحديدة بخمس حالات

فيما أعقبتها ثلاث جامعات حكومية أخرى هي: (إب، ذمار، تعز) بمعدل أربع حالات وفاة فجائية في كل جامعة على حدة، ثم تبعتها جامعتا (أبين ولحج) الواقعتان ضمن نطاق سيطرة الحكومة الشرعية بثلاث حالات وفاة لكل منهما، وبعدهما جامعة حضرموت بحالتي وفاة، ثم جامعات (حجة، صعدة، شبوة) بحالة وفاة فجائية واحدة لكل منها، تتحمل جماعة الحوثي مسؤولية الأولى والثانية.

وطبقا للأرقام والإحصائيات الموثقة فقد سجلت الجلطات والسكتات القلبية النسبة الأعلى بواقع (42) حالة وفاة طالت سبعة أكاديميين بدرجة بروفيسور، وثمانية آخرين يحملون صفة الأستاذية، ونفس العدد بدرجة أستاذ مشارك، ومثلهم بدرجة أستاذ مساعد، وخمسة مدرسين، وثلاثة معيدين، إضافة إلى أربعة أكاديميين كانوا يتقلدون مناصب إدارية موزعة بالتساوي بين عمادة الكليات ورئاسة الأقسام

فيما احتلت الجلطات والسكتات الدماغية المرتبة الثانية حيث غيبت ((23 أكاديميًا يمنيًا بينهم سبعة بدرجة بروفيسور- أستاذ، وأستاذين مشاركين، وخمسة أساتذة مساعدين، ومدرسين اثنين، ومعيد واحد فقط، إضافة إلى ثلاثة أكاديميين يشغلون مناصب عمداء كليات، ونائب عميد واحد ورئيسي أقسام الأول في جامعتي صنعاء وذمار

ثم جاءت حالات الوفاة الناجمة عن الذبحة الصدرية في المرتبة الثالثة والأخيرة ضمن قائمة النوبات الفجائية، حيث غيبت هي الأخرى عدد (14) أكاديميًا بينهم بروفيسور واحد لدى كلية التربية جامعة عدن، وخمسة يحملون صفة الأستاذية، وأستاذ مشارك واحد، وثلاثة أساتذة مساعدين، ومدرس واحد في جامعة إب، إضافة إلى رئيسي أقسام بجامعتي إب وتعز، وعميد كلية بجامعة صنعاء

تتحمل جماعة الحوثي المسؤولية القانونية والأخلاقية على عدد 61)) حالة وفاة وبنسبة 76% من إجمالي الحالات الموزعة على ست جامعات واقعة ضمن نطاق سيطرة الجماعة، تتصدرها جامعة صنعاء بواقع (46) حالة وفاة، تليها جامعة الحديدة بإجمالي خمسة حالات، وبعدها جامعتا (إب وذمار) بأربع حالات وفاة لكل منهما، ثم تعقبهما جامعتا (صعدة وحجة) بحالة وفاة واحدة في كل جامعة

بينما تقع المسؤولية القانونية والأخلاقية على الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا في عدد (19) حالة وفاة فجائية لأكاديميين يمنيين بنسبته 24% من إجمالي الحالات التي شملت ست جامعات تقع تحت سيطرتها تتصدرها جامعة عدن بست حالات وفاة، تعقبها جامعة تعز بأربع حالات، ثم جامعتا (لحج وأبين) بثلاث حالات لكل منهما، وبعدهما جامعة حضرموت بحالتي وفاة، تليها جامعة شبوة بحالة وفاة واحدة.

الرازحي .. ظروف صعبة تقوده للموت المفاجئ

الدكتور/ خلدون هزاع عبده نعمان الرازحي، عالم آثار يمني، وأستاذ اللغات السامية المشارك، لدى قسم الآثار كلية الآداب، جامعة ذمار، سجل له أكثر من (200) نص عربي تختص بنقوش جنوب شبه الجزيرة العربية، وحاصل على جائزة (الاتحاد العام للآثاريين العرب) لسنة2022 ، وعضو مؤسس في فريق المدونة الإلكترونية للنقوش العربية التابع لجامعة بيزا الإيطالية (DASI).

عاد الدكتور الرازحي، المنتمي جغرافيًا لمنطقة الأعبوس في محافظة تعز، إلى اليمن عام 2014 حاملًا معه شهادة الدكتوراه من جامعة (بيزا) الإيطالية التي ذهب إليها عام 2007 في مهمة تتعلق بالإشراف على ترميم قطع أثرية تتبع متحف (بينون). استقر به المقام أواخر 2014 رئيسًا لقسم الآثار بجامعة ذمار الذي سبق أن عين فيه معيدًا قبل عقد كامل.

واصل الرجل طيلة أربع سنوات متتالية مهامه الوظيفية وواجباته العلمية والأكاديمية بتفانٍ عالٍ والتزام منقطع النظير، متماشيًا مع متغيرات الواقع المفروض عنوة بكل سلبياته، رغم فشل السياسات وتعسف الإجراءات وسوء التعامل وانتقائية المعايير وشظف العيش الناجم عن انقطاع الرواتب، وتأثير ذلك على مستوى الأداء وقدرات المؤدي الصحية والذهنية.

مع حلول 2018 تقلد الدكتور الرازحي منصب نائب عميد كلية الآداب بجامعة ذمار للشؤون الأكاديمية، ولكن في زمن باتت الترقيات فيه بلا قيمة نتيجة انعدام الرواتب والعلاوات، الأمر الذي فتح أمامه هو وباقي أفراد عائلته حقبة جديدة من الصراع مع المرض والجوع داخل منزل شعبي متواضع لا يتعدى غرفتين ضيقتين مع مطبخ وحمام.

ظل الرازحي يكتم همومه وأوجاعه ويخوض معترك الحياة وحيدًا منفردًا، بل ومجردًا من أدوات الدفاع والحماية المتمثلة في الاستحقاقات المالية وباقي الامتيازات مثل تأمين السكن والرعاية الصحية باعتبارها حقوق مكفولة قانونًا لضمان الاستقرار والتغلب على كافة التحديات المتوقعة وسط بيئة عمل محفوفة بالمخاطر

ظل البروفيسور/ خلدون الرازحي يكتم همومه وأوجاعه ويخوض معترك الحياة وحيدًا منفردًا، بل ومجردًا من أدوات الدفاع والحماية المتمثلة في الاستحقاقات المالية وباقي الامتيازات مثل تأمين السكن والرعاية الصحية باعتبارها حقوق مكفولة قانونًا لضمان الاستقرار

غير أن عطاءات وإنجازات الأكاديمي الرازحي، لاسيما تلك التي رفعت اسم اليمن عاليًا خلال عدة محافل دولية، قابلها جحود (حوثي) دائم، لدرجة استكثارها حتى مجرد التكريم الرمزي على قامة علمية وأثرية بحجمه، الأمر الذي ضاعف حالة شعور الرجل بالغبن والتهميش والإلغاء ليدب بعدها اليأس والإحباط إلى نفسه وتنهار معهما كل قواه الصحية والجسدية.

غير أن عطاءات وإنجازات الأكاديمي الرازحي، لاسيما تلك التي رفعت اسم اليمن عاليًا خلال عدة محافل دولية، قابلها جحود (حوثي) دائم، لدرجة استكثارها حتى مجرد التكريم الرمزي على قامة علمية وأثرية بحجمه، الأمر الذي ضاعف حالة شعور الرجل بالغبن والتهميش والإلغاء ليدب بعدها اليأس والإحباط إلى نفسه وتنهار معهما كل قواه الصحية والجسدية.

وتفيد أقوال متطابقة تضمنتها شهادات موثقة لزملائه وأقاربه بأن الدكتور الرازحي ظل طيلة مسيرته الأكاديمية والبحثية يستخدم وسائل نقل عامة على نفقته الخاصة أثناء رحلاته الاستكشافية لمناطق يمنية عدة بحثًا عن معالم تاريخية وأثرية ونقوش يمنية قديمة، ووصل به الأمر حد قطع المسافة بين منزله ومقر عمله مشيًا على الأقدام لعدم امتلاكه تكاليف مواصلاته اليومية.

الاثنين 19 أغسطس/ آب 2024 توفي عالم الآثار والنقوش اليمني الدكتور/ خلدون الرازحي، إثر إصابته بنوبة قلبية فجائية، بعد عقد ونصف من العمل المتواصل المصحوب بأزمة حياتية ومعيشية غاية في التعقيد أنهكته صحيًا ونفسيًا دون أن يلقى في المقابل أي التفاتة إنسانية أو يخضع لحالة تشخيص طبية دقيقة على نفقة الجهة التي يعمل لديها

وفيات الأمراض المزمنة:

الأكاديميون اليمنيون الذين يعانون من أمراض مزمنة تجرعوا الويلات لسببين: الأول يتعلق بآلامهم وأوجاعهم التي لم يحس بها أحد غيرهم، والثاني صعوبة الوصول إلى العلاج وعدم القدرة على تحمل تكاليفه الباهضة في ظل ظروف مادية ومعيشية شديدة التعقيد فرضتها الحرب وبعض أطراف النزاع التي اعتادت أن تقتات على حساب معاناة الآخرين.

إذ تفاقمت الأوضاع الصحية أكثر لدى الأكاديميين المصابين بهكذا نوع من الأمراض غير السارية فور توقفت الرواتب وباقي الاستحقاقات المالية كالحوافز والعلاوات باعتبارها سلاحهم الوحيد للتغلب على آلامهم ومعاناتهم لاسيما مع الاختفاء المفاجئ للتأمين الصحي والتراجع عن كل الإجراءات والخطوات السابقة المتعلقة بإعداد اللوائح المنظمة له.

وهنا وثق فريق رايتس رادار عدد 78)) حالة وفاة لأكاديميين يمنيين كانوا يعانون من أمراض مزمنة حالت ظروفهم المادية الصعبة بسبب انقطاع رواتبهم ومصادرة تأمينهم الصحي دون تلقيهم الرعاية الطبية اللازمة، بينما عجز معظمهم عن شراء الدواء، وتوزعت تلك الحالات على 11)) جامعة حكومية تصدرتها جامعة صنعاء بواقع (44) حالة وفاة، ثم تلتها جامعتا عدن والحديدة بست حالات وفاة في كل منهما.

جاءت جامعة تعز في المرتبة الرابعة بإجمالي خمس حالات وفاة لأكاديميين يعانون من أمراض مزمنة، تبعتها جامعة إب بأربع حالات وفاة مماثلة، وبعدها جامعات (أبين، حضرموت، ذمار) وبواقع ثلاث حالات وفاة في كل جامعة، وأعقبتها جامعة لحج بحالتي وفاة، ثم جامعتا (حجة وشبوة) بحالة وفاة واحدة لكل منهما؛ نتيجة المضاعفات الناجمة عن مصادرة الحقوق المادية والصحية معا

بين ضحايا تلك الحالات (12)بروفيسورًا، و((28 أكاديميًا يحملون صفة الأستاذية، وثمانية بدرجة أستاذ مشارك، و(16) أستاذًا مساعدًا، ومعيدين اثنين، إضافة إلى (12) أكاديميًا يشغلون مناصب إدارية عليا منهم ثلاثة عمداء كليات واثنين نواب عمداء، وسبعة رؤساء أقسام جميعهم كانوا يعانون من أمراض مزمنة، ثم انهاروا صحيًا نتيجة الأوضاع الصعبة.

وسجل الداء (السكري) المعروف باسم القاتل الصامت أعلى نسبة وفيات بين الأكاديميين اليمنيين المبتلين بهذا النوع من المرض حيث غيب عدد (24) أكاديميًا منهم خلال الفترة الزمنية التي شملتها عملية الرصد الميداني الممتدة بين 2017 العام الذي توقف فيه صرف الرواتب الشهرية وحتى أواخر 2024، ثم تلاه (ارتفاع ضغط الدم) بإجمالي (15) حالة، وبعده (فيروس الكبد) بعدد (13) حالة وفاة.

فيما احتل سرطان الدم والأورام الخبيثة المرتبة الرابعة بواقع (11) حالة وفاة، يعقبها أعراض (القولون العصبي) التي تسببت هي الأخرى بوفاة سبعة أكاديميين يمنيين، ثم يتبعها (الفشل الكلوي) وكذلك (هشاشة العظام) بمعدل أربع حالات وفاة لكل منهما بينها ثلاث حالات وفاة بجامعة صنعاء، وحالتين بجامعة تعز، وتتوزع البقية على جامعات (ذمار، الحديدة، عدن) وبحالة واحدة في كل جامعة.

الشرعبي .. من العجز عن شراء دواء إلى الافتقار لضريح

الدكتور/عبد الغني علي سعيد الشرعبي، أحد مؤسسي قسم الآثار والسياحة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة صنعاء، كما شغل منصب رئيس القسم، وبينما انشغل غيره باللهث وراء الكسب غير المشروع من وراء تهريب آثار اليمن والمتاجرة بها، ظل هو مثالًا للإخلاص والتفاني في كل المهام المسندة إليه على صعيد البحث والاستكشاف ضمن اختصاصه.

كان الشرعبي يعاني من دائي (السكري) و(الضغط) المزمنين إضافة لأمراض عارضة داهمته فجأة خلال العام الأول من عمر سيطرة جماعة الحوثي الذي أنقطع معه راتبه الشهري أواخر عامه الثاني وتسبب بانهيار مريع لظروفه المعيشية والصحية في آن واحد، بل ساوته بطبقة الفقراء والمعوزين حتى وجد نفسه عاجزًا تمامًا عن شراء ما يخفف بعض آلامه وأوجاعه

يقول (ع. ع. ش) أحد أقاربه: (لم يتمكن الدكتور عبد الغني من شراء أدوية السكر والكولسترول بشكل دائم ومنتظم بسبب وضعه المادي الصعب خاصة بعد انقطاع راتبه مطلع 2016 وعدم التفات الجهات المعنية لحالته، ثم توقف تمامًا عن تناول تلك الأدوية المسكنة والمنظمة قرابة أسبوعين متتاليين حتى انتهى به الأمر إلى وفاته التي شكلت فاجعة لكل أهله ومحبيه.

لم يتمكن الدكتور عبد الغني من شراء أدوية السكر والكولسترول بشكل دائم ومنتظم بسبب وضعه المادي الصعب خاصة بعد انقطاع راتبه مطلع 2016م وعدم التفات الجهات المعنية لحالته، ثم توقف تمامًا عن تناول تلك الأدوية المسكنة والمنظمة قرابة أسبوعين متتاليين حتى انتهى به الأمر إلى وفاته التي شكلت فاجعة لكل أهله ومحبيه.

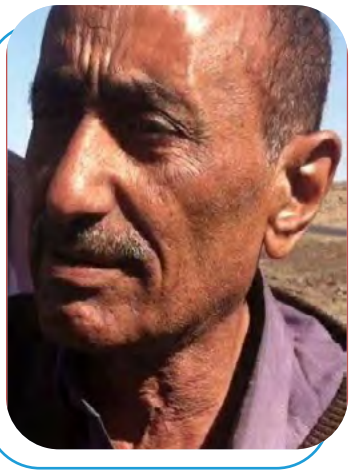

لم تلتفت رئاسة جامعة صنعاء وعمادة كلية الآداب المعينة من قبل جماعة الحوثي لحالة الدكتور الشرعبي الصحية وهي تنهار بشكل متسارع أمام مرأى ومسمع الجميع، ورغم مناشدات ونداءات أهله وكذلك استغاثات معظم الأكاديميين التي غطت منصات التواصل الاجتماعي الموجهة للحكومة الشرعية وجماعة الحوثي معا من أجل إنقاذ حياة زميلهم.

ومع كل يوم يمر دون تناوله لأي من أصناف أدويته المقررة التي ظلت مجرد حبر على (روشتات) طبية بلا إسناد مالي أو تأمين صحي، كانت حالة الدكتور/ الشرعبي، الصحية تتفاقم أكثر فأكثر، حتى اشتدت به الآلام واستفحلت الأمراض، لتخفيه قسرًا خلف حيطان منزله بمعزل عن زملائه وأبنائه الطلاب في كلية الآداب الذين عاد إليهم مودعًا قبل أسبوع فقط على الرحيل الأخير.

ومع كل يوم يمر دون تناوله لأي من أصناف أدويته المقررة التي ظلت مجرد حبر على (روشتات) طبية بلا إسناد مالي أو تأمين صحي

تحدّث الدكتور/عادل الشرجبي، عبر منشور بصفحته الشخصية في (فيسبوك) عن آخر لقاء جمعه بزميله الدكتور/عبد الغني الشرعبي، عند أحد مداخل الكلية، إذ لاحظ عليه آثار المرض ظاهرة في ضمور وذبول وجهه الشاحب، فسأله عن السبب؟!!، فكانت الإجابة: «أشعر بانهيار صحي حاد منذ توقفت عن تناول أدوية السكر والضغط والكولسترول لعدم امتلاكي ثمنها».

في يوم الأحد 23 سبتمبر/ أيلول 2018 توفي الدكتور عبد الغني الشرعبي فقيرًا لا يملك ثمن قبر (ضريح) يواري جسده، ومخلفًا وراءه تركة ثقيلة من الديون التي تراكمت خلال ثلاث سنوات حرب قضاها متنقلًا بين أروقة المستشفيات والعيادات الخارجية خلال رحلة علاجية أنهكته ماديًا وجسديًا قبل أن تغيبه كليًا عن أهله وزملائه ومحبيه

وفيات كورونا (كوفيد - 19):

كان على رأس الأوبئة والحميات الفيروسية المتفشية جائحة كورونا العالمية أو ما عرف اصطلاحًا باسم (Covid-19) التي أسفرت عن وفاة ((72أكاديميًا يمنيًا موزعين على (11) جامعة حكومية يمنية تتصدرها جامعة عدن الواقعة ضمن نطاق الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا بواقع (29) حالة وفاة، ثم تلتها جامعة صنعاء الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي بإجمالي25)) حالة وفاة، فيما احتلت جامعة تعز التابعة للحكومة الشرعية المرتبة الثالثة بعدد أربع حالات وفاة، وتبعتها جامعتا (إب والحديدة) الواقعتين ضمن نطاق سيطرة جماعة الحوثي بمعدل ثلاث حالات وفاة لكل واحدة منهما، ثم أعقبتهما جامعتا (أبين ولحج) في مناطق الحكومة الشرعية بحالتي وفاة لكل منهما، وبعدها جامعات (حجة، ذمار، صعدة، حضرموت) وجميعها تحت سيطرة جماعة الحوثي عدا الأخيرة بحالة وفاة واحدة لكل جامعة.

وبحسب النوع الاجتماعي توفيت خمس أكاديميات يمنيات إثر إصابتهن بفيروس كورونا (Covid-19) الأولى تحمل صفة الأستاذية، والثانية بدرجة أستاذ مشارك، والثالثة أستاذ مساعد، بينما تتقلد الرابعة منصب رئيسة قسم، والخامسة مدرسة تاريخ، ويتوزعن على جامعتي عدن وصنعاء حيث تتصدر الأولى بواقع أربع حالات وفاة، وتليها الثانية بحالة وفاة واحدة.

بينما توفي عدد (71) أكاديميًا يمنيًا نتيجة الإصابة بذات الفيروس الذي اجتاح العالم بينهم ((28 بروفيسورًا - أستاذًا موزعين على ثلاث جامعات (صنعاء، عدن، إب) وذلك (13) حالات وفاة في الأولى، و(12) حالة في الثانية، وحالتان للثالثة، إضافة إلى حالة وفاة واحدة في كل من جامعتي (أبين، حضرموت)

كما توفي ثمانية أساتذة مشاركين، ستة منهم موزعون بالتساوي على جامعتي (صنعاء وعدن)، بينما ينتسب الاثنين الآخرين لجامعتي (الحديدة ولحج)، ناهيك عن وفاة (17) أستاذًا مساعدًا، ثمانية منهم في جامعة عدن وأربعة آخرين في جامعة صنعاء، وتتوزع باقي الحالات بالتساوي على جامعات (أبين، تعز، شبوة، حجة، إب)، إلى جانب مدرس في جامعة تعز، ومعيد في جامعة عدن.

إلى ذلك توفي (16) أكاديميًا يمنيًا آخرين من شاغلي المناصب الإدارية، اثنين منهم ترأسا سابقًا جامعتي (صنعاء وتعز)، وثالث كان نائبًا لرئيس جامعة ذمار، إضافة إلى عميدين سابقين لكليتي الطب وطب الأسنان بجامعتي (تعز والحديدة)، ونائبين لعميدي كليتي الزراعة والعلوم التطبيقية بجامعتي (صنعاء وعدن)، إضافة إلى سبعة رؤساء أقسام، ثلاثة منهم في جامعة صنعاء، والبقية في جامعات (عدن، لحج، ذمار، صعدة).

بعد عمليتي فرز وتحليل دقيقتين لقاعدة بيانات الأكاديميين اليمنيين الذين خطفت أرواحهم جائحة (Covid-19) ثبت أنه خلال أقل من شهر وتحديدًا في الفترة بين (12 مايو/ أيار - 10 يونيو/ حزيران 2020) بلغ عدد حالات الوفاة جراء الجائحة ذاتها عدد 31)) حالة داخل جامعتي (عدن وصنعاء) وبواقع (22)متوفى لدى الأولى، وتسعة في الثانية، وتشكل هذه مرحلة ذروة انتشار الوباء بالنسبة لليمن.

وهناك حالات وفاة لأكاديميين تفوق العدد المعلن عنه خلال ذات الفترة وتتطابق تمامًا مع أعراض الإصابة بـ (كورونا)، غير أنها لم تقيد رسميًا إما لعدم وصولها إلى مركز الرصد المعتمدة، أو تم تشخيصها ضمن حالات الإصابة بالحميات الفيروسية الأخرى الشائعة مثل: الأنفلونزا والملاريا؛ استنادًا لمعلومات مضللة أدلى بها المرضى أو مرافقيهم نتيجة مخاوف غير حقيقية مصدرها الشائعات.

واستنادًا لأقوال متطابقة تضمنتها إفادات موثقة لبعض الأطباء وزملاء وذوي الضحايا فإن معظم الأكاديميين الذين قضوا كانوا يعيشون ظروفًا مادية صعبة جعلتهم عاجزين عن شراء أدوات الحماية الوقائية وإن كانت مجالس إدارة الجامعات والكليات التي يعملون فيها مسؤولة قانونيًا عن توفير ذلك، وأيضًا دفع نفقات العلاج لكل مصاب إما من التأمين الصحي أو بدل مخاطر العمل.

إن الإهمال في اتخاذ الإجراءات والتدبير اللازمة لمكافحة الوباء والتصدي له ثم التراخي في المعالجة السليمة والسريعة لآثاره تعتبر انتهاكًا لحق الأكاديميين بل اليمنيين عمومًا في الحصول على رعاية طبية متكاملة تدفع عنهم شر ذلك الوباء، وتقع المسؤولية هنا مشتركة على أطراف النزاع الداخلي ومنظمة الصحية العالمية باعتبارها مسؤولة عن الدعم الدولي الذي يمثل الدور المحوري عند هكذا وضع.

وفي الفترة الممتدة بين 30 أبريل/ نيسان 2020 وحتى 24 أغسطس/ آب2021، تحولت جامعتي (صنعاء وعدن) إلى أشبه بمقبرتين جماعيتين بفعل (Covid-19) نتيجة الغياب الكلي لأي إجراءات وقائية أو استعدادات رسمية مفترضة من قبل الجهات المعنية بالتصدي لتلك الجائحة العالمية ومكافحتها على مستوى الجامعتين، بل والعاصمتين برمتهما

الحق في الصحة النفسية

في ظل أزمات الحرب المتتالية مقرونة بحالتي الإهمال واللامبالاة المرتبطتين بطبيعة الأداء العام المسيس لقيادات مجالس الجامعات المسيرة، مر أكاديميون يمنيون بمخاض كان الأعسر، وعاشوا وضعًا صحيًا يعد الأكثر سواء وتفاقمًا، لاسيما أولئك الذين تسلل إلى نفوسهم اليأس المسكون برعب الماضي وترهيب الحاضر والهلع من المستقبل المحفوف بالمخاطر.

وبدا الأمر أكثر صعوبة وتأثيرًا لدى أعضاء هيئة التدريس الذين خسروا كثيرًا، أو كانوا عرضة لصدمات قوية ومباغتة مثل فقدان أعزاء أو مصادرة أرزاق، حيث انعكس ذلك سلبًا على حالاتهم النفسية التي تراجعت مؤشراتها بشكل متسارع وخطير لدرجة قادت البعض من أعلى درجات النضج الفكري والعقلي إلى مرحلة اللاوعي أو الاختلال والهلوسة في أحسن الأحوال.

تكرر المشهد ذاته مع مساعدي أعضاء هيئة التدريس من (مدرسين، معيدين) الذين اغتالت الحرب أحلامهم ولم يلقوا أي تحفيز لمواصلة دراساتهم العليا، مما نتج عنه آثارًا عكسية ألقت بظلالها على أدائهم الأكاديمي وحتى الشخصي، حيث بدأت بحالة إحباط أطفأت فيهم جذوة الأمل مع فقدان الدافعية، قبل أن تصل بهم إلى مرحلة الشعور بالقلق والاكتئاب تمهيدًا لمرحلة اللاوعي.

بل إن الأخطر من ذلك كله هي سياسات الإذلال والإهانة الممنهجة التي مارستها وتمارسها بعض أطراف النزاع المسلح في اليمن وأدواتهم ضد الأكاديميين اليمنيين العاملين لدى الجامعات الحكومية والخاصة بهدف الانتقاص من منزلتهم العلمية ومكانتهم الاجتماعية، وذلك عبر إجبارهم على مزاولة سلوكيات تتعارض مع أخلاقيات المهنة

ويندرج ضمن ذلك أساليب الابتزاز التي مارستها ولازالت تمارسها جماعة الحوثي بحق أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات الحكومية الخاضعة لسيطرتهم واستخدام الوظائف والمناصب العامة للضغط عليهم ومساومتهم إما مقابل التحشيد لجبهات قتالها عبر الدفع بأولادهم وطلابهم أو التفاعل الإجباري مع أنشطتها الطائفية ودوراتها التثقيفية والتدريبية العسكرية.

الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى فقدان بعض الأكاديميين ثقتهم بأنفسهم أو اهتزازها كأقل تقدير، فضلًا عن حدوث انفصام في شخصياتهم نتيجة الجمع بين النقيضين كالتحريض على العنف المتعارض تمامًا مع دعوات السلام التي هي من صميم مهام واختصاص مؤسسات التعليم العالي بمختلف مستوياتها.

نماذج لوقائع تتحمل مسؤوليتها جماعة الحوثي

الدكتور/ صالح عبد الرب عبد الرحيم العنسي، الذي واصل تعليمه حتى حصل على البكالوريوس من كلية الطب بجامعة عدن تخصص أمراض باطنية، ثم واصل بعدها تعليمه العالي فنال شهادة الماجستير بامتياز من جامعة صنعاء، ثم منح شهادة الدكتوراه من نفس الجامعة في ذات التخصص عام بامتياز مع مرتبة الشرف، ليصبح أستاذًا مرموقًا في قسم الباطنية بكلية الطب التابعة لجامعة صنعاء، ثم عمل لدى عدة مستشفيات حكومية وأهلية، قبل أن يشق طريقه الخاص بفتح عيادته التخصصية في العاصمة صنعاء.

مطلع يوليو/ تموز2024 تداول ناشطون يمنيون عبر مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو للدكتور/ صالح عبد الرب العنسي، طبيب الباطنية الأمهر والأكاديمي الأبرز، وهو قابع على رصيف أحد شوارع العاصمة صنعاء، الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، بعد أن دمرت الأخيرة حياته المهنية والشخصية، وعرضته لخسارة فادحة لا تعوض، سلبته عقله رأس ماله الوحيد، ودفعته مكرهًا إلى مغادرة واقعه المعاش بكل رفاهيته واستبداله بآخر افتراضي يسمى (اللاوعي)

أظهر الفيديو الدكتور/صالح العنسي، وهو يجوب شوارع العاصمة صنعاء، محدقًا النظر في وجوه المارة بحثًا عن فلذتي كبده الوحيدين اللذين استدرجتهما جماعة الحوثي من مقعديهما الدراسيين لدى كليتي الطب والشريعة والقانون في جامعة صنعاء لحضور دورة تثقيفية قبل أن تعيدهما جثتين من إحدى جبهاتها القتالية وتعرض الأب المفجوع لصدمة نفسية لا يزال يعيش تحت تأثيرها حتى اللحظة

وفي التفاصيل تفيد أقوال متطابقة من زملاء وأقارب الضحية بأن لدى الدكتور صالح العنسي نجلين الأكبر يدعى ناصر23) عامًا)، التحق بكلية الطب جامعة صنعاء وحلمه الوحيد أن يصبح أحد أمهر الجراحين اليمنيين، والأصغر ضياء 21) عامًا) اختار كلية الشريعة والقانون بذات الجامعة رغبة للخروج منها محاميًا مهمته التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي سقط مع شقيقه ضحايا لها قبل تحقيق حلمهما.

الدكتور/ صالح عبد الرب العنسي، طبيب الباطنية الأمهر والأكاديمي الأبرز، وهو قابع على رصيف أحد شوارع العاصمة صنعاء، الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، بعد أن دمرت الأخيرة حياته المهنية والشخصية، وعرضته لخسارة فادحة لا تعوض، سلبته عقله رأس ماله الوحيد، ودفعته مكرهًا إلى مغادرة واقعه المعاش بكل رفاهيته واستبداله بآخر افتراضي يسمى (اللاوعي

اختار كلية الشريعة والقانون بذات الجامعة رغبة للخروج منها محاميًا مهمته التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي سقط مع شقيقه ضحايا لها قبل تحقيق حلمهما.

سادسًا: الاعتداء على حق السكن والمأوى

حق الحصول على السكن القريب من مقر العمل يعد أحد أهم الامتيازات المكفولة لكل أكاديمي يمني وأستاذ جامعي وفقًا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (238) لسنة 1998 بشأن نظام وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالجامعات اليمنية حيث نصت المادة (13) منه صراحة على أن (لكل عضو هيئة تدريس حق السكن في إحدى المساكن الجامعية المؤثثة).

> كمـا يدفع عوضًـا عن ذلك مبلغًا قدره (17000) ريال يمني شـهريًا لـكل عضو هيئة تدريس تعـذر حصولـه على شـقة مؤثثة ضمن السـكن الجامعـي بموجب نـص المـادة (14) من نفـس القـرار، إضافـة إلى مبلغ مقطـوع مقـداره (300) ألف ريـال يمني لـكل عضو هيئة تدريـس لا يقطـن داخـل السـكن الجامعي بحيـث يتـم دفعها عنـد تعيينه ولمـرة واحدة فقـط طبقًـا لنص المـادة (15) من القـرار ذاته.

القرار راعى كذلك أساتذة الجامعات اليمنية الذين قد يصابون بحالات عجز كلي عن الحركة أو العمل في وقت مبكر من مسيرتهم العلمية والأكاديمية، إذ نصت الفقرة (أ) للمادة (16) من نفس القرار على أن: (يظل عضو هيئة التدريس المصاب بحالة عجز كلي في مساكن الجامعة أو يدفع له بدل سكن حتى وفاته)، وذلك كأقل واجب يمكن تقديمه لشخص بذل كل بوسعه لخدمة وطنه ووظيفته.

الأمر ذاته تكرر مع عائلات الكوادر الأكاديمية التي رتب القرار وضعها خلال فترة ما بعد وفاة عائلها الذي كان يعمل لدى أي جامعة حكومية يمنية، حيث تنص الفقرة (ب) من نفس المادة على أن: (تظل أسرة عضو هيئة التدريس المتوفى في مساكن الجامعة حتى يبلغ أصغر أبنائه سن 24) عامًا) وحتى تتزوج أصغر بناته كما تظل أرملته داخل السكن الجامعي حتى تتوفى ما لم تتزوج من غيره).

ويظهر من الديباجة أن القرار استند إلى ثلاث مرجعيات أولها دستور الجمهورية اليمنية النافذ ثم القرار الجمهوري بالقانون رقم (17) لسنة 1995 بشأن الجامعات اليمنية وتعديلاته، وكذا القرار الجمهوري رقم (72) لسنة 1998 الخاص بتشكيل الحكومة وتسمية أعضائها، ثم بناء على عرض المجلس الأعلى للجامعات اليمنية إضافة إلى موافقة ما لا يقل عن ثلثي أعضاء التشكيلة.

جامعة صنعاء

تزامنًا مع صدور القرار اتخذت الجهات المعنية أولى خطواتها العملية على طريق تنفيذ البنود المتعلقة بهذا الحق ابتداء من جامعة صنعاء التي شرعت مطلع 1999 بتسكين إجمالي (200) أستاذ جامعي داخل شقق مفروشة وسط المبنى الجديد ومحيطه ضمن مشروع استثماري مملوك لوزارة الأوقاف، وسبقتها جهود رسمية تصب في ذات الاتجاه منذ 1991.

كانت الشقق المفروشة محدودة جدًا مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس التي تنطبق عليهم معايير وشروط اللائحة التنفيذية للإسكان بجامعة صنعاء الخالية من أي قيود أو تعقيدات مجحفة، مما أضطر الأخيرة إلى تفعيل المعالجات البديلة مثل دفع بدل سكن لبعض المستحقين الذين لم يحالفه الحظ في السكن داخل الحرم الجامعي، ثم التعاقد مع مالكي منازل وعمارات محيطة بالجامعة لتسكين آخرين

ظلت الأمور تسير بكل سلاسة وسهولة ويسر طيلة نصف عقد تقريبًا قبل أن يزداد عدد الكادر الأكاديمي داخل جامعة صنعاء، وتزداد معه طلبات الحصول على شقق سكنية داخل الحرم الجامعي، لتتبعها بوادر أزمة سكن حادة تمتد حتى الأحياء السكنية المحيطة بالجامعة، ثم صاحبها ارتفاع في قيمة عقود إيجار الشقق والمنازل هناك، وتتضاعف بعدها فاتورة بدل السكن التي تتكفل الجامعة بدفعه.

لم تقف نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم مكتوفة الأيدي إزاء هكذا كارثة إذ صعدت من احتجاجاتها ضد رئاسة جامعة صنعاء والضغط باتجاه تحقيق قائمة مطالب مشروعة تصدرتها الدعوة لحلول عاجلة وجذرية تنهي أزمة السكن الجامعي، وبعد سلسلة لقاءات جمعت الطرفين تم التوصل إلى اتفاق قضى بالتخاطب مع سلطات الدولة العليا من أجل توفير مساحة أرض لإقامة مشروع إسكان جديد.

منتصف يونيو/ حزيران 2005 تم الإعلان عن اتفاق جديد أبرم بين جامعة صنعاء برئاسة الدكتور الراحل/ صالح با صرة ووزير الأوقاف حمود عباد، بشأن تنفيذ مشروع بناء وتشييد عدد (500) شقة سكنية كمرحلة أولى لأعضاء هيئة التدريس على مساحة أرض تحددها الأولى ضمن نطاق الحرم الجامعي، وبتكلفة إجمالية قدرها ملياري ريال يمني يقسط من إيرادات الجامعة ورواتب المستفيدين.

مطلع يناير/كانون الثاني 2007 بدأ العمل في المشروع ومع حلول العام 2008 تم الانتهاء من بناء هيكل (عظم) لعدد ثمانية مبانٍ مكونة من ثمانية طوابق يضم كل طابق ثمان شقق سكنية خلافًا للاتفاق المبرم الذي نص على تشييد خمسة مبان بارتفاع خمسة طوابق يضم كل طابق أربع شقق سكنية وذلك تفاديًا لتحميل المباني فوق طاقتها حتى لا تسقط مستقبلًا فوق رؤوس ساكنيها.

خلال الفترة ذاتها تصاعد الخلاف بين نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعدهم في جامعة صنعاء ووزارة المالية بشأن بدل السكن المقرر حسب آخر اتفاق بمبلغ (30) ألف ريال شهريًا، حيث اشترطت الأخيرة على المطالبين بصرف البدل مغادرة السكن الجامعي.

وفي أواخر 2008 توصلت الهيئة الإدارية لنقابة أعضاء هيئة التدريس إلى اتفاق موقع مع رئيس الجامعة الأسبق الدكتور/ خالد طميم، تضمن التزام الأخير بصرف بدل السكن الخاص بالمتقاعدين وإدراجه ضمن الموازنة التشغيلية للجامعة ابتداء من العام2009 إضافة لطرح موضوع بدل سكن عائلات الأساتذة المتوفين على وزير المالية لتطبيق القانون بشأنهم

مطلع 2009 توقف العمل في مشروع المجمع السكني بعد نشوب خلافات حادة بين رئاسة الجامعة ومعها نقابة أعضاء هيئة التدريس كطرف مستفيد ثم الهيئة الاستثمارية التابعة لوزارة الأوقاف الجهة التنفيذية، نتيجة عدم تقيد الأخيرة بالمخطط المسلم لها فور توقيع الاتفاق وإصرارها على بناء أسواق ومحلات تجارية ضمن المجمع السكني واستغلال عائداتها لصالح الأوقاف.

وتفيد أقوال متطابقة وموثقة لأكاديميين مستفيدين من هذا الامتياز بأن السكن الجامعي بعد عام 2010 تحديدًا فقد كثيرًا من الخدمات المجانية التي ظلت ترافقه طيلة السنوات السابقة من كهرباء وماء وتلفون، فضلًا عن قيام إدارة الإسكان التابعة لرئاسة الجامعة بفرض إجراءات تعسفية منها فرض مبلغ يصل إلى (40) ألف ريال يمني إيجار شهري للشقة الواحدة حسب عدد الغرف.

منتصف يناير/كانون الثاني 2012 أي بعد حوالي شهر من إعلان تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة الأستاذ/ محمد سالم با سندوة، بدأ استئناف العمل في مشروع المجمع السكني لأعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء وحسم الخلاف السابق عبر اتفاق رسمي ألزم رئاسة الجامعة والجمعية السكنية لهيئة التدريس بتحمل تكاليف البناء ودفعها من الإيرادات ثم استقطاعها من رواتب المستفيدين.

واصلت حكومة الوفاق الوطني عام 2014 جهودها الرسمية الرامية لمعالجة أزمة سكن الكادر الأكاديمي في جامعة صنعاء على مسارين: الأول يتمثل باستكمال بناء وتشطيب هياكل المباني الثمانية ضمن مشروع المجمع السكني المتعثر، والثاني من خلال توزيع قطع أرض مجانية تابعة لعقارات وأملاك الدولة شمال وجنوب العاصمة صنعاء عبر الجمعية السكنية لأعضاء هيئة التدريس

الخميس 13 سبتمبر/ أيلول 2012 أعلنت الجمعية السكنية في جامعة صنعاء توزيعها عدد 75)) شقة جديدة على منتفعين جدد من أعضاء هيئة التدريس ضمن ما يسمى مشروع الإسكان المتعثر داخل مبنى الجامعة الجديد، وذلك عقب إجراء القرعة بين الأكاديميين المتقدمين للحصول على سكن داخل العمارات التي توقف العمل فيهن لقرابة ست سنوات حتى ذلك التاريخ.

مطلع 2016 وتزامنًا مع تعيين قيادة جديدة لجامعة صنعاء موالية لجماعة الحوثي برئاسة الدكتور/ فوزي حمود محمد الصغير، بدأت أزمة سكن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بكل إشكالاتها السابقة والجديدة المفتعلة تعود إلى الواجهة عقب لقاء جمع وزارة الأوقاف ومجلس الجامعة الجديد لمناقشة قضايا خلافية سبق حسمها تتعلق بما أطلق عليه مؤخرًا مجمع الأوقاف السكني

اللقاء المخطط له مسبقًا استبعد نقابة أعضاء هيئة التدريس كطرف رئيس يمثل فئة المستفيدين من المشروع محل النقاش قبل أن يخلص إلى مجموعة قرارات انفرادية أبرزها تشكيل لجنة تقييم لعدد ثمانية مبانٍ تم تجهيز هيكلها الإنشائي فقط ضمن المشروع وتقدير تكلفتها الإجمالية، تمهيدًا للبت في صفقة بيع وشراء غير منصفة لصالح وزارة الأوقاف الخاضعة للسيطرة الحوثية الكاملة.

قيادة جامعة صنعاء المعينة من قبل الحوثي لزمت الصمت إزاء المطالب والمقترحات المتعلقة بمشروع الإسكان الجامعي القديم والحديث وذلك – على ما يبدو - ضمن خطة ممنهجة للسيطرة الحوثية على كل أراضي جامعة صنعاء واستثمارها لصالح المجهود الحربي، لكن نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم انبرت كعادتها تنافح عن حقوق منتسبيها عبر التصدي لكافة محاولات الالتفاف والتحايل عليها.

وضمن محاولات تشتيت جهود النقابة وإرباك تحركاتها المضادة دفعت قيادات حوثية بعض أبناء منطقة حوض مذبح غربي العاصمة صنعاء المدعيين ملكيتهم لجزء من أراضي مشروع الإسكان الجامعي للترافع أمام محكمة غرب الأمانة، رغم وجود وثائق رسمية تثبت تعويض أولئك الأهالي الذين تحججوا في كل الدعاوى المرفوعة بأن مبالغ التعويضات المدفوعة لهم سابقًا غير كافية.

ومع الانقطاع المفاجئ لرواتب موظفي الدولة بما فيهم الأكاديميين، تصاعدت أزمة السكن داخل جامعة صنعاء، لاسيما بعد الارتفاع الجنوني لإيجارات الشقق خارج محيط الجامعة، مما دفع إدارة الإسكان التابعة لجماعة الحوثي لاتخاذ إجراءات مستعجلة وغير ملائمة لتسهم في تفاقم ازمة الاسكان الجامعي أكثر فأكثر، لعل أبرزها نقل الساكنين خارج الجامعة إلى السكن الداخلي، محاولة إخلاء مسؤوليتها من الإيجارات المتراكمة. الأمر الذي أدى إلى حرمان معظم مستحقي السكن الجامعي من ذوي الأقدمية واستبدالهم بآخرين حديثي التعيين أو لا علاقة لهم بالكادر الأكاديمي، ناهيك عن قطع الطريق تمامًا أمام أساتذة ينتظرون لحظة استيعابهم في السكن الجامعي بعد تكبدهم أعباء مادية باهضة مقابل سداد إيجارات مساكنهم الخاصة لسنوات متتالية دون حصولهم على أي بدل سكن كما هو مقرر.

حملة الإخلاء الأولى

كانت هناك خروقات ومخالفات حقيقية وفعلية تتعارض تمامًا مع معاير وشروط الاستحقاق المتضمنة اللائحة التنفيذية للإسكان داخل جامعة صنعاء لعل أبرزها قيام مستحقين قدامى مسافرين خارج اليمن بتسليم شققهم لبعض أقاربهم أو تأجيرها لآخرين من خارج الوسط الأكاديمي وحرمان أساتذة جامعيين ومساعدين أكثر استحقاقًا لتلك الشقق

ورغم محدودية تلك التجاوزات إلا أن قيادة جامعة صنعاء الجديدة برئاسة الدكتور فوزي حمود الصغير، المسير من قبل الحوثيين، لم تفوت هكذا فرصة دون استغلالها وتوظيفها بما يخدم مصالح الجماعة، فاتخذت منها ذريعة للشروع في تنفيذ أول حملة إخلاء طالت عدد45)) شقة غالبيتها تأوي أسر موفدين مناوئين تعذر عودتهم إلى صنعاء خشية تعرضهم للانتقام.

حملة الإخلاء الثانية

ابتداء من مطلع يونيو/ حزيران 2016 وتزامنًا مع صدور قرارها التعسفي الأول رقم (242)الذي قضى بفصل (119) أكاديميًا من وظائفهم، نفذت قيادة جامعة صنعاء ذاتها برئاسة الدكتور/ فوزي الصغير ثاني حملة إخلاء لعدد (83) شقة سكنية يقطنها بعض من شملهم القرار بينهم عدد محدود جدًا مسافرين خارج البلاد، بينما الغالبية متواجدين في صنعاء، ويواصلون عملهم حتى موعد صدور القرار.

كان المبرر الحوثي لقراري الفصل والإخلاء التعسفيين هو الانقطاع عن العمل، في حين أثبتت كل معطيات الواقع وعملية التحليل الدقيق لقواعد البيانات والمعلومات التي تحصل عليها فريق البحث الميداني بأن نسبة 71% من الأكاديميين المتضررين جراء القرارين كانوا مستمرين في أداء وظائفهم على أكمل وجه، ويقطنون مع عائلاتهم داخل السكن الجامعي قبل أن يتم طردهم منه.

حملة الإخلاء الثالثة

عند الساعة العاشرة صباح السبت 8 يوليو/ تموز 2017 اقتحم مسلحون تابعون لما يسمى أمن جامعة صنعاء، سكن أعضاء هيئة التدريس الواقع داخل الحرم الجامعي، ثم قاموا بطرد ثلاث عائلات تابعة لأساتذة جامعيين من شققهم ورميهم في الشارع بناء على توجيهات رئيس الجامعة الدكتور/ فوزي حمود الصغير.

جاء ذلك في إطار حملة إخلاء ثالثة استهدفت ((40 عائلة أغلبها تتبع أكاديميين غادروا الحياة أو أحيلوا للتقاعد وذلك بعد تلقيها إشعارات منحتها مهلة لا تتجاوز أسبوع من أجل إخلاء شققها الواقعة ضمن السكن الجامعي دون مراعاة للظروف الصعبة التي تعيشها تلك العائلات أو وضع أي تقدير لجهود أربابها الذين أفنوا حياتهم في سبيل النهوض بالعملية التعليمية داخل الجامعة.

وغلبت على هذه الحملة كسابقاتها الانتقائية في استهداف أعضاء هيئة التدريس وعائلاتهم المناوئين لجماعة الحوثي وفقًا لدوافع سياسية ومناطقية وطائفية، بما فيهم المخالفين لمعايير وشروط لوائح التسكين الذين استثنت الحملة كل من لهم صلة أو ارتباط بجماعة الحوثي.

طرد أم مسنة ومقعدة

واستنادًا إلى ما تضمنه ملف توثيق الواقعة وأقوال الشهود بينهم (م. م. ع) فإن مسلحي الأمن الجامعي داهموا بقوة السلاح شقة الدكتور/ عبد الرزاق المعمري أستاذ علم الآثار المشارك، وطردوا والدته المقعدة التي يتجاوز عمرها التسعين عامًا وبقية أفراد أسرته منها، وذلك في إطار توجه جماعة الحوثي لإخلاء السكن الجامعي من الأكاديميين وإفساح المجال لقيادات الجماعة..

عائلة الدكتور الراحل (با عباد)

بعدها بيوم واحد أقدم القائم بأعمال مدير عام السكن الجامعي ومعه مسلحون على مداهمة شقة الدكتور الراحل/ أحمد عارف با عباد أستاذ الفلسفة في كلية الآداب جامعة صنعاء، ثم قاموا بطرد أفراد عائلته ونهب بعض المقتنيات من بينها هواتف نقالة وأجهزة لابتوب -طبقًا للمذكرة رقم ((785 المذيلة باسم حسين حازب المعين من قبل الحوثي وزيرًا للتعليم العالي والموجهة لرئاسة الجامعة.

مذكرة ثانية صادرة عن الدكتور/ عبد العزيز بن حبتور أول رئيس لحكومة جماعة الحوثي، بعد يومين على الواقعة المذكورة ورقم (2173/32) خاطبت هي الأخرى رئاسة جامعة صنعاء بشأن الواقعة ذاتها استنادًا لشكوى مقدمة من عائلة الدكتور المتوفى با عباد، مطالبة إياها بسرعة إطلاق سراح نجله الأكبر (جراح) الذي اعتقل أثناء مداهمة شقتهم وتم إيداعه في أحد السجون الخاصة داخل الحرم الجامعي وفقًا للمذكرة.

خلال الفترة ذاتها أجبرت جماعة الحوثي أكاديميين مناوئين لها على إخلاء شققهم المفروشة الواقعة ضمن المجمع السكني داخل حرم جامعة صنعاء وطردت عشرات آخرين هم وعائلاتهم من نفس المجمع بصورة مذلة ومهينة، فقط ليحل مكانهم بعض أتباع الجماعة الذين تم تعيينهم مشرفين وفي مناصب عليا تفوق بكثير مستواهم العلمي مقارنة بآخر مؤهلات حصلوا عليها.

لاقت حملات الإخلاء الثلاث السابقة رفضًا واستهجانًا كبيرين من عدة جهات لعدم استنادها إلى أي مسوغ قانوني، ثم مخالفتها الصريحة لقرار رئاسة الوزراء رقم (238) لسنة 1998 بشأن وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية والذي منح المتقاعدين وعائلات المتوفين حق البقاء داخل السكن الجامعي حتى لحظة بلوغ أبنائهم وبناتهم سن النضج ووفاة أراملهم.

الأربعاء 12 فبراير/ شباط 2020 وفي محاولة بائسة لتقنين انتهاكاته وخروقاته أصدر رئيس جامعة صنعاء الدكتور/ القاسم محمد عباس-المعين من جماعة الحوثي-، القرار الإداري رقم ((79 لسنة 2020 بشأن تعديل اللائحة الداخلية المتعلقة بإسكان أعضاء هيئة التدريس، وإضافة بند يلغي مجانية السكن الجامعي ويسمح بتأجيره لمستحقيه مقابل مبالغ مقطوعة تسلم نهاية كل شهر لرئيس الجامعة مباشرة.

كما تضمن التعديل تحديد المبالغ الشهرية واحتسابها بأثر رجعي من العام 2017، إلى جانب فرض مبالغ

إضافيـة توازي قيمـة مبالـغ الإسكان الجامعـي، وتخصم من مرتبـات أعضـاء هيئـة التدريس المستـفيدين من مشروع السكن الجامعـي شريطـة أن يتم دفعهـا مسبقًـا نظرًا لتوقف صرف المرتبـات، الأمر الذي دفـع بـعض أعضـاء التدريس للتظـلم أمـام رئيس حكومـة الحوثـي ووزير تعليمهـا العالـي ومجـلس النواب.

وأصدرت المحكمـة الإداريـة الابتدائيـة فـي العاصمـة صنعـاء برئاسـة القاضـي/ زيد محمد بن محمد الغفـاري حكمًـا قضائيًـا بإلغـاء قرار رئيس الجامعـة الإداري محط الدعوى مـع إلزام جامعـة صنعـاء المحكوم عليهـا بتحمل خسـائر التقاضـي المـقدرة بمبلـغ ((15 ألف ريال يمنـي لصالـح المحكوم لـهم ممثـلين بأعضـاء هيئـة تدريس جامعـة صنعـاء المدعيين والذين استعـانوا بمجـلس النواب للضـغط من أجل تنـفيذ الحكم.

المحكمـة استندت فـي حكمهـا لمخالفـة الـقرار الملغـي قرار رئيس الوزراء رقم (238) لسنـة 1998 بشـأن وظـائف وأجور أعضـاء هيئـة التدريس ومسـاعديهم فـي الجامعـات اليمنيـة، وحينهـا ارتـأت رئاسـة جامعـة صنعـاء أن الـقرار الوزاري لا ينقضـه إلا قرار مثلـه صـادر عن الجهـة ذاتهـا، ودون بذل أي جـهد كان لهـا مـا أرادت فجـاء بـعد ذلك قرار رئيس وزراء حكومـة جماعـة الحوثـي رقم 32 لسنـة 2021.

وتضمن الـقرار الأخير لرئيس وزراء حكومـة صنعـاء تـعديلًا علـى قرار سـابق يحمل رقم (238) لسنـة 1998، بشـأن نظـام وظـائف وأجور أعضـاء هيئـة التدريس فـي الجامعـات اليمنيـة والصـادر عن مجـلس وزراء كان يمثل حينهـا حكومـة شرعيـة، حيث شمل التـعديل استحداثـات تسمـح لرئاسـة جامعـة صنعـاء بـالتصرف الكامل فـي شروط ومعـايير استحقـاق السكن الجامعـي بمـا يخدم مصالـح جماعـة الحوثـي.

كمـا تمنـح التـعديلات الحوثيـة رئاسـة جامعـة صنعـاء صلاحيـة إخلاء شـقق السكن الجامعـي من أعضـاء هيئـة التدريس ومسـاعديهم المتقـاعدين وعـائلات المتوفين والمنقطـعين عن الـعمل بمـا فيـهم المتـفرغين والموفدين خـارج اليمن لـغرض استكمـال تعليمـهم العالـي، إضافـة إلـى الأكاديميين الذين ثبت ملكيتـهم لمسـاكن خـارج الحرم الجامعـي حتـى وإن كانت تتبـع ورثـة وليس لـهم حريـة التصرف الكامل بهـا.

حملة الإخلاء الرابعة

الدكتور إبراهيم احمد المطـاع رئيس لجنـة الإسكان فـي جامعـة صنعـاء عبر مذكرات رسميـة نحتـفظ بنسخ منهـا، أشـعر بـعض أسر الأكاديميين المتوفين والمتـفرغين علميًـا داخل السكن الجامعـي بضرورة إخلاء الشـقق التـي تقطنهـا خلال فترة لا تتـعدى (15) يومًـا، بحجـة أن من شروط الانتفـاع بهـا وجود الأستـاذ العـائل مـع حتمية استمراريـة عملـه كـعضو هيئـة تدريس.

واستند (المطـاع) نـائب رئيس الجامعـة لـلشؤون الأكاديميـة، فـي مذكراتـه إلـى الـقرار رقم (32) لسنـة 2021 الصـادر عن حكومـة صنعـاء التابعـة لجماعـة الحوثـي، والمتضمن تـعديلًا علـى قرار سـابق يحمل رقم (238) لسنـة 1998، بشـأن نظـام وظـائف وأجور أعضـاء هيئـة التدريس فـي الجامعـات اليمنيـة والصـادر عن مجـلس وزراء كان يمثل حينهـا حكومـة شرعيـة

وكانت أغـلب تـلك الأسر إمـا قد توفـى عائلهـا ولم يتبقَ سوى أولاده وزوجتـه أو أحيل للتقـاعد من الوظيفـة، ولم يوفر المطـاع لـهذه العـائلات والدكاترة أي بدائل أو مسـاكن أخرى، أمـا المشرفون علـى هذه المبانـي السكنيـة فـقد طـالبوا من أولئك الأسـاتذة دفـع إيجـارات شـهرية علـى الرغم من أن رئاسـة الجامعـة تقتطـع الإيجـارات من رواتبـهم ومستحقاتـهم.

عائلة البروفيسور يوسف الشيباني

البروفيسور الراحل/ يوسف محمد عبد الله الشيباني، عالم الآثار الشهير وأستاذ التأريخ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة صنعاء، كان قبيل وفاته على رأس قائمة ضحايا قرارات الإخلاء التعسفية، رغم أنه أفنى جل عمره وجهده في اكتشاف الموروث اليمني القديم من (تحف أثرية) و(نقوش سامية)، فضلًا عن كونه ضمن القلة القليلة من العلماء اليمنيين المتمكنين في هذا المجال..

وبحسب مذكرته الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، أمهل (المطاع) البروفيسور الشيباني خمسة أيام فقط لإخلاء الشقة ما لم فسيتم مداهمة السكن وطرده بالقوة، الأمر الذي انعكس سلبًا على حالته الصحية التي انهارت بشكل متسارع ليفارق الحياة بعدها بنحو خمسة شهور، ولم يثنِ ذلك قيادة الجامعة المعينة من قبل جماعة الحوثي عن طرد عائلة الشيباني من شقتهم السكنية داخل الحرم الجامعي.

هذا وقد شملت مذكرات الإخلاء أسماء العديد من الأكاديميين في جامعة صنعاء وعلى وجه الخصوص أساتذة قسم الآثار ومن ضمنهم الدكتور/ محمد با سلامة أستاذ مادة الفنون التاريخية القديمة.

حملة الإخلاء الخامسة

في 15 مارس/ آذار 2021 أمهلت رئاسة جامعة صنعاء الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي عدد (38) أكاديميًا مع عائلاتهم، أسبوعًا واحدًا لمغادرة السكن الجامعي المخصص لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، بحجة مخالفتهم لمعايير وشروط الإسكان المتضمنة اللوائح والقوانين المستحدثة التي استحدثتها الجماعة مؤخرًا، وبما يتطابق مع قرارها رقم (32) لسنة 2021.

تزامن ذلك مع إعلان اللجنة المكلفة بإزالة مخالفات المباني المملوكة والمستأجرة ضمن السكن الجامعي لأعضاء هيئة التدريس عن انتهائها من معالجة أوضاع ((124 شقة من إجمالي ((162شقة، في حين لا تزال (38) شقة سكنية قيد الإخلاء وسيتم تسليمها لأعضاء هيئة التدريس المتوفرة فيهم شروط ومعايير الإسكان طبقًا لقرار حكومة الحوثي رقم (32) لسنة 2021.

وبدت إجراءات الحوثيين كالعادة مخالفة للقوانين واللوائح المتعلقة بإسكان أعضاء هيئة التدريس السابقة، ومطابقة للتعديلات المستحدثة التي أعطت رئاسة جامعة صنعاء المعينة من قبل الجماعة حق إخلاء مساكن أعضاء هيئة التدريس ثم طردهم مع عائلاتهم بذرائع متعددة، كالوفاة والهجرة والانقطاع عن العمل أو الإحالة للتقاعد دون الاستناد لأي مسوغ قانوني.

وفي ذات السياق تحدثت إحصائيات حوثية عن وجود (45) أكاديميًا متقاعدًا في السكن الجامعي ويقطنون شققًا مفروشة دون دفع أي إيجارات، بينما لا زالت ((26 عائلة لأكاديميين متوفين تحتفظ بشققها السكنية بينها عشر عائلات متكاملة وعدد (16) عائلة لم يبقَ منها سوى الأبناء دون سن القانونية، غير أن معلومات أخرى موثقة تؤكد أن جميع تلك الإحصائيات تتعلق بأتباع وموالين للحوثيين

حملة الإخلاء السادسة

السبت 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 وبناء على توجيهات رئيس جامعة صنعاء الدكتور/القاسم الطيب، المعين من قبل جماعة الحوثي، داهم مسلحون حوثيون مجموعة شقق سكنية تابعة لأكاديميين معظمهم متوفين ثم طردوا عائلاتهم بقوة السلاح دون مبرر قانوني، متجاهلةً سنوات الخدمة الطويلة لأولئك الأكاديميين في مجال التعليم الجامعي.

كما وجه (القاسم) المسلحين باستخدام العنف مع الأسر الرافضة مغادرة شققها السكنية وإخلائها بقوة السلاح مع مصادرة كامل أثاثها وإخفائه في أماكن مجهولة، فضلًا عن قيام بعض المسلحين بنهب بعض المقتنيات الثمينة خلال أوقات الليل المتأخرة، بعد منع أصحاب المنازل من دخول شققهم السكنية وجمع أغراضهم المرمية والمتناثر أمامها

وساوم المسلحون العائلات الرافضة للمغادرة على التنازل عن حقها في السكن والمغادرة الفورية مقابل تسليمها كميات الأثاث التي تم مصادرتها، وإجبار معظمها على الرحيل والمغادرة دون أي مراعاة لكبار السن والمرضى الذين تم التعامل معهم بأساليب قاسية ومهينة بمن فيهم أسرتا الدكتورين (سلطان العجيل، وحسين الفلاحي).

تلك العائلات المطرودة تضم أرامل وأطفال أساتذة جامعة صنعاء المتوفّين وبعض المتقاعدين من كبار السن العاجزين عن إيجاد مسكن بديل أو دفع إيجاراته، بينما تأتي هذه الإجراءات التعسفية في ظل أوضاع مادية ومعيشية صعبها يمر بها غالبية الأكاديميون اليمنيون الذين فقدوا رواتبهم ورفضت جماعة الحوثي السماح لهم بالبحث عن فرص عمل بديلة

وتعد عمليات الإخلاء التي نفّذها مسلحون حوثيون بأمرٍ من رئيس الجامعة مخالفة للحكم الصادر عن المحكمة الإدارية الابتدائية بتاريخ 7 يوليو/ تموز 2021 والذي قضى بإلغاء القرار الإداري الصادر عن رئيس جامعة صنعاء وبقاء الأفراد في المساكن الجامعية، كما تضمّن الحكم قرارًا بإلزام رئيس الجامعة بدفع مصاريف التقاضي للمحكمة.

البروفيسور الدغشي وعائلته

الحملة التي امتدت حتى نهاية العام 2021 استهدفت الدكتور أحمد محمد الدغشي أستاذ الفكر التربوي في كلية التربية جامعة صنعاء، الذي قال: إنه أضطر مع عائلته لمغادرة شقتهم الواقعة ضمن السكن الجامعي بعد تعرضهم لسلسلة مضايقات واستفزازات حوثية كان آخرها إقدام عناصر نسائية مسلحة تابعة لجماعة الحوثي تسمى (الزينبيات) على مداهمة شقته بصورة وصفها بالهمجية.

وفيما يشبه البلاغ الصحفي تحدث الدكتور الدغشي عن عدة مداهمات نفذها المسلحون الحوثيون أنفسهم في أوقات سابقة لشقته، والتي ترتب عليها ترويع أهله، إضافة إلى تلقيه سلسلة تهديدات تتوعده برميه هو وأفراد عائلته مع أثاثهم إلى الشارع حال امتنع عن الخروج، مما أضطره لمغادرة الشقة قسرًا، بعد إنفاقه الملايين على التأثيث وإجراء بعض التعديلات التحسينية طيلة فترة سكنه.

كما اتهم الدغشي جماعة الحوثي بما اسماها ممارسة سياسة التمييز العنصري ضده، والتي وصلت حد إلحاق الأذى بأبنائه وبناته الملتحقين ببعض كليات الجامعة، ومدرسة آزال التابعة لها، دون الإفصاح عن طبيعة ذلك الإيذاء أو الآثار المترتبة عليه، مؤكدًا عدم تطبيق نفس معايير الطرد والإخلاء على اتباع جماعة الحوثي المتواجدين داخل السكن الجامعي بما فيهم أولئك الذين لا صلة لهم بها من الأساس.

حملة الإخلاء السابعة

السبت 22 أكتوبر/ تشرين الأول2022 نفذ أمن جامعة صنعاء مصحوبًا بـ (الزينبيات) الجناح النسائي المسلح لجماعة الحوثي حملة المداهمة السابعة لمساكن أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم داخل الحرم الجامعي وخارجه تنفيذا لتوجيهات نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية الدكتور/ إبراهيم المطاع التي قضت بإخلاء عدد (150) شقة جديدة وطرد ساكنيها منها.

الدكتورة آلاء الأصبحي

«اقتلونا .. أعدمونا فنحن نستحق ذلك لأننا نعلم أولادكم مجانًا، لا يجب أن يبقى في عهدكم أي شريف على قيد الحياة» بهذه الكلمات وبصوت مبحوح ينم عن شعور عميق بالضيم والقهر كان رد الدكتورة/ آلاء الأصبحي على مداهمة الحوثيين شقتها التي كانت هيئة التسكين برئاسة جامعة صنعاء للشؤون الأكاديمية تتكفل بسداد إيجارها شهريًا قبل سيطرة جماعة الحوثي.

التوصيات:

أولًا: الحكومة الشرعية والتشكيلات المسلحة:

- إلزام جميع الأجهزة الأمنية والإدارية بالكف عن أي تدخل غير قانوني في شؤون الجامعات، والكف عن استهداف الأكاديميين بسبب آرائهم أو أنشطتهم الأكاديمية.
- تمكين المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والقضاء من تلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الأكاديميين والتحقيق فيها بشكل مستقل ونزيه وفعّال، وضمان حمايتهم وإنصافهم.
- تعويض الأكاديميين وأسرهم الذين تعرضوا للاعتداءات، والإفراج عن جميع الأكاديميين المختطفين والمعتقلين في سجون الحكومة الشرعية والتشكيلات المسلحة في مناطقها من غير المتهمين في قضايا جنائية، والعمل على تسريع متابعة المتورطين في أي انتهاكات أو اعتداءات بحق الأكاديميين.
- الاهتمام بمطالبهم الخاصة خصوصاً تلك المتعلقة بحقوقهم المالية كالرواتب وضمان انتظامها، إضافة لاستحقاقاتهم الوظيفية كالعلاوات والحوافز والترقيات، والعمل بجدية على تحسين أوضاعهم المعيشية، لا سيما حق السكن سواء كان في البناء أو الاستئجار.
- توفير بيئة صحية آمنة، وضمان الرعاية الصحية اللازمة لهم وعائلاتهم، ويشمل حق العلاج وما يتطلبه من نفقات سواء في داخل الوطن أو خارجه.
- تفعيل آليات التواصل بكل أشكالها مع الأكاديميين سواء بإتاحة التواصل الشخصي أو عبر الأطر النقابية وذلك للتفاعل مع همومهم ومطالبهم أولاً بأول.

ثانيًا: جماعة الحوثي المسلحة:

- الإفراج الفوري عن كافة الأكاديميين والأساتذة الجامعيين المختطفين والمحتجزين في سجون جماعة الحوثي ممن تم احتجازهم بسبب آرائهم أو أنشطتهم الأكاديمية أو انتماءاتهم، وضمان سلامتهم الجسدية والنفسية.
- وقف التدخل بكل أنواعه وأشكاله ومستوياته في الشؤون الأكاديمية والإدارية والحد من أية إجراءات لفرض أية تعيينات أو تدخلات أمنية تمس استقلالية العمل الأكاديمي وخصوصيته.
- عدم التدخل في أي أطر أو أنشطة نقابية أو أكاديمية سواء علمية أو ثقافية ونحوها، ورفع أي نوعٍ من الرقابة على المحتوى الأكاديمي.
- وقف السياسات والممارسات القمعية وعدم المساس بحرية الرأي والتعبير للأكاديميين واحترام مواقفهم الفكرية والسياسية وغيرها باعتبارها حقاً إنسانياً أصيلاً.

- إجراء مراجعات شاملة لجميع حالات اعتقال الأكاديميين وتقديم تفسيرات واضحة لأسباب الاحتجاز وضمان محاكمات عادلة لمن لديهم قضايا جنائية مثبتة وفقًا للقانون.
- اتخاذ تدابير فعالة لضمان سلامة وأمن الأكاديميين في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، وحمايتهم من أية تهديدات أو أعمال عنف، والتعامل بجدية مع أية شكاوى أو بلاغات عن تهديدات أو اعتداءات تستهدف الأكاديميين وتقديم الجناة للعدالة.
- ضمان الحقوق المادية والالتزام بصرف كل الاستحقاقات وفي مقدمتها الرواتب التي حرموا منها، وضمان انتظامها وصرفها في الوقت المحدد.
- تهيئة وتوفير الظروف المعيشية والاقتصادية التي تمكنهم من أداء واجباتهم الأكاديمية بكفاءة.
- الالتزام بأية تعهدات سابقة تتصل بضمان مستحقاتهم ورواتبهم كتوريد الإيرادات المالية إلى البنك المركزي سواء في صنعاء أو في الحديدة أو في عدن وفقاً لأية اتفاقات تتعلق بذلك.
- ضمان توفير بيئة صحية ونفسية ومعيشية آمنة للأكاديميين وعائلاتهم، وتحمل كافة النفقات العلاجية سواء في اليمن أو خارجه.
- إلغاء كافة قرارات الفصل التعسفي التي أصدرتها جماعة الحوثي بحق عشرات الأكاديميين لأسباب سياسية أو تهم كيدية ونحو ذلك من الأسباب.
- إلغاء كافة التعديلات التي طالت اللائحة الداخلية المتعلقة بإسكان أعضاء هيئة التدريس، وإعادة الأكاديميين وعائلاتهم الذين تم طردهم وإخراجهم من السكن الجامعي إليه، ومعالجة أوضاعهم.

ثالثًا: قيادات المؤسسات الأكاديمية والجامعية

- تفعيل اللوائح الداخلية المتعلقة بحقوق الأكاديميين وحمايتهم، وفي مقدمتها الحق في حرية الرأي والتعبير والنشر والبحث العلمي، وتضمن إجراءات عادلة للتحقيق في الشكاوى والتظلمات.
- توفير منصات آمنة للأكاديميين للتعبير عن آرائهم ومناقشة القضايا الأكاديمية والعامة بحرية دون أي قلقٍ ولا خوف من الترهيب أو العقاب.
- مقاومة أي تدخلات سياسية أو حزبية في الشؤون الأكاديمية والإدارية، والحفاظ على استقلاليتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعيينات والترقيات والمناهج الدراسية.
- تقديم الدعم القانوني للأكاديميين الذين تتعرض حقوقهم لانتهاكات من أي طرف كان.
- ترسيخ مبادئ النزاهة والأخلاق الأكاديمية ومكافحة الفساد في جميع جوانب العمل الأكاديمي.
- ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية الأكاديمية ومكافحة الفساد في جميع جوانب العمل الأكاديمي.

رابعا: الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

- التعاطي بجدية واهتمام مع كل التقارير الحقوقية الخاصة بأوضاع الأكاديميين في اليمن والتفاعل معها بشكل يعكس المسؤولية الدولية تجاه هذه الفئة المهمة في المجتمع اليمني.
- توفير الدعم القانوني اللازم من خلال تفعيل الآليات القانونية الأممية للتحقيق في انتهاكات حقوق الأكاديميين في اليمن واتخاذ خطوات من شأنها حمايتهم وإنصافهم.
- ممارسة الضغوط اللازمة والكافية لمنع أية انتهاكات بحق الأكاديميين وحقوقهم وضمان سلامة وحياة وصحة المحتجزين في سجون أطراف الصراع.
- الضغط على أطراف الصراع المسلح، لا سيما جماعة الحوثي، لصرف رواتب الأكاديميين وكل استحقاقاتهم المالية والمعيشية.

RIGHTS
RADAR

برامجنا

الرصد

تعمل منظمة رايتس رادار على مراقبة وضع حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات التي ترتكب ضدها في العالم العربي، من خلال المراقبين والراصدين المحليين المؤهلين الذين يعملون وفقا للمعايير الدولية واستخدام التقنيات المتطورة في هذا المجال، وكذلك من خلال التعاون مع المنظمات المحلية لحقوق الإنسان التي تعمل في نفس المجال ولديها نفس الاهتمامات الحقوقية.

التوثيق

تقوم منظمة رايتس رادار بتوثيق الانتهاكات ضد حقوق حقوق الإنسان التي ترتكب من قبل مختلف الأطراف، الفردية أو الجماعية، الأهلية أو الحكومية، في جميع الدول العربية، من خلال الشبكة الواسعة من الراصدين والمجموعة المتنوعة في الأساليب، من أجل الحصول على أدلة مادية وبراهين موثّقة لانتهاكات حقوق الإنسان، لاستخدامها عند اللزوم لملاحقة الجناة قضائيا للعمل على عدم الإفلات من العقاب.

المناصرة

كجزء من مهمتها، توفر منظمة رايتس رادار المناصرة والدعم القانوني وربما فرص الدعم المادي والمعنوي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي، وذلك حسب الإمكانيات المتاحة، من خلال التعاون مع الشركاء من المنظمات الإقليمية والدولية ذات البرامج والأهداف التكميلية المشتركة في مجال حقوق الإنسان.

التشبيك

تعمل منظمة رايتس رادار على تحقيق أهدافها وغاياتها من خلال التشبيك وعلاقات التعاون مع شبكة واسعة من منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية، لتبادل الخبرات والعمل معا من أجل إنجاح برامجها والقيام بأعمال مشتركة للدفاع عن حقوق الإنسان من خلال الحملات الجماعية المشتركة وعلى نطاق واسع.

بناء القدرات

في إطار جهودها للدفاع عن حقوق الإنسان، تسعى منظمة رايتس رادار إلى تدريب وبناء قدرات ورفع كفاءات نشطاء حقوق الإنسان العرب المتعاونين معها في تغطية الرصد والتوثيق للانتهاكات، بالإضافة الى النشطاء العاملين في المنظمات الأخرى التي تشترك معها في نفس الهدف المتمثل في الدفاع عن حقوق الإنسان. ويعتبر بناء القدرات جزء رئيسي من برامج منظمة رايتس رادار ومهمة رئيسية لتحسين أداء العاملين في مجال حقوق الإنسان.

مجالاتنا:

تؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق النساء والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عملها وأنشطتها.

حرية التعبير

تسعى منظمة رايتس رادار إلى الدفاع عن حرية الرأي والتعبير وتعمل على تعزيز حرية الإعلام والحريات العامة، وتطوير قدرتها على لعب دور حيوي في تعزيز الديمقراطية وحماية المصالح العامة. وتنطلق منظمة رايتس رادار في هذا من إيمانها بأن جوهر الديمقراطية لن يتحقق بالكامل ما لم يتم ضمان حرية الرأي والتعبير كحق أساسي. كما تؤمن المنظمة بأن الحق في حرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق المرأة

تعمل منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق المرأة وتمكينها في كل مواقع الحياة، لدعم دورها الحيوي عبر مشاركتها الفاعلة في بناء المجتمع. وتعتقد منظمة رايتس رادار أن المجتمع لا يمكن أن يصل إلى كامل إمكاناته ما لم تتمتع المرأة بكامل حقوقها الموازية لنفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الرجل، بما في ذلك المساواة في الفرص بالتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق الطفل

تناضل منظمة رايتس رادار في تعزيز الحقوق الأساسية للأطفال ومساعدتهم على التمتع بكامل حقوقهم، وفي مقدمة ذلك التعليم والرعاية الصحية والحماية. وتتطلع كذلك إلى تعزيز حقوق الأطفال بحيث يصبحوا فاعلين لصناعة المستقبل المشرق، وهذا الحلم لن يتحقق ما لم يتم دمج حقوق الأطفال في برامج التنمية الاجتماعية والسياسات العامة. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق المعاق

تعمل منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم على أرض الواقع وتدعم اندماجهم ومشاركتهم في المجتمع. وترى المنظمة أن المساواة في الفرص، يجب أن يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل ان يتمتعوا بكافة الحقوق والفرص الأساسية المتاحة لبقية أفراد المجتمع، بما في ذلك الفرص المتساوية في التعليم والوظائف والرعاية الصحية. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق اللاجئ

تجتهد منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق اللاجئين ودعم كل ما من شأنه تقديم العون المادي والمعنوي لهم ليحصلوا على حقوق متكاملة بسلاسة في المجتمع الذي يستضيفهم ومنحهم الحقوق الانسانية دون تمييز. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأنه يجب أن يحصل اللاجئين على الحقوق الإنسانية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل. وتنطلق رايتس رادار في عملها هذا من إيمانها بأن الحق في حرية الرأي التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوّقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

الحق في العدالة

تسعى منظمة رايتس رادار إلى تعزيز قيم العدالة في أوساط المجتمع، لتوفير إجراءات تقاضي عادلة للضحايا وللسجناء. وتعتقد أن الحياة لن تستقيم ولن تكون محمية ما لم تحكمها العدالة ويكون القانون والنظام حاكمين لسلوك جميع الناس في المجتمع من القمة إلى القاعدة، بحيث يصبح الحق في العدالة حقا أساسيا للجميع، لكي يشكل سياجا حاميا لكافة الحقوق الأساسية الأخرى مثل الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام وحقوق المرأة والطفل والمعوقين واللاجئين والتي تعتبرها رايتس رادار من الحقوق الأساسية ومن المجالات الرئيسية التي تركز عليها المنظمة في أنشطتها وبرامجها.

اليمن..
حرب ضد العقول

تقرير حقوقي نوعي يوثق انتهاكات حقوق الإنسان التي
تعرضت لها شريحة الأكاديميين اليمنيين خلال الفترة الممتدة
بين سبتمبر/ أيلول 2014م وديسمبر/ كانون الأول 2024م

سبتمبر 2025

RIGHTS RADAR

RIGHTS
RADAR